

نصریح الکلام • حی صارت مسئلہ علی ماریف التمام • والحمد لله علی المدا والتمام •  
والصلاه والسلام علی سدا محمد سدا الانام • وعلی آلہ واصحابہ المر الکرام • الالہ  
البرہہ العظام • عدد وطر العظام

### مکات الوفاء •

هو فی اللہ الحسن سال ووفی الدانہ اذا حسبا علی مکاتہا ومنہ الموقف لان الناس  
یوفون ای محسوبون للحساب وفی السرع هو حسن العین علی حکم ملک الوفاء  
او عن التملک والتصدق بالمعصی علی احولاف الزاین وسندہ وهو خارج عند علمائنا  
انی حسبه واصحابہ رحمہم اللہ ودکر فی الاصل کان ابو حسبه رحمہ اللہ لا یحجر الوفاء  
فأحد تنص الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا یحور الوفاء عندہ وقال الحصاص  
أحبرنی انی عن الحسن بن رناد قال قال ابو حسبه رحمہ اللہ لا یحور الوفاء الا  
ما کان منہ علی طریق الوصایا وعن ای یوسف رحمہ اللہ انہ کان یقول یقول انی  
حسبه حی قبل لہ انہ کان لیس من الخطایا وصی اللہ عنہ ارض ندعی مع فوفی  
وسانی مسدا مرجع عنہ وقال لو بلغ هذا الحد انما حسبه لرجع والصصح انہ خارج  
عند الكل وانما الخلاف بينهم فی اللزوم وسندہ عند ای حسبه رحمہ اللہ عور  
حوار الاغاره بمصرف مفعله الی جهة الوفاء مع بقاء الدین علی حکم ملک الوفاء  
ولو رجع عنہ حال حیاتیہ خارج مع الکراهیہ ویزید عنہ ولا یلزم الا بأحد أمرین اما  
ان یحکم بہ القاضی بدعوی صحیحہ ومنہ بعد انکار المدعی علیہ حسبه یلزم لکونه  
معهدا منہ واحلفوا فی فضا الحکم والصصح انہ لا یرفع الخلاف ولو کان الوفاء  
معهدا یرى لزوم الوفاء فامضی رانہ منہ وعزم علی روال ملکة عنہ او مقلدا فسال  
فافی بالحوار فصلہ وعزم علی ذلك لم الوفاء ولا یصح الرجوع منہ وان سئل رای

المحمد او ابي المنذر مدم اللزوم سد ذلك او محرجه محرج الوصه فعول اوصف  
 ماله ارضى او دارى او فول حملها وقتا سد موى فصدفوا بها على الساكن او  
 وصى باب يوسف فانه يلزم في روايه عنه و الصحيح انه يصحح من اللب سر لازم اساقا  
 لكونه وصه محصه واللزوم انما هو في حق ورثه حتى لو مات من سر رجوع  
 يلزمهم التصدق مادمه موبدا ولا تمكنهم ان يملكوا سد لتايد الوصه فيه سد  
 امكان اسقاط القبرا بخلاف الوصه بخدمه عدده لانسان يبيعه فانه اذا مات الموصى  
 له رجع المند الى ورثه الموصى لاسهلها حوب المسحق للخدمه وعقد اى يوسف  
 ومحمد رحمه الله يلزم الوصف بدووب هذين الشرطين وهو قول سامة العلماء وهو  
 الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوايط في المدسه و ابراهيم  
 الخليل عليه السلام وصف اوقافا وهي ماله الى يومنا هذا وقد وصف الخلفاء الراشدون  
 و ربه من الصحابه وصى الله عنهم وساقى مصرحاه بم ان ابا يوسف رحمه الله قال  
 نصر واما مجرد القول لانه سرله الاعاق عد و ليه القوى وقال محمد رحمه الله  
 لا يبر واما الا نارسه شروط وساقى في اول القبول ولا يى حصه رحمه الله ما  
 روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لما نزلت سورة النساء تمتع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بول لاحتس بعد سورة النساء وما روى لاحتس عن  
 فرائض الله رعى سريح رحمه الله حا محمد يبيع الحسن ولانه سد على مسسه  
 سدومه فكون حارا سر لازم كما هو الصحيح سه او سر حار كما تقدم والدليل على  
 انه باق على حكم ملكه بعد الوصف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فبلى  
 اولاد فلان انه فعل كما قال وانه محور الاستناع به دراهه وسكى وان ولانه النصف  
 فيه اله ولهذا عرف على قوله فانه حسن العن على حكم ملك الى آخره ولانه لا يحس  
 ان يرول ملكه سه لا الى مالكة مع ماله لانه سر مسروع اد حسد نصر

كالتائه خلاف الاعاق لانه اطلاق لماله المفسر بخلاف المسجد لانه جعله لله  
 تعالى حالصا وطهرا لا يتخبر الا شفاعته وهذا لم يقطع حق الصدقة فلم يصر حالصا  
 لله تعالى ولما كان الوقف سندهما اسقاط الملك لا الى مالك كالمسجد عرفوه بانه حسن  
 العرس عن الملك والتصدق بالمعصية واصل قولهما ما رواه ابو بكر احمد بن عمرو  
 الحنصاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال اسانا صالح بن جعفر عن  
 المسور بن رفاعه قال قل سري على رأس امير ويلانين سيرا من مباحر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم واوصى ان اصيب فاموالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصدق  
 بها قال وحدثنا من عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني سعد الله بن  
 كعب بن مالك قال قال سري يوم احد فارصى ان اصيب فاموالى لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم تصمها حب ارا الله تعالى فهي عامه صدقات رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وحدثني محمد بن يسر بن حماد عن امه قال سمعت عمر بن عبد العزيز  
 رحمه الله عليه يقول في خلافه يخاصره سمعت بالمدينة والاساس بها يومئذ كبر من  
 مسخه من المهاجرين والانصار ان حواشي رسول الله صلى الله عليه وسلم السبعة  
 الى وقف من اموال حنين وقال اب اصيب فاموالى ل محمد تصمها حب اراه الله  
 تعالى وذل يوم احد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن حنبل بن هود قال  
 وحدثني ابن ابي سبرة عن اسمعيل بن ابي حكيم قال سهدت عمر بن عبد العزيز  
 ورجل محاصم الله في عمار حسن لا باع ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين  
 كعب بن محرز الصدقة لمن لا ياتي ولم يدر ان يكون أم لا فقال عمر رضي الله عنه اردت  
 امرا عظيما فقال يا امير المؤمنين ان انا بكر وعمر كانا هولان لا يمحور الصدقة  
 ولا يخل حتى تقصص قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قصوا ما سئل هم الذين  
 حسنوا المعار والارض على اولادهم واولاد اولادهم وعثمان وريث ابن نافع

فانك والظن على من سلفك والله ما احب اني قلب ما قلب وان لي جمع ما مطلع  
 عليه الشمس او تقرب فقال يا امير المؤمنين انه لم تكن لي به سلم فقال عمر استمع  
 ركب وانك والراي فيما مضى من سلفك او لم تسمع قول عمر رضى الله عنه للى  
 صلى الله عليه وسلم ان لي مالا احبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن اصله  
 وسئل عمره فعمل فلقد راب عبد الله بن عبد الله بنى صدقه عمر وانا بالمدينة وال  
 عليها فربل السام من عمره ه قال وحدي ان ان سره عن السور من دفاعه عن  
 ان كعب القرظي قال كات الحسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعه  
 حوايط بالمدينة الاعواف والصفاء والدلال والمثب والبره وحسا ومسر به ام  
 ابراهيم واعما سمع ه به ام ابراهيم لان ام ابراهيم ماريه كات برها قال ان  
 كعب وقد حسن المسلون بعد على اولادهم واولاد اولادهم وقد حسن ابو بكر  
 رضى الله عنه رباعا له نمكة وركها فلا علم بها وركب سه ولكن لسكها من حصر  
 من ولد ولد وسله نمكة ولم سلفه ها فاما ان تكون صدقة موفوه او ركوها  
 على اركها ابو بكر رضى الله عليه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عبد الله بن سيبه قالوف  
 وهي مشهور نمكة ه وحسن عمر رضى الله عنه قال حدسا ريد بن هرون قال حدسا  
 سد الله بن عون عن تابع عن ابن عمر رضى الله عنه قال اصاب عمر رضى الله عنه  
 مره ارضا حصر فقال يا رسول الله اني اصب ارضا حصر لم اصب مالا قط انس  
 عدى منه ما مامرن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سب حنث اصلها  
 وبصدت ثمرها جعلها عمر رضى الله عنه لا سباع ولا بهائم ولا يورث بصدى بها  
 على المرأة والسالكين وان السبل وبى الرقاب والعرادى سبيل الله والصف  
 لا حناح على من ولها ان ما كل منها بالمعروف وان نظم صدقاته ممول منه  
 واوصى به الى حصه ام المؤمنين ثم الى الاكارم من آل عمره وقال وحدسا

محمد بن عمر الوافدي قال حدثنا قدامة بن موسى الحمصي عن لسر بن الماربيعي  
قال سمعت سائر بن عبد الله يقول لما كتب من الخطاب رضي الله عنه صدقه  
في حقه دينا ميرا من المهاجرين والا مزار فاحصرهم ذلك واسبغهم عليه فأنس  
حبرها قال جابر بن عبد الله قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال  
الا حاس مالا من ماله صدقه موبده لا تسرى ابدا ولا توهب ولا تورث قال  
حدثنا الوافدي قال لي ابو يوسف رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه فقال اسأنا ابو بكر بن عبد الله عن ماصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر  
ان ربه قال سبكت كتاب عمر رضي الله عنه حين وقف وقفه انه في يده فاذا  
توفي فهو الى حفصة بنت عمر فلم يرل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى ان توفي ولقد رآه هو  
مع نفسه بنسب عمر مع في السنة التي توفي فيها ثم صار الى حفصة رضي الله عنها فقال  
ابو يوسف رحمه الله هذا الذي احبنا به اذا استبرط الذي وقف انه في يده في  
حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو حار وهذا فعل عمر رضي الله عنه  
كما يرى \* وحسن عمار بن عثمان رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن عمر الوافدي  
الاسلمي قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عيسى قال يصدق عمار بن امواله على  
صدقه عمر بن الخطاب \* قال وحدثنا فروه بن ادمه قال رآب كذا صدق عبد الرحمن  
ان ابن عمار بن عثمان فله نسب الله الرحمن الرحيم هذا لما يصدق به عثمان بن عثمان في  
حياته يصدق بماله الذي يحمي مدعي مال ابن ابي الحسن على انه ابن عثمان  
صدقه له لا تسرى اصله ابدا ولا توهب ولا تورث سبكت على بن ابي طالب رضي  
الله عنه واسامه بن زيد وكب \* وحسن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال  
حدثنا محمد بن عمر الوافدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن ابيه  
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع ليلي

رضى الله عنه منع من استرى على رضى الله عنه الى قطميه الى قطع له عمر اسبا  
 خمر فيها عا فبما هم يعملون اذ تقهر عليهم من عرق الحرور من الماء فاقى سنا  
 فسر بذلك فقال رضى الله عنه فسر الوارب من صدق ~~التي~~ الثعرا والمباكن  
 في سبيل الله واني السيل العرب والعمد في السلم واحرايه وسبه بيض وحو  
 وسود وحوه لصرف الله النار عن وجهه بها وطلع حدادها في رمن على رضى الله  
 عنه الب وسى ه قال وروى موسى بن داود قال حدسا القاسم بن القصل قال  
 حدسا محمد بن علي بن ابي طالب رضى الله عنه صدق نارض له سا سلا ليق بها  
 وجهه عن حهم على مثل صدقة عمر عن انه لم تسس منها لاوالى سا كما اسبا  
 عمر رضى الله عنه قال حدسا على عن عينة عن عمرو بن دسار قال في صدقة على  
 ابي ابي طالب رضى الله عنه ان حبرا ورباها وانا برر موالى يعملون في المال حسن  
 صحيح منه سقاتهم وسفات اهلهم ثم هم احرار لوحه الله تعالى ه قال وحدى ابي  
 ابي سر عن يحيى بن سهل قال راب على بن الحسن بيع من رضى صدقة على  
 وسباع ه قال حدسا سر بن الوليد قال اسانا ابو يوسف قال حدسا عبد الرحمن بن  
 عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن حد انه صدق منع فقال اسى بها مرضا  
 الله تعالى لدخلها بها الله الحمة وبصرى عن النار بصرف النار عى في سبيل الله  
 ووجهه ودى الرحم والعمد والعرب لاسباع ولا يوهب ولا يورث كل مال لى منع  
 سر ان رباها وانا برر وحبرا ان حدى بن حدب فليس عليهم سئل وهم محررون  
 موال يعملون في المال حسن صحيح وفيه سقاتهم وورهم وروى ما كان لى منع حبا انا  
 او مسا ومع ذلك ما كان لى نوادى القرى من مال ورضى حبا انا او مسا ومع ذلك  
 الادسه واهلها حبا انا او مسا ومع ذلك عند اهلنا وان درماله سل ما كتب  
 لاني برر ورباح وحيير ه وحسن الرير رضى الله عنه قال حدسا محمد بن عمر الوادى

قال حدسا ابن أبي الرناد عن هشام بن عمرو عن ابيه عن الزبير بن العوام رضى  
الله عنه انه جعل دوره على منه لا ساع ولا ثوب ولا ثوب وان للردود من  
ساعة ان تسكن عبر مصره ولا مصرها فاذا استسب روح فليس لها حق \*  
وحسن معاد بن حبل رضى الله عنه قال حدسا محمد بن عمر الوافندي قال حدسا  
اليمان بن ميم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال وحدسا يحيى بن  
عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاد بن حبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة  
ربما قصدى بداره الى فقال لها دار الانصار اليوم وكب صدقه فالا سم ان  
ان ابي السر حاصم عبد الله بن ابي فاده بن الدار وقال منع هي صدقه على  
من لا بدري ان يكون او لا يكون وقد قضى ابو بكر وعمر رضى الله عنهما لاصدقه  
حتى يقص فاحصموا الى مروان ابن الحكم جمع لهم مروان بن الحكم اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فراوا ان سعد الصدقه على ما سئل وراوا حسن بن  
ابي السر فيكون له اذا حننه انما سم كلم فيه خلاه فلقد كان الصديقان يتحكمان  
به \* وقد حنن سائره رضى الله عنها واحبها اسماء وام سلمة وام حننه وصنعه ارواح  
الى صلى الله عليه وسلم \* وحسن سعد بن ابي وقاص وحالد بن الوليد وحابر بن  
عبد الله وعنه ابن عامر وعبد الله بن الزبير وسرم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع  
مهم على حوار الموقف ولزومه ولان الطاحه ماسه الى حواراه لقول زيد بن ثابت  
رضى الله عنه لم را حبرا لليب ولا للحي من هذه الحسن الموقوفة اما الملب فبحري  
اخرها عليه واما الحى فحسن عليه ولا ثوب ولا ثوب ولا صدر على اسهلها  
فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقه الى اوقفها على سبه صدقه عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه وكب كسانا على كناه وهذا واما الجواب عن قوله صلى الله  
عليه وسلم لا حسن عن فرائض الله فعول انه محمول على انه لا يمنع اصحاب الدرائض

عن فروصهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء سد الموب بدلل سبحانه كما تواراه  
من حرمانهم الابواب قبل بروتها ويورسهم بالمواحا والموالاة مع وجودهم وبول  
سريح ما محمد بنع الحس محمول على حسن الكثرة مثل الصخرة والوصلة والساسة  
والحام عملا عما هو صريح اللفظ موار للمنى وحمل الحاصل له بوصفا بين الادله  
والله اعلم

### باب في القاط الوصف واهله ومجمله وحكمه

سوف انعماد الوصف على صدور ركه من اهله مصافا الى محل قابل لحكمه لما علم  
ان مقام داب الصرف بالاهل وقام حكمه بالمحل (فركه) لفظ الوصف وما في مما  
كقوله صدقة محرمة او صدقة محسنة او صدقة مؤبدة او صدقة لاساع ولا يوهب  
ولا يورث او صدقة موقوفه (واهله) اهل التبرع وهو الخراج المائل التابع سير مرشد  
ولا مدبون محجور عليه فصيح منه لا رما سدها ولوى مرض الموب الا ان للورثه  
اطفال ما راد على الثلث كالتدبير ولا يصح من العمد الا اذا ادن له ولده وكان سر  
مستحق بالدين ولو اسمره لا يصح وقفه وان ادن له سده مع الرما ما على قول  
اني حسنه رحمه الله ولا من الصبي والمجنون الذي لا يعمل لغيرهما من التصرف ولا من  
المرشد وساقى سانه في آخر الابواب ولا من المدبون (١) المحجور على قول من يرى  
به وان لم يكن محجورا عليه يصح وقفه وان قصده ضرر عزمائه لثوب حنهم في  
دمه دون المن (ومجمله) المال للمعوم بشرط كونه عاقرا او مقولا او معارفا وقته  
وساقى سانه في فصله (وحكمه) ما ذكر في سرته من انه حسن المن من التملك  
والتصدق بالعمه فلو قال ارضى هذه صدقة موقوفه مؤبدة حار لا رما سده سانه



العلماء الا ان محمدا رحمه الله اسرط السليم الى الموتى واحاراه حمله وعند ان  
حييه رحمه الله يكون بذرا بالصدقة منه الارض وسى ملكه على حاله فاذا مات  
يورث عنه ولو قال صدقه موقوفه موده في حاتي ومده وقاتي حار عدم الا ان  
ما حصه رحمه الله قال ما دام الواصف حيا كان ذلك بذرا منه بالصدق بالله وكان  
عليه الوفا بما بذر ولو رجع عنه حار ولو لم يرجع حتى مات حار من الملب ويكون  
سبيله سبيل من اوصى بمده عدله لانسان فان الخدمه يكون للموصى له والرفعه على  
ملك مالكمها حتى لو مات الموصى له بها بقدر المده ميرا ما لوربه المالك الا ان في الوصف  
لا سوم استطاع الموصى لم وم المصراء فتايد هذه الوصفه ولو قال ارضى هد صدقه  
موقوفه او قال وقف ولم رد على هذا لا محذور عنه سامه محرى الوقف قال هلال رحمه  
الله لان الوقف يكون للمعنى والتميز ولم نسم لاسما هو فذلك اطله وصار كما لو قال  
ارضى محوسه ولم رد على ذلك فاسما لا يكون وقفا ولان الارض يوقف للدين  
والوصايا والحنس الاصل فهذا وصف لم نسم سبيله ووجوهه فلم يصدق بمله فمد  
خرج من أن يكون على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر من الخطا رضى الله  
عنه لانه انما ذكر حنس الاصل ولم يذكر الصدقه على ما امر به عمر من الخطا  
فلذلك اطلته حتى يجمع الكلامان الصدقه والحنس فاذا احتما كان الوقف حائرا وقال  
ابو يوسف رحمه الله محذور ويكون وقفا على الساكن لان مطلنه تصرف الى  
الساكن عرفا (١) ولو قال ارضى هذه صدقه وقوفه او موقوفه صدقه ولم رد على هذا  
حار في قول اني يوسف ومحمد وهلال الراى رجهم الله ويكون وقفا على المصراء وقال  
يوسف بن خالد السبى رحمه الله لا محذور ما لم رد قوله وآخرها للمصراء ابدا والصحيح  
قول اصحابنا لان محل الصدقه في الاصل المصراء فلا يحاج الى ذكرهم ولا استطاع

لحم فلا يحاح الى ذكر الاند ايضا ولو قال ارضي هذه محرمه صدقة حار ويكون هذا  
محرله قوله موقوفه صدقة لان المحرمه محرله قوله موقوفه في له اهل المدسه ولو قال  
حسب ارضي هد او قال ارضي هد حسن لا يكون وقف في قوله ولو قال حرم  
ارضى هذه او قال ارضى هد او قال هي محرمه ( قال القصة ) ابو حمير هذا على  
قول اني يوسف كعوله موقوفه ولو قال حسن موقوف او حسن وقف فهو باطل  
قال هلال في قولنا وقول اني حسبه لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حسن مسا  
فكانه قال ارضى وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال وكذلك لو قال هي محرمه  
حسن او حسن محرمه لا يجوز لانه ذكر حسن الاصل ولم يسم لمن العله فذلك انطله  
ولو قال موقوفه حسن محرمه لا ساع ولا يوقف ولا يورث ولم يرد على ذلك لا يجوز  
الا ان يحمل فيها معنى الصدقة او المساكن مع حسن الاصل فيجوز ذلك عندما  
ولو قال حسن صدقة او صدقة حسن قال هلال هذا حار ( وقال القصة ابو حمير )  
هذا يدمى ان يكون محرله قوله صدقة موقوفه ولو قال هي موقوفه لله تعالى اندا  
حار وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على الفقرا لان في قوله موقوفه لله تعالى اندا  
دليلا على انه اراد بها المساكن لان فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وحرر  
من ان يكون موقوفه للدين بقوله لله تعالى اندا وكذا لو قال صدقة موقوفه على  
المساكن ولم يقل اندا او قال موقوفه لوجه الله تعالى او موقوفه لطلب نواب الله تعالى  
ولو اوصى بان يوقف تلك ارضه بعد وفاته لله تعالى اندا يكون وصه بالوقف على الفقرا  
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفه على فلان صح وبصر بغيره صدقة موقوفه على  
الفقرا لان محل الصدقة الفقرا الا ان سنها يكون لفلان ما دام حيا وماله لو قال  
صدقة موقوفه على زيد اندا او قال على ولدي اندا لانه صح من غير ذكر الاند مع  
ذكر اولى ولا يصح على قول يوسف بن خالد السبي وان ذكر الاند لان ذكر لقط

الابد مصاف الى الصدقة على ريد او ولده وهو لاساند فلعو هذا اللفظ وكذا لو قال  
ارضى هذه صدقة موقوفه على وجه الخير والراو قال على وجه الخير او قال على وجه  
الرب يكون وقفا على الفقراء لان الرساذه عن الصدقة ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفه في الخ عى او العمد عى صحح الوقف ولو لم يعل عى لا صحح لانهما ليسا بصدقة  
ولو قال ارضى هذه موقوفه على الخهاد او فى الخهاد او فى الرو او قال اكناف المولى  
او فى حجر الصور او قال فى سا المساحدا او الحصون او قال على مرهبها او قال على  
عمل السحاب فى الاماكن المحتاج اليها او عبر ذلك بما ساند فانه صحح ويكون وقفا  
على ذاب السبل ( قال القمه ) او حفر رحمه الله منى ذكر موضع الحاجة على وجه  
ساند فذلك يكتفى عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفه على ابناء السبل لانهم  
لا يسطعون ويكون لعمرلهم دون اعمارهم خمس السنه وكذا لو قال على الرمى او على  
المسقط بهم لانهم ساندون ويكون لعمرلهم فقط وهذا قول هلال رحمه الله وبما ساقى  
من بطلانه على الرمى قول الخصاف رحمه الله قال سمس الاثمه رحمه الله اذا ذكر  
مصرفا بهم خصص على الحاجة فهو صحح سواء كانوا محصورين او لا محصورين لان  
المطلوب وجه الله تعالى ومنى ذكر مصرفا سوى فيه الاعشاء والفقراء فان كانوا  
محصورين فذلك صحح لهم باعسار اعمارهم وان كانوا لا محصورين فهو باطل الا ان كان  
لفظه ما يدل على الحاجة اسميا لا بن الناس لا باعسار حصنه اللفظ كالساقى فالوقف  
عليهم صحح وبصرف للفقراء منهم دون اعمارهم فهذا الصابط مسمى ( ١ ) صحه  
الوقف على الرمى والسمان وقرآ القرآن والفقراء واهل الحدب وبصرف للفقراء  
منهم كالساقى لا باعسار الاسما بالحاجة اسميا لا لان المعنى والاسمال بالعلم سقط عن  
الكسب فبطلت بهم الفقر وهو اصح مما ساقى فى باب الوقف الباطل انه باطل على

هو لا ولو قال ارضي هـ موفوه (١) على فرا فراي او قال على أولادي لا صح  
 لاهم سقطمون فلا تابد وبدونه لا صح الا ان يحمل آخره للسرا ولو قال ارضي  
 هـ موفوه على فرا بي ريد او قال على ساني بي عمرو فان كانوا محصورا وكان  
 الوصف في الصحة لا صح لانه لا ساند وان كانوا لا يحصون صح وسر سبرله  
 الوصف على السامي القمرا روي عن محمد رحمه الله ان (٢) ما لا يحصى سره وعن ان  
 يوسف رحمه الله انه مانه وهو الماحود عند النقص وقبل ارضون وقبل ماتون والنسوي  
 انه موص الى راي الحاكم ولو قال ارضي صدقه لا ساع يكون ندرا بالصدقه ولا  
 يكون وقتا لان قوله صدقه ساره عن الدر فصدق بها ولا يحرمه الناصي عليها ولو  
 راد ولا يوهب ولا يورث صارت وقتا الى المساكن ولو قال ارضي هذه صدقه  
 موفوه لله سر وجل ابداسي ريد اما حياته حار للحصول الثالث نسب كوها للسرا  
 ندنه لان مائه سالي يكون للسرا الا ان ريدا سدم عليهم ولو قال هي صدقه  
 موفوه لي ريد ما دام حيا وكان في صحة فانه يكون باطلا لكونه سر مؤبد ومن  
 سرط صحة الوصف الثالث كما نزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدوا اوقافهم  
 ويد فما كان مثل ذلك صح وما لا فلا ولو قال حملت ستة دارين هذه للمساكين  
 يكون ندرا بالتصدق بالله ولو قال حملت هـ الدار للمساكين كان ندرا بالنسب  
 من الدار للمساكين للحال ولو قال صبي سليل او لسييل ان كان من ناحيه  
 سارفوا هذا الكلام للوصف صارت وقتا والا فصل س منه وان يوي وقتا هو كما  
 يوي وان يوي صدقه بصدق سها او فتمها وان لم يكن له ييه يورث س ادا مان  
 والله اعلم

هـ (فصل في بيان ما سوغ حوار الوصف له) هـ ائني ابو يوسف ومحمد رحمهما الله

على ان الوفاء توقف حواره على شروط تضمنها في المصروف كالمالك فان الولاية  
على المحل شرط الحوار والولاية تستفاد بالملك او هي من الملك حتى لو وقف ملك  
المير لم يراده بوقف على اثاره وتضمنها رجع الى من الصرف وهو كونه مربة في  
دائه وعند المصروف حتى لو وقف المسلم أرضه او داره على السعة او الكسبة او على  
دار دسوه للمستدعة او على فقرا اهل الحرب لا يجوز لعدم كونه مربة في من الامر  
وعند المصروف وكذا لو كان الواقف دما لعدم كونه مربة في من الامر وسأني  
سأني في وقف اهل الذمة ان سأني الله تعالى وتضمنها رجع الى المحل وهو كونه عسارا  
او متعولا سأل للمصار واحلقا في كون أرضه اسما شرط للحوار (١) الأول السلم  
للموقوف ليس بشرط عند اني يوسف رحمه الله لان الوقف ليس بملك واعما هو  
اخراج له عن ملكه الى الوقف فاسه الاعيان بخلاف الصدقة المتقدمة فاسها  
اخراج من ملك الى ملك فمحاح الى من ليس بملك ولما عدم من رواه الوائدي  
في وقف عمر بن الخطاب انه في يده فاذا بولي فهو الى حفصة ولان بد المحرج انه  
يده حكما لاستيفاده الولاية منه فمصر كانه اخرجته منه انه فلا يرد بد الصرع على بد  
الاصل في الحكم وشرط عند محمد رحمه الله لانه تقرب الى الله تعالى من ماله  
فوقوف حواره على السلم كالصدقة بالنسبة وقد علم حواره من السلم كل شيء عنده عما  
ليس به في المقبرة يحصل بدين واحد فصاعدا مادته وفي السعاه لرب واحد وفي  
الحان برول واحد من المارة هدا في المقبرة والحان الذي يرل فيه للمارة كل يوم واما  
السعاه الى محاح الى صب الما فيها والحان الذي يرله الحاح بمكة والقرارة بالمر فلا  
بد فيها من التسليم الى المولى لان رولهم يكون في السعة مرة فمحاح الى من يقوم  
بمصلحته والى من نصب الماء فيها والى المقبرة والحان والسعاه والنثر والخص سواء

لا سواهما في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه يحياه بادن بانه وساتي ما فيه من  
 الاحلاف في باب ما الساجدان يا الله تعالى وعلى هذا الخلاف ينبغي ما اذا  
 اسعى الناس عن الصلاة في المسجد لحراب ما حوالته فاعاده محمد الى ملكه وانه ان  
 كان مسا لان التسليم بالصلاة شرط عند اسدا فكذلك اسبا وانما ابو يوسف رحمه  
 الله مسجدا لعدم استراطة التسليم والباقي كونه مقررا شرط عند محمد رحمه الله لوقت  
 التسليم عليه وليس بشرط عند ابي يوسف رحمه الله لما ساء انه الحنفية بالنسب فلو يوسف  
 يوسف ارضه يصح سنده ولا يصح عند محمد رحمه الله وساتي عمامه في فصل وقت  
 المساجع والثالث ذكر التامد او ما يقوم مقامه كالسند ومحوها شرط عند محمد رحمه  
 الله وليس بشرط عند ابي يوسف رحمه الله فلو قال وقت ارضي هذه او قال جعلتها  
 موقوفه ولم يرد عليه حارسه وصارب ومما على الفقهاء انه ابي مسامح طبع عليه  
 النوى لان قوله وقت يصح ازالته الى الله تعالى ثم الى ما به وهو التمسك ودا يصح  
 التامد فلا حاجة الى ذكر كالا سابق وعند محمد لا يجوز لان موحه روال الثالث  
 بدون التملك وذلك بالناسد كالنسب واذا لم يات لم يوفيه موحه ولهذا سفل  
 الثالث كما سفل السع ولو قال وقت ارضي هذه على عمامه المسجد الغلاني يجوز عند  
 لانه لو لم يرد على قوله وقت يجوز عند فالاولى اناس حبه ولا يجوز عند محمد  
 لاحتمال حراب ما حوله فلا يكون موقدا وعن ابي بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على  
 الانسان لان الوقت على عمار المسجد غير له حمل الارض سجدا او منزله وياخذ  
 في المسجد قال القصة ابو حمير هذا القول اصح الى وقال ابو بكر الاسكاف ينبغي ان  
 لا يصح هذا سد الكل لان الوقت على المسجد وقت على عماره والمسجد يكون  
 مسجدا بدون البناء فلا يكون عمار البناء مما ساند فلا يصح الوقت والاول اوجه  
 ولو قال وقت ارضي هذا على ولدي وولده ولدي وسلم ابيدا يصح عند ابي يوسف

فإذا امرصوا يكون الله للفقراء ولا يصح عند محمد لأحمال إلا مطلق ولو قال وصفت  
أرضي هذه على ولد زيد أو ذكر جماعة بأعقابهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لأن  
سبب الموقوف عليه منع إرادته غيره بخلاف ما إذا لم ينسب لعله إياه وصفاً على الفقراء  
إلا يرى أنه فرق بين قوله أرضي هذه موقوفه وبين قوله موقوفه على ولدي فصحيح  
الأول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفه تصرف إلى الفقراء عرفاً فإذا ذكر الولد  
صار مقصداً فلا يبقى الفرق فظهر بهذا أن الخلاف بينهما في أسباط ذكر الناسد  
وعدمه إنما هو في التصصص عليه أو على ما يعرف مقامه كالفقراء ومحوهم وأما الناسد  
معي شرط أعاناً على الصحيح وقد نص عليه محمد بن المسامح رحمه الله تعالى والرابع  
أسباط الزايف الاستماع بالوقف لا يمنع من صحة عند أبي يوسف رحمه الله ومع  
عند محمد رحمه الله وسأني في باب الوقف على النفس أن أتنبأ على قول أبي يوسف  
وإن معه جماعة والله أعلم

فصل في بيان أسباط قول الوقف وعدمه في قول الموقوف عليه الوقف ليس  
بشرط أن يقع لأقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وإن وقع لخص من نفسه وحمل  
آخروه للفقراء بشرط قوله في حقه فإن فعله كآب الله له وإن رده يكون للفقراء  
ويصير كأنه مات ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد منه ومن رده أول مرة ليس  
له القول بعده فلو قال وقف أرضي هذه على أولاد زيد ونسبه وعقبه ومن سدهم  
على المساكين فعله معهم ورده معهم يكون الله كلها لمن قبل منهم وإن رده  
كلهم يكون للمساكين وإن قبل كل واحد منهم بنفسه ورد الثاني يكون ما ردوه  
للمساكين فإن حدث لزيد ولد أو نسل وفعله كلهم أو بعضهم رجع لمن فعله منهم وإن  
رده كلهم كان للمساكين وهكذا إلى أن تصرفوا بخلاف ما لو أوصى بثلث ما له  
لجماعة بأعقابهم فردها بعضهم فإن حصصهم يكون لورثه الموصي وكذلك لو ردها

الكل والذين بينهما ان الموصى اما اوصى لهم فقط فما نزل منها يكون لورثته واما الواف فانه قد جعله مدمم للمساكين فاذا نزل كونه لهم يصير للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل انما على ريد وعمرو ما ساسا ومن بعدها على المساكين ثم مات احدهما او ردّ يكون حصه للمساكين ولا تسحبها الاخر لانه جعل الوفاء لله عز وجل انما هم اوجه لهما وما كان لله تعالى فهو للمساكين من قبل منهما وبني حنا مدمم عليهم بحصة فقط بخلاف الملة الاولى فانه اوجه لهم اولا ثم جعله من مدمم للمساكين فلا يكون لهم شي ما لم يرد الكل او سرقوا ولو قال وقتب ارضى هذه على ريد واولاده ومن مدمم على المساكين قال ريد لا اقبل لمسى ولا لاولادى يصح رد في حصه فقط واما اولاده فان كانوا كثيرا فالرد والقبول اللهم وان كانوا صغارا يكون حصصهم لهم ولو قال وقتب ارضى هذه على ريد ومن بعده على المساكين قال ريد فليست له هذه ورددت ما بعدها او قل فليست لها او صلبها ورددت الباقي اسحق ما قبله وكان الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل انما على ريد وعمرو ما ساسا ان فلا ومن بعدها على المساكين يصل احدهما ورد الاخر اسحق الباقي حصه ويكون حصه الزاد للمساكين وقد روى عن روبر رحمه الله انه قال اذا اوصى ان خري على ريد وعمرو من ثلثه في كل شهر دراهم لكل منهما ما ساسا انه اذا مات احدهما نزل وصه الاخر لكونه هل ما ساسا والمراد من هذا عده حياتهما معا وقال سائر اصحابنا رحمهم الله وصه الباقي بهما على حالهما ولا نزل موت الاخر ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل انما على ريد وعمرو ومن بعدها على المساكين وكان احدهما ما يكون الملة كلها للمسى منها لمدم حوار الوفاء على الملب فاذا مات الباقي نصير الملة للمساكين



فإن كان ما يحور وقفه وما لا يحور وما يدخل وما لا يدخل  
 في وائسار دخول بعض الوقوف فيه ووقف ما جعله الامام

إذا وقف الحر المائل البالغ ارضه أو داره أو ما جرى العارف بوقفه من الموقوفات  
 وهو غير محور عليه ولا مره يصح لأرما عند سامة العلماء وقال أبو حنيفة محور  
 حوار الاغاره أو لا يحور على ما بنا في أول الكتاب فلو قال ارضي هذه صدقه  
 موقوفه لله عز وجل أبدا ولم يرد مصر وسما (١) ويدخل فيه ما فيها من الشجر والسا  
 دون الزرع والتمره كما في السبع ويدخل فيه أيضا السرب والطريق استعانا لاهيا اما  
 بوقف للاسعمال وهو لا يوجد الا بالما والبارس فكان كالا حاره خلاف بالوجل  
 ارضه أو داره مصره وفيها ا حار عظام وانته فاتها لا يدخل في الوقف فيكون له  
 ولورسه من بعده ولو قال ارضي هذه صدقه موقوفه بمحموها وجميع ما فيها ومنها  
 وعلى الشجر ثمره قائمه يوم الوقف قال هلال في الناس يكون التمره له ولا يدخل في  
 الوقف وفي الاستحسان يرمه الصدق بها على الفقرا على وجه التدبر لا على وجه  
 الوقف لانه لما قال تجمع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يوجب الصدق فليرمه الصدق  
 بالتمره الى كات مسئله به يوم الوقف وما يحدث بعده مصرف في الوقوف الى سماها  
 لكونه على الوقف وذكر الماطي رحل قال حلت ارضي هذه وسما على الفقراء ولم  
 هل بمحموها يدخل السا والشجر الذي فيها سعا ولا يدخل الزرع السا فيها حظه  
 كان او سعيها او غيره وكذلك النمل والآس والراحس والخلاف والظرفا وما في  
 الاشمه من حطب يقطع في كل سنة والورد والياسمين وورق الحما والقطر  
 والبادمجان وورق نخل البرحس والوطاب فاتها لا يدخل واما الاصول التي هي  
 والشجر الذي لا يقطع الا بعد عامين أو أكثر فاتها يدخل سعا ولو اراد بمحموها يدخل

المهر الفاه في الوصف وهذا اولى خصوصاً اذا راد بمجمع ما فيها ومنها ولو وصف  
 داراً بمجمع ما فيها ومنها حمامات بطون او بناويفه كواراب غسل بدخل الحمام والنخل  
 سماً للدار والمسل كما لو وصف صمعه وذكر ما فيها من المسد والدواب والآلات  
 الحراة فابها بصر وفقاً لها وان لم يحر اصله كاللوا والحواء والاطراف في سح  
 الاراضي والمسد ومعهم من على الوصف وان لم يذكرها الواف ولو روح الحاكم  
 حاربه الوصف محور وعند لا محور ولو من امه الوصف لانه يرمه المهر والنفقه ولو  
 صفت معهم عن العمل محور للقيم سعة وسرا علام بدله وكذلك الدواب  
 والآلات بينهما وسرى تنبها ما هو اصلح للوصف وليس للقيم قطع الاستحار المهره  
 ولا سبها وله سح سرها بعد القطع لافله لانها مادامت متصله بالارض تكون سماً  
 لها واذا تب الفصل في اصول العمل ان كان في ركة ضرر بالنخل بقطع وساع وعنه  
 على للوصف كمن السقف والاركة على حاله واذا صار محلاً حرج من أن يكون  
 علة وصار وفقاً وهكذا حكم سائر ما تب من اصول استحار الوصف ولو كان في  
 الكرم الوصف سحر بصر طلبها سحر ان كان عمرها يرد على ما بعض من مره  
 لا يقطع ولا تقطع وهكذا الحكم لو أصرت بالارض ولو وصف صمعه له وقال  
 سهرها نعى عن محددها حار الوصف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها سحر  
 داخله في الوصف سطر الى حدودها فان كانت مسهورة وكانت تلك القطع داخلها  
 كانت وفقاً والا كان القول فيها قوله وهكذا الحكم لو وصف داراً وقال ان هذه  
 المحرّه لم بدخل في الوصف فانه سطر الى حدودها ونسل الحيران عنها فان سهدوا  
 انها من الدار كانت وفقاً والا كان القول قوله فيما اسكل كونه وفقاً ولو وصف ارضاً  
 اقطعه اناها السلطان فان كانت ملكاً له او موانا صح وان كانت من ملك المال لا صح  
 ولا يصح وصف ارض الحور وهي ما حارها السلطان عند عمر اصحابها عن رراعها

واداء مؤتمها بدفعهم اياها اليه لسكون معصيتها للمسلمين معام الخراج ووقفه الارض  
 على ملك اربابها فلو وقفها من ادخله السلطان فيها لمارها لا يصح لكونه مزارعا ولو  
 وقف ارضا اسراها بعد فاسد يصح ان كان بعد الفسخ لانه اسهلها باخراجه  
 اياها عن ملكه بالوقف وعليه فيها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا  
 ولو وهب له ارض منه فاسده فمصبها بم وقفها صح وعليه فيها ولو اسحق ما وقفه  
 لا يلزمه ان يسرى منه الذي رجع به على الباع ارضا لتقها بدلا لانه وقف ما لا يملك  
 ولو اسحق نصفه مساعا واحده المسحق لا يطل الوقف في الباقي عند ابي يوسف  
 لانه يحرمه مساعا اسدا فالاولى بهاء ولو اسرى ارضا بالخيار ومصبها بم وقفها قبل  
 مضي مدته صح ويكون ذلك اطلاقا لخاره وهكذا الحكم في الباع اذا كان الخيار  
 له ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها المسرى بعد الفسخ في مدته خيار الباع  
 فامضى البيع لم يطل الوقف لان الباع اذا طرا على موقوف اطله ولو اسحق  
 بعد الوقف فصن فيها حار سراؤه ووقفه وماله الموقوف لا يستاد الملك الى زمن  
 الاستيلاء ولو اسرى ارضا فوقفها بم اطلع فيها على عب رجع بالنقصان ولا يلزمه  
 ان يسرى به بدلا لعدم دخول نقصان البيع في الوقف ولو وقف ما اسراه قبل  
 فسخه او ما ربهه بعد تسليمه صح ويحرمه الفاسق على دفع ما سله ان كان موسرا وان  
 كان معسرا اُتطل الوقف وباعه فيما عليه بخلاف من المرهون لعدم امكان دفعه بعد  
 بطله وبخلاف الوقف بعد الاحاره والتسليم الى المساحر لعدم ثبوت حقه بمالها  
 وذكر القائل في فباره اختلافه في حوار وقف الباقي بدون الارض وذكر عن محمد

رحمه الله انه قال اذا وقف ساءه في ارض الوقف على الحقه الي وقف الارض عليها  
 حار ود كرتي اوقات الخصاص ان وقف حوائب الاسواق يجوز ان كانت الارض  
 باحاره في ابدى الناس سواها لا يخرجهم السلطان عنها من قبل انا راسها في ابدى

اصحاب النسا سواربها وتقسم بينهم لاسر من لهم السلطان فيها ولا يرغمهم وانما له  
 على باحدها منهم ويداولها حلب من سلف ومضى عليها الدهور وهي في اندهم  
 بناسوبها وبواخروها ومحور فيها وصانهم ويهدمون ساها ويمدونه وسبون سر  
 فكذلك الوصف فسا حار اه وفي فابوى الناطق من محمد من عبد الله الانصارى من  
 اصحاب رر رحمه الله به محود (١) وصف الدرام والطعام والمكمل والمورون مسل له  
 وكف يصنع بالدرام قال يدفعها مصاربه ويصدق بالتصل وكذا ساع المكمل والمورون  
 بالدرام او الدمار ويدفع مصاربه ويصدق بالتصل وفل على هذا سعى ان يحور  
 ادا قال وصف هذا الكر على ان حرص من لا يدرله من الثمره يدفع الهم وسدروه  
 فاذا حصدوا وحد وحرص من لغيرهم وهكذا اما ولو وصف رب المال صسه من مال  
 المصاربه يصح سد ان يوسف مظلما وسد محمد لا يصح ان كان في المال ربح سا على  
 حوار وصف المساع وعدمه والله اعلم

هو مسل في عرس الواصف او سره الامتخا او سابه في الوصف في رجل عرس فيما  
 وصف استجارا او بنى سا او نصف ما قالوا ان عرس من سله الوصف او من ماله  
 وذكر انه عرسها لا وصف يكون وقتا ولو لم يذكر سا وعرس من ماله يكون ملكا  
 له ولو عرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا رس فيه لكون ملكا من ان كان  
 لها ر كالفتاح مثلا اناح بعضهم لا يوم الاكل سا والفتح انه لا ساح لاسا  
 صارت المسجد مقصوف في عماره بخلاف سخره على طريق العامة حملت وقتا  
 عليهم ويسوى فيها الى والتبر كالمنا الوصوف في التلوات وما السعاه وسرر  
 الحمار والمصنف الوصف ولو كانت الثمار على استجار رباط المار قال ابو القاسم ارحو  
 ان يكون التال في سعه من ساوطها الا ان يعلم ان سارسها حملها للسر و قال

او التلب الاحوط ان يحذر من ساولها من لم تكن ساكنا فيه الا ان تكون عمره  
 لا قيمه لها كالنوب مثلا ولو عرس رباطي سخره في وصف الرباط وسأهداها حتى  
 كبرت ولم يذكر وصف العرس انها للرباط قال القمعة ابو جعفر ان كان اله ولا به  
 الارض الموقوفه بالسخره وصف والا فهي له وله دفعها ولو طرح سرفسا في وصف  
 اساحره وعرس فيه سحر ام مات يكون لورسه وورس من علمه وليس لهم الرجوع  
 فيما راد السرفس في الارض عندما ولو وصف سخره باصلها على محمد معص او على  
 العمراء فان كان لها عمره او وري يسع به كسخر الرصاد لا تقطع الا اذا نسب  
 او نسب بعضها فانه يقطع الناس ويترك عمره لانه لا يسعع بالناس ويسمع بالاحصر  
 وان لم تكن لها عمره يقطع ويصرف عنها في عماره المسعد او سعدن به معمره فيها  
 اسجار عظام وكاتب فيها قبل اتحاد الارض معمره ان علم مالك الارض يكون  
 الاسجار له باصولها يصنع بها ما يشاء وان كاتب موانا وامجدها اهل القرية معمره  
 فالاسجار باصولها على ما كاتب عليه قبل جعلها معمر ولو نسب بعد ذلك فهي  
 للعارس ان علم والا فالراي فيها للقاضي ان راى سجا وصرف عنها في عماره المعمره  
 حار له ذلك وهي في الحكم كأنها وصف ولو جعل ارضه او داره معمره وفيها اسجارا  
 وسا فهي وميرها له ولورسه من بعده لان مواضع الاسجار او النساء كاتب مسؤله  
 فلا بدخل في الوصف ولو عرس اسجارا في صفة حوص فربه او في حاصي طرف  
 العامه او على ساطع من العامه كاتب له فان قطعها من كتب من عرفها اسجار يكون  
 له ايضا لو جودها من ملكه اسجار على حاصي من في السارح احصم منها السرفه  
 ولم يعرف العامه وهو بحري امام مات رجل في السارح قالوا ان كان موضع الاسجار  
 ملكا للسرفه فما نسب فيه ولم يعرف عارسه يكون لهم وان لم تكن الارض لهم بل  
 للعامه والسرفه من التسهيل فقط فان علم ان الاسجار كاتب موجوده في ذلك المكان

حبر اسرى النار صاحبها فانها لا تكون له ولا تكون له لان ما سب في ماء داره  
يكون له طاهرا والله اعلم

في فصل في وصف المفعول اصاله في احلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في وصف  
المفعول مستعلا من ابي يوسف في النوادر لا يجوز الوصف في الحيوان والرمي  
والمناع والثبات ما حلا الكراع والسلاح الا بطريق التبع كما تقدم والصحح ما روى  
عن محمد رحمه الله من انه يجوز وصف ما حرى فيه العارف كالمصاحف والكسب  
والنفاس والغدوم والمنسار والقدر والحماره لو حود العارف في وصف هذه الاسا وبه  
يركض الناس كما في الاستصناع بخلاف ما لا يعارف فيه كالباب والامسه لان من  
سرطه الباسد كما بنا ولكن ركناه فيما ذكرنا للعارف في السلاح والكراع للجهاد  
بالنص فان خالد بن الوليد رضى الله عنه وصف دروسا له في سبيل الله فاحار النبي  
صلى الله عليه وسلم وحمل رجل ناهه في سبيل الله فارادت امرانه ان يمحى سلبها فاحبر  
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الخ من سبيل الله وطلحه رضى الله تعالى عنه  
حسن سلاحه وكراعه في سبيل الله اى حله والابل كالحمل لان العرب تعاقب سلبها  
ويحمل عليها السلاح فيقوما على الاصل ولو وصف مره على رباط بان يعطى  
ما يخرج من سلبها وسرارها (١) وسميها لاسا السبيل ان كان في وضع عازفوا  
ذلك نصح كما في ما السفاهه والا فلا ولو وصف نورا على اهل مره ليرى على نهره  
لا يصح لانه ليس فيه عرف طاهر ولا هو مره مقصوده ولو وضع حيا في مسجدا  
وعلى فيه فمدبلا له ان يرجع به لانه لا يزل فيه دائما ولو كبرت الدواب المربوطه  
للراطن وعظم موهبا محجور للمولى مع ما كبرت سبها وحرحت عن صلاحه  
ما رطب له وسمك الصالح منها ولو باع اهل المسجد حصه او سله وصفه محجور ان لم

يكن معه فاص وان كان فالصحيح انه لا يصح الا نأديه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله  
 الانصاري من اصحاب زهر رحمه الله تعالى قال بخوار وقف الدراهم والطعام والله اعلم  
 في فصل في وقف المساع وصحة والمناهة فيه في ابي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 على خوار وقف مساع لا يمكن صحة كالجمام والبر والرحي واحكاما في الممكن  
 فاحار ابو يوسف وانه احد مساح بلح وانظله محمد بن علي احكامهما المقدم فقول  
 زهر بن علي بول اني يوسف رحمه الله اذا وقف احد السريكن حصه من ارض حار  
 واذا قسمها بعد ذلك فما وقع في نصب الواقف كان وها ولا يحاج الى اعاده  
 الوقف فيه وان وقفه باسا كان احوط لارهاق الخلاف حسد ولو وقف نصيب  
 ارضه مثلا ينبغي ان يبيع نصيبها ثم ساسم المسري ولو دفع الامر الى القاضي فامر  
 رجلا بالمقاسمة معه حار وليس له ان ساسم نفسه لهما باخوده من المعاملة فمضى  
 المساركة بين اسن ثما فوفهما ولو قضى بخوار الوقف المساع ارفع الخلاف ثم اذا  
 طلبنا من القاضي القسمة قال ابو حنيفة لا قسم وامرهما بالمناهة وبالا قسم اذا كان  
 النص ملكا والنص وها ولو كان السكل وها فاراد ارباه فسمه لا قسم حتى لو  
 وقف صمه على ولديه مثلا فاراد احدهما فسمها لدفع نصه مرارته لا بخوار بل  
 يدفع النص كلها مرارته وليس ذلك الى ارباه وانما هو للنعم ولو قسمه الواقف بين  
 ارباه ليرجع كل واحد منهم نصه ولكون الرجوع له دون سر كانه يوقف على  
 رسام ولو فعل اهل الوقف ذلك وما بينهم حار ولمن اني منهم بعد ذلك انظله  
 ومن (١) وقف ذرا للاسفلال لس له ان يسكنها احدا سر اخر ولو وقف داره  
 لسكني ولديه فطلب احدهما المناهة وانى الآخر يسكن كل نصفا بلامناهة حاتوب  
 بين اسن فوقف احدهما نصه واراد نص لوح الوقف على ناه ثمة الآخر له

ذلك لانه تصرف في عمل مسرك ولو رفع الامر الى القاضي فادن له به حارسه  
 للوقوف عن الطلاق ولم يمتد ولاسه امره وقت دارا في مرضها على ثلاث سب  
 لها وحملها بعد من المساكن وليس لها ملك غيرها ولا وارث لها غيرها قالوا بل  
 الدار وقت والثلاث مرات لمن فعل به ما سن من الاحارء والملك وهذا عند  
 اني يوسف خلافا لمحمد ولو كانت الارض بين رجلين فصدقا بها حله صدقه موقوفه  
 على المساكن ودفعاها مما الى من واحد حار اعيانا لان المانع من الحوار عند محمد هو  
 السوء وبالفصل لا وقف المند ولم يوجبها لوجودها معا مهما ولو وقف كل  
 منهما نصيبه على حده وحملها المم واحدا وسلماء معا حار اعيانا لعدم السوء وب  
 الفصل ولو اخلعا في وقفها حده وقما واحدا رمان تسليمها لهما او قال كل منهما قيمه  
 انص نصبي مع نصيب صاحبي حار ايضا اعيانا لهما صار اكمول واحد بخلاف ما لو  
 وقف كل واحد وحده وسلم لهما وحده فانه لا يصح الوقف عند محمد لوجود السوء  
 وبالفصل وبمكة وبالفصل ولو قال وقف نصبي من هذه الارض وهو ثلثها  
 فوجد اكبر من ذلك كان نصبه كله وقما كالوصيه بخلاف البيع فان الزائد يكون  
 للبايع اراض او دور بين اسس فوقف احدهما نصبه على الفقرا وحكم نصبه م  
 اراد القسمة فقسم القاضي وجمع الوقف في ارض او دار واحده حار عند اني يوسف  
 ومحمد واحارء هلال كما لو كان لهما داران وطلبا القسمة فجمع القاضي نصب احدهما  
 في دار ونصب الآخري دار حار ذلك فكذلك هما الا ان عمه بخور سواء كانا في  
 مصر واحد او مصرين وهما مجمع اذا كانا في مصر واحد لاني مصرين وعلى  
 قول اني حقه قسم القاضي كل واحد على حده الا ان يرى الصلاح في الجمع  
 فثبت مجمع الوقف كله في ارض او دار واحد فمصر عند جمع القاضي في الحكم  
 كان السركين انما باسمها وذلك حار ولو انقسم السركان وادخلا في القسمة



دراهم معاومه فان المعطى هو الواصف حار وبصر كانه احد الوصف واسرى بعض  
 مائس يوقف من نصف سر ملكه بدراهم وانه حار وان كان بالعكس لا يجوز لانه  
 يلزم منه بعض من الوصف وحصه الوصف وصف وما اسره ملك له ولا يصح  
 ومما سم اذا اراد منح الوصف عن الملك رفع الامر الى القاضي كما تقدم ولو وقف  
 غيره اذرع سائما من ارض فقام فوقع نصف الوصف اصل من ذلك لحدوده  
 الارض الى وقف الوصف او اكبر لكونها دون القطعة الاخرى حار لان مل  
 هذه التسمية يجوز في الملك فكذا في الوصف اذا كان فيه صلاح للوقف لتحقق  
 المعادله ولو اراد ان يصف الارض الوصف الى ارض اخرى مكانها ويحمل الوصف  
 ملكا لنفسه لا يجوز لانها سائله للوقف الى غيره الا ان يكون قد شرط لنفسه  
 الاستبدال في اصل الوصف عند يجوز ولو قال وقف من ارضي هذه سائلا ولم  
 يسمه كان باطلا لان السائل السائل والكبير ولويين بعد ذلك ربما بين سائ  
 فليلا لا يوقف عاده ولو قال وقف جميع حصتي من هذه الدار والارض ولم يسم  
 السهم يجوز استحسانا اذا ثبت الواصف على اقراره وان جعل حاب منه شهد  
 بالوقف ومقدار حصه وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على اقراره بالوقف  
 ولم يعرفوا مقدار حصه الزمة القاضي ببيان مقدار حصه والقول قوله فيه وان مات  
 عام وارده معاومه ثا اقر به لزمه وحكم به القاضي ثم ان ثبت عده اريد من ذلك حكم  
 به ايضا ولو وقف نصف ارض له ثم مات وقد اوصى الى رجل وفي الورثه كثار  
 وصغار فاراد الوصي ان يعطى الكثار ويترك حصه الوصف حار ان ضم حصه الصغار  
 الى الوصف والا فلا لانه وصي الصغار ووال على الوصف فلا يمكنه ان يترك حصه  
 الوصف عن حصه الصغار كما لو كان وصيا على صغار فانه ليس له ان يضم منهم  
 ويترك نصف كل واحد منهم عن نصف الآخر لانه يلزم ان يكون معاينا لنفسه

وانه لا يجوز ان يراد الوافان ان يسميا ما وقتا لسولي كل واحد منهما على ما وقته  
 ونصرف غلته فيما سمي من الوحو حار ولو استحق نصف ما وقته وقضى به للمسحق  
 سائر الباقي وقما عداني يوسف خلافا لمحمد وبجور المفاصحة مع وكسل الواف  
 ووصفه ولو وقف نصف ارضه واوصى الى ابنه والى رجل احبى لا يجوز له ان  
 يعاين الاس وسرد حصه الوقف لتكون الاس وصبا ايضا ولو وقف نصف ارضه  
 على جهة معصه وحمل الولايه عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الآخر  
 على تلك الجهة او غيرها وحمل الولايه عليه للمروى في حياته وبعد وفاته يجوز لهما ان  
 يسمياها وباحد كل واحد منهما النصف فيكون في يد لانه لما وقف كل نصف على  
 حد صارا وقفين وان احدثت الجهة كما لو كانت لسريكين فوقفها كذا والله اعلم

### باب في الوقف الباطل وقما سطره

احلف ائمتنا فيما لو وقف ارضه او دار وسرط الخمار لنفسه فقال ابو يوسف ان  
 من وقما معلوما بجور الوقف والسرط كالسبع وان كان الوقف مجهولا يكون الوقف  
 باطلا وقال محمد لا يصح الوقف معلوما كان الوقف او مجهولا واحار هلال وقال  
 يوسف بن خالد السمي الوقف حار والسرط باطل على كل حال كما لو اعص سرط  
 الخمار وكما لو حمل دار مسجدا على انه بالخمار بلانه امام فانه يصح الحمل وسطر  
 السرط اعيانا ولو ذكر الواف جهة لا تقطع وهي تسمل الفقرا والاعسا فان قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفه لله عمر وحل على بني آدم او قال على الناس او بني هاشم  
 او على العرب او على النعم او قال على الرجال او النساء او قال على الصبيان او قال على  
 الموالى او قال على العميان او الرمي او قال على فرا القرآن او الفقرا او الخدس وما  
 اسه ذلك مما تسمل الفقرا والاعساء وهم لا يحصون كان الوقف باطلا وهذا على

اطلاقه قول الخصاف وقد تقدم الصائغ للمعنى للصحى والطلاق في أول الاثواب  
وهذا لانه لم يقصد به المساكن لتكون مرفه بخلاف ما لو قال صدقه موقوفه لله  
عمر وحل ائدا على ولد زيد لان زيدا معين فيكون الوقف على ولده حاربا واما الناس  
وما اسبهم فلا يحصى ويدخل فيهم العسر واليسر فلا بدري لمن يعطى العله للاعساء  
او الفقراء ولا يمكن صرفها الى الجهنس لاسيما احلاف الجهنس وفيها احلاف  
المسروف هه صدقه وهما محظان وصار كانه قال وقف على زيد او على عمرو  
وماب بلا سان فانه لا يصح لان اوى موضع الخطر لاحد الامرين فلا يكون عا هما  
ولا على احدهما بعه لئلا يلزم الترحيح بلا مرجح (١) ولو قال على ان لي اطلاقه  
اوردته من سبل الوقف او سمه او رهنه او قال على ان لفلان او لورتي ان سطلوه  
او يبيعوه وما اسبهم كان الوقف باطلا على قول الخصاف وهلال وحاربا على قول  
يوسف بن خالد السبي لانتقاله السرط بالخافه اناه بالحق ولو قال ارضي هذه صدقه  
موقوفه يوما او سهرا او ذكر وما ملوما ولم رد على ذلك صحح ويسكون وهما ائدا  
ولو قال فاذا صحى ذلك السهر في مطلقه كان الوقف باطلا لانه لما قال موقوفه  
سهرا لم يشرط بعد السهر مسا ساهما لم يشرط ذلك كات موقوفه ائدا وهذا غير له  
قوله صدقه موقوفه على فلان ولم رد على ذلك فاذا مات فلان كات للمساكن وهي  
موقوفه ائدا واما اذا قال صدقة موقوفه سهرا فاذا مضى ذلك السهر كات مطلقه  
فالوقف باطل لانه شرط الرحمة فيه ولم يشرط في الباب الاول رحمه سد مضى  
الوقت فاذا لم يشرط الرحمة فكأنه قال صدقه موقوفه وسك هكذا فرق بينهما  
هلال رحمه الله سم قال ارباب رجلا قال ارضي سد وفاق صدقه موقوفه سمه قال  
الوقف صحح حاروهي موقوفه ائدا فاب فان قال اذا مضى السه فالوقف باطل

قال فهو كما شرط اي نصير العله للمساكن سه والارض ملك لورسه لانه باسراطه  
الطلاق حرح من الوقف المصاف اللارم عند الموت الى الوصيه المحصه وقال  
الحصاف ولو وقف دار يوما او سيرا لا يحور لانه لم عمله موبدا وكذلك لو قال  
صدقه موقوفه عند وفاتي على فلان سه يكون باطلا فالحاصل ان على قول هلال اذا  
شرط في الوقف شرط يمنع البائد لا يصح الوقف \* ولو قال اذا حا حدا او اذا حا  
راس السهر او قال اذا كلب فلانا او اذا بروح فلانه وما اسبه فارصى هذه صدقة  
موقوفه تكون الوقف باطلا لانه يعلق والوقف لا يحمل التعليق بالخطر لكونه ما  
لا يخلب به فلا يصح بطله كما لا يصح بطله محلاف الدر لانه يحمل التعليق  
ويخلب به فلو قال ان كلب فلانا اذا قدم او ان راب من مرصى هذا فارصى هد  
صدقة موقوفه بزمه الصدق سها اذا وحد الشرط لان هذا منزله الدر والتمس  
ولو قال ارضي هد صدقه موقوفه على ان لي اصلها او على انه لا يرول ملكي س  
اصلها او على ان اسع اصلها واصدق سها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة  
موقوفه ان سب او ان احب او هو ب كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا يعلق  
الوقف بشرط وتعلقه باطل في قولهم \* ولو قال ان كاتب هذه الارض في ملكي  
في صدقه موقوفه فانه سطر ان كاتب في ملكه وف السكلم صح الوقف والا فاد  
لان التعليق بالشرط الكاكي تحير ولو سلق وقفها على سربها فاسيراها لا يصير وقفا  
مخلاف بطلن المس به للفول وعدمه \* ولو وقف ارض عيره فاحاره المالك حار  
الوقف عندما خلافا للساقبي ما على حوار تصرف التصولي موقوفا عندما وبطلانه  
عد \* ولو اتهم علو وقف او حوص وقف ونسا لهما ما يمكن به عمارهما او  
احرق حاوب وقف مع السوق وصار محال لا ينعى به سطل الوقف على قول  
محمد ورجع القمص الى الواصف والى ورسه من سده وكذلك لو كان سدا ع

الثريد وحرب وصار لا يمنع به ولا ربع احد في عمارته واستعمار اصله ( وروى  
 هشام عن محمد ) انه قال اذا صار الوصف محب لا يمنع به المساكن فلعاصي ان يبيعه  
 ويسري عنه غيره وعلى هذا فسمى ان لا يبي على قوله رجوعه الى ملك الواف  
 او ورثه مجرد بطله او حرانه بل اذا صار محب لا يسري عنه وقف آخر تسمل  
 ذكره بعض المحققين ولو قال ارضي هذه صدقه موقوفه على ان لي ان اعطى ساها  
 لمن سب من الناس صار الوصف ثم اذا ساءها للاعسا او لاهل الدسا او ما اسه ذلك  
 مما لا يجوز الوصف عليه سطل لضروره كالمذكور في صلب المعد والله تعالى اعلم  
 في فصل في شرط استبدال الوصف في لو قال ارضي هذه صدقه موقوفه لله عز وجل  
 ابدأ على ان لي ان اسمها واسري عنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى  
 صار الوصف والشرط عند أن يوسف استحقاقا واحاراه الحصاص وهلال وقال محمد  
 ويوسف ان حالي التمس الوصف صحيح والشرط باطل وهو الناس وقال بعضهم هما  
 فاستدان والتصحيح قول ان يوسف رحمه الله لان هذا شرط لا سطل حكم الوصف  
 فان الوصف مما يحمل الاستمال من ارض الى اخرى فان ارض الوصف اذا عصبها  
 انسان واخرى عليها الما حتى صار بغيره لا يصلح للرداءه ومن فيها وسري عنها  
 ارض اخرى يكون ومما على سراط الاولى وكذلك ارض الوصف اذا قل رها لآفه  
 وصار بغيره لا يصلح للرداءه اولا فصل عليها عن مؤنها يكون صلاح الوصف  
 في استبداله بارض اخرى فصيح ان شرط ولانه الاستبدال وان لم يكن الضروره  
 داعيه اليه في الحال ولو قال الواف في اصل الوصف على ان اسمها واسري عنها  
 ارضا اخرى ولم رد على هذا يكون الوصف باطلا في الناس لانه لم يذكر امامه ارض  
 اخرى مقام الاولى وحارثا في الاستحسان لان الارض سبب للوقف فعوم منها  
 مقامها في الحكم وتجرد سراء ارض منها يصير ومما على سراط الاولى من غير

بمحدد وصف كما لو قل المد الموصى بخدمه خطا وصحى الخاني فنه واسرى بها  
 عند فاته محرمى عليه حكم اصله بمجرد السرا وهكذا حكم المذمر الموصول خطا هذا اذا  
 شرط الاستبدال في اصل الوصف واما اذا اُشرطه فمد اسارى السر الى انه  
 لا يملكه الا الناصي اذا راي المصلحة في ذلك ونحو ان يخصص راي اول النصاب  
 الثلاثة المسار اليه قوله عليه الصلا والسلام فاص في الحقة وقاصان في النار المسر  
 بدى العلم والعمل فلا يحصل الطريق الى ابطال اوقاف المسلمين كما هو العاقل في  
 راساه ولو وصف ارضه وشرط ان يستدلها بارض ليس له ان يستدلها بدار ولو  
 شرط الدل دارا لاستدلها بارض ولو شرط ارض بربه لاستدلها بارض غيرها  
 لتاوت اراضي القرى موبه واستللا فلم يشرط ولو اسرى الدل من ارض  
 سرار حراح حار لعدم حلو الارض عن احدهما ولو لم يستدل بارض ولا دارا  
 بمحور له ان يستدلها من حسن العمارات ماى ارض او دار او بلد سا للاطلاع ولو  
 ناسيا من فاحس لا يصح في قول اى يوسف وهلال لان السم كالوكل ولو اجار او  
 حسه الوصف شرط الاستبدال لاحار البيع فالس القاحس كما هو مذهبه في بيع  
 الوكل به ولو اسرى السم بصف السم ارضا واسهد على نفسه انها من الدل حار  
 وسرى بالناس اسما بدلا واو مانع الوصف وفس منه ثم مات بين حال امن كان  
 دساى تركه ولو كان الوصف مرسلا يذكر فيه شرط الاستبدال لا بمحور له به  
 واستداله وان كاب الارض سمحه لا يسمع بها ولكن رفع الامر الى الناصي الذي  
 مر ذكره آنا لان سبيله ان يكون موبدا لا مباع واسا يفت له ولانه الاستبدال  
 بالشرط وبدونه لا كالمبيع الخلى من شرط الخار لا يملك احد الناس به وان  
 لجه به من ولو وصف به سمح المنة بدائ حسه وعداى يوسف لا يصح  
 ولو صاع لا يسمه لكونه اسما ولو مانعا وردت له سم فصا وملك لمن

عده فانه يضمنه من ماله ويحور له مع الارض المردوده سله في الثمن الذي ضمنه  
 بخلاف ما اذا اعصها رجل وضمن فيها لعذر ردها وهلك الثمن عند الفهم ثم ردها  
 اليه واسرد الثمن منه فانه يرجع في الثمن ولا يضمنها ولو باع ارض الوصف بدرس  
 يصح في ماس قول ان حسمه فيبيع المروص باحد القديس ويسرى به بدلا او يسرى  
 بها بدلا وعدا ان يوسف لاساع الا باحد القديس ثم يسرى به بدل ولو اسرى به  
 ما لا يصح وصفه كعلاص وحاربه يكون الثمن دسا عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد  
 اليه ان عاد بما هو فصح من كل وجه كالرد فالثمن دل القصد مطلقا وبه نص  
 او يفسد البيع او حمار الشرط او الزوبه حاربه سبها ما لان البيع الاول صار كانه  
 لم يكن وان عاد بما هو كعقد جديد كالا فانه بعد القصد لا يملك سبها ما لان صار  
 كانه اسراها سراء حديدا فبصر وصفا فصح سبها كما لو اسرى ارضا بوي بدلها الا  
 ان يكون شرط الاستبدال مره بعد اخرى ولو اسرى بالثمن ارضا ثم ردت الاولى  
 عليه بعت نصا سادت الى ما كانت سله وصفا والي اسراها ملك له لانها بدل عن  
 الاولى فاذا اصح البيع فيها من كل وجه رجعت الوصه الى الاصل لعدم تصور الخلف  
 مع وجود الاصل وبمرضا لا سود الى الوصه فيكون له وما اسراه بدلا هو  
 الوقف لمود ما باعه اليه بعد حديد معنى ولو اسراه رجل ثم وهبه لمن باعه اياه او  
 مات فوريه النافع لا يرجع الى الوصه بل يبقى على ملكه ويسرى عنه بدلا لعدم  
 انقضاء عقده فيه وهذا ملك لست حديد ولو باع ارض الوقف واسرى بها ارضا  
 اخرى ثم استعجب الارض الاولى سعى النابه وفيها في الناس وفي الاستحسان لا سعى  
 لانها انما كانت وصفا بدلا عن الاولى وبالا سحمان استعجب تلك المبادله من كل وجه  
 فلا سعى النابه وصفا ولو قال على ان استبدل بها ثم مات واوصى الى وصيه به فانه  
 لا يملكه لانه شرطه لنفسه وهو أمر يحتاج فيه الى الراي والسوره بخلاف ما اذا

وكل به في حياته حب صحيح التوكل لتمام راي الموكل وامكان مدار له الخلل لو وجد  
ولو شرطه لكل من يبي عليه حار وله ذلك ما دام الواف حيا ولا يحور بعد موته الا  
اذا شرط له الولايه عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول ابي يوسف وهلال سا على  
ان القسم عدما بعزله التوكل والتوكاله سطل بالموت فصاح الى الاسناد له في حياته  
وبعد مماته ايضا لسعي التوكاله واما على قول محمد فان الولايه لا سطل بموت الواف  
لان المولى وكل القمرا لا واكل الواف حى لا يمكنه ان بعزله بدون شرط في  
اصل الواف فمحور له الاستدال ولو بعد موت الواف ولو شرط للمولى استداله  
بعد وفاته تقصد شرطه ومحور له هو استداله ما دام حيا لم يس للمولى سوى  
الاستدال به خاصه دون الاسناد والاضا به ولو شرطه لرجل آخر مع نفسه محور  
له الاسناد به دون الرجل لانه اسرط رايه مع رايه ولو كسب في اول كتاب وقه  
لا ساع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخر على ان لقلان سعه والاستدال سعه  
ما يكون وقتا مكانه حار سعه ويكون الثانى ماسحا للاول ولو عكس وقال على ان  
لقلان سعه والاستدال به ثم قال في آخره لا ساع ولا يوهب لا يحور سعه لانه  
رجوع منه عما شرطه اولا ولو باع المولى دار الواف وقص النمس ثم بعزله القاصي  
ونصب عنه فاسترد الباني الواف من المسرى بحكم القاصي بحب عليه اخره ما سكن  
فما لاها معده للاخره وهذا سا على قول المالحرس والله اعلم

في فصل في اسراط الزباد والبصان في مقدار المرسا وفي اربابها في لو اسرط في  
وقه ان يرد في وطئه من يرى زياده وان سقص من وطئه من يرى نقصانه من  
اهل الواف وان يدخل معهم من يرى احواله وان يخرج منهم من يرى احواله  
حارم اذا راد احدا منهم او قصه مره او ادخل احدا او اخرج احدا ليس له ان  
سهره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعل رايه فاذا رآه وامضاء فقد اسهى ما رآه واذا



اراد ان يكون ذلك له دائما ما دام حيا فعول على ان لقلا من فلان ان يريد من مرب  
 من يرى زياده وان ينقص من مرب من يرى نقصه وان ينقص من زياده ويريد  
 من ينقصه منهم ويدخل معهم من يرى احواله ويخرج منهم من يرى احواله من  
 اراد مره بعد اخرى راما بعد راي ومسته بعد مسته ما دام حيا ادا احب فيه  
 ساء ما شرطه لنفسه او مات قبل ذلك تسفر امر الوفاء على احواله الى كان عليها  
 يوم موته وليس لمن يلى سله بعده سى ن ذلك الا ان شرطه له في اصل الوفاء  
 واذا شرط هذه الامور او بعضها للمولى من بعده ولم شرطها لنفسه حار له ان يعطيا  
 ما دام حيا لان شرطها لغيره شرط به لنفسه ثم ادا مات حار للمولى فعل ما شرطه  
 له ولو شرط هذه الامور للمولى ما دام هو حيا حار له وللولى ذلك ما دام هو حيا  
 ولو شرط لنفسه في اصل الوفاء استبداله او الزياده والنقصان ولم يرد سله لس له  
 ان يحمل ذلك او ساء منه للمولى وانما ذلك له خاصه لا فصار الشرط في اصل  
 الوفاء على نفسه ولا محور له ان يفعل الا ما شرطه وبه العقد وساق لهذا الفصل  
 مر يد سان في فصل التخصيص ان سا الله تعالى

في باب في سان وفي الرضى والوفاء المضاف الى ما بعد

في الموب وشرط رجوعه الى التمايح من ولده

الوفاء في مرض الموت لازم ولكنه كالوصيه في حق عوده من اللب كالنذر  
 المطلق والمضاف الى ما بعد للموت وصيه حصه فان مات من غير رجوع عنه بعد  
 من اللب وقد تكررت الاساره الى هذا المبحث فاذا وقع المرض ارضه او داره  
 في مرض موته نصح في كلها ان خرج من لب ماله وان لم يخرج واحاربه الورثه  
 وكذلك والا سئل فماراد على اللب وان احاربه النقص ورده النقص حار في حصه

المحر ويطال في حصه الزاد الا ان يظهر له مال آخر يخرج الوصف من ثلثه حسبه  
 ليرم في الكل وحكم المال العاق حكم للمردوم ومردومه كطهوره ومن باع منهم  
 سهمه قبل ظهور المال الآخر او مردومه لا سطل معه لا طلاق القاصي الصرف له  
 فيه قبل الظهور او الردوم ويرم قيمه ويسرى بها ارض ويوقف بذله على وجهه  
 وان كان ثلثه دس محط ماله بعض وقته وساع في الدس كما لو اسرى ارضا ووقفها  
 ثم طهر لها سبع فانه محبور له ابطال الوقف واحداها بالسعة وان لم يكن محطها  
 محبور الوقف في ثلث ما سعى بعد الدس ان كان له ورثه والا ففى كله فاب ناسها  
 القاصي بفسها للدس ثم طهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلثه لا سطل معه  
 ففسرى بها ارض بدلا عنها وان ناعها ما كثر من القيمة يسرى باليمن بدل وان  
 وقفها على نصف ورثه ثم من عدم على الساكن وهي يخرج من الثلث سوف  
 وقفها عليهم على احوار القعه فان احوارهم بثلثه على الموقوف عليهم على ما  
 شرط لهم والا قسم بينهم وبين سائر الورثه على قدر ميراثهم منه وكل من مات  
 منهم عن ورثه بثلث سهمه الى ورثه ما بين احد من الموقوف عليهم حيا فاذا اصرص  
 الموقوف عليهم بكون القله للساكن وحكم ما سعى عند عدم خروج كلها من ثلث  
 التركة حكم خروج كلها ولو وقفها على اولاد واولاد اولاد وسلمهم ائدا سهم  
 بالسويه ثم على الساكن وهي يخرج من الثلث وكاتب اولاده وباقله ذكورا واناثا  
 وكان له روحه وانوان فان احواربه الورثه كاتب القله بين الموقوف عليهم على ما  
 شرط لهم والا قسم على عدد ولد اصله وعلى عدد باقله فما اصاب ولد الصل  
 يعطى منه لروحه وانويه عنه وسدساه وقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 لانه في المرض كالوصيه وهي لا محبور لو ارب دون وارث وما اصاب الباقله كان  
 لهم حصه وقسم بينهم بالسويه كما شرطه الواصف وقد ذكر ما حكم من مات من

وربه عن وارث وبني القصة على هذا ما في من ولد الصلب احد فاذا امرصوا  
تكون الدله كلها للنافله على ما شرطه الوافد لحواره لهم عد وحواد اولاد الصلب  
وسقط ما كان يعطى لروحه واثوبه لانهم ليسوا بموقوف عليهم وانما اعطاهم مما  
اصاب اولاد الصلب فرائصهم لوقفه في المرض على بعض ورثه دون من وانه  
لا يجوز من في كل سنة سر عدد المرضي يوم اسان الدله قسم على ذلك العدد فما  
اصاب النافله سلم لهم وما اصاب اولاد الصلب قسم بينهم وبين ربه ورثه كما ذكرنا  
ولو وقعها على الفقرا من ولده وولد ولده ونسبه ابدان من عدم على المساكن  
ولم يحروه قسم الله على عدد فقرا المرضي من اولاد وناقله من مثل كما عدم  
وهكذا الحكم فيما لو وقعها على فقرا ولده وولده ونسبه ابدان وعلى ولد  
وبن عبد الله ولو وقف ارضه على يوم واوصى بوصاها لآخرس واللب لاني  
بذلك ولم يحرمها الورثه نصرت لاصحاب الوصا في لب التركة بعد ما اوصى لهم  
ونصرت للوقف في الثلث منه الارض فما اصاب سهم الوصا منه كان لاصحابها  
وما اصاب سهم الارض الموقوفه منه افرد بعدد منها وكان وصا على ما سئل فاذا  
كان لب التركة خمسة عشر دينا اسلا وبقية الارض عشرين دينا والوصه  
عشره دينا يعطى للموصى لهم خمسة وسبعون نصف الارض وما يكون الوقف في  
المرض كالوصه فبساوئها بخلاف ما لو اعين في مرض موته او در واوصى  
بوصاها فانه يبدأ بالنس فان فصل شيء نصرف في الوصا والا تسقط لما ورد في  
الخير انه يبدأ بالنس من الثلث ولو قال يعطى على ارضي هذه سد موني لولد ربي  
عبد الله وولد ولده ونسبه ابدان ما سألوا ولم هل صدقه موقوفه فليها يكون وصه لا  
وقفا فنصرف الله الى المحتاجين من ولده ونسبه يوم موت الموصى ان حرج من  
اللب والا فخصاها ولا تسحق الخادب منه سالعدم حوار الوصه للمعدم فاذا

امرصوا سود الارض الى ورثه الموصى ولو وقفها هم را صار وقف الصحة فصع  
 من كل ماله ولو قال ارضى هـ صدقه موقوفه لله سر وحل سد وفاتي على ولدي  
 ومن هلك منهم جميع ما سمي له من علات هـ الصدقه وما كان نصيبه منها لو  
 كان حيا لولد وولد ولده ونسبه ابدا ما سألوا بحري سلم وبحري نصيب كل من  
 هلك منهم عن سر ولد على من سمي ابي منهم احد فصع الوقف في كلها ان حرح  
 من ثلث ماله ويكون علقه لولد لصله ولسار ورثه على قدر مراسم منه ومن  
 هلك منهم وله ولد او ولد ولد يكون سهمه لولد فمسم الدله على عدد اولاد الصلب  
 كلهم ما اصاب الهالك لو كان حيا واحد ولد ونسبه وهو وقف عليهم من خدم  
 وما اصاب ولد الصلب كان منهم وبين جميع ورثه ابيهم على قدر مراسم منه وواحد  
 ولد الهالك ونسبه مما اصاب ولد الصلب ما كان نصيب اناهم لو كان حيا فاحدون  
 من وجهين احدهما ما كان لا يبيهم وهو وصه لهم من خدم الواقف وهي حار  
 لهم والثاني ما كان نصيب اناهم مما صار للنافع من ولد الصلب وهو مراتب لهم من  
 ابيهم فمسم على جميع ورثه على قدر مراسم منه حتى لو كان علقه من بوي منه  
 اولا وكذلك لو قال صدقه موقوفه على اولادي ريد ونكر وعمرو وس بوي منهم  
 فصده لولده ونسبه او قال للمساكين وهلك واحد منهم احد ولده او المساكين  
 نصبه وسار ولد الصلب النافعين في الثلث الذي اصابها من سله الوقف  
 لقامه مقامه لان ما احده اولا كان بوصه الخد وابها حاره لولد انه سد  
 وعود ولده لصله واما ما احده ولدا النافع من الوقف فاما هو على جهة المراتب  
 لعدم حوارده على وارث دون وارث فيكون ما سمي لهم لجميع ورثه هذا اذا لم يحر  
 الورثه الوقف واما اذا احاروه بعد وفاته حار وكان على ما شرطه وكل من هلك  
 منهم ينسب سهمه الى ولد ونسبه ولا سمي لهم من حصه من سمي من ولد الصلب

لان الوصه قد احرقت لهم من نصبه الورثه ولو احرار العصب دون العصب نصيب  
 عليه على ولد الصلب ما اصاب الهالك منهم يكون نصبه لولده ونسبه وما اصاب  
 الاحياء منهم يكون لهم من كان من ولد من احرار الورثه فلاحق له فيما بقي  
 من العله ومن كان من ولد من لم يحرر الورثه فهو على حصه مما اصاب ولد  
 الصلب من العله لما بنا فان قال قائل لا يجوز ان احرار ولد الهالك من وجهين ما سمي  
 لاسهم من الوصه وما كان نصبه على طريق الميراث من حصص من سمي من ولد  
 الصلب وانما يعطون ما اصاب اباؤهم خاصه لا يرادون على ذلك قبل له لو حملها  
 صدمه موقوفه بعد وفاته على ولديه زيد وعمرو ومن هلك منهما فقصه لولده ونسبه  
 ابدانهم هلك زيد عن ولد ان يكون نصبه لولده والصف لعمرو فان قال له الصف  
 ولا يراد عليه شيء قبل له فان قال ومن هلك منهما فقصه للمساكين وهلك عمرو  
 عن ولد وصار نصبه للمساكين ان يكون الصف الآخر لزيد خاصه فان قال نعم قبل  
 له فقد صار لان الصلب من الملبس شيء لم يصل الى ورثه انه سمي منه لوقوع  
 وصيه للمساكين في نصيب الهالك خاصه فيكون الوصيه في حصه دون حصه الباقي  
 قال هلال رحمه الله وهذا ما لا احب احدا يقول مع ان ولد الولد ممن يجوز  
 لهم الوصيه بهم كالمساكين في الحدود ما كان لايهم من العله بوصيه حديم لهم  
 ويقولون لهم ما باحد من سلبه الوصه انما هو ميراث من اباك فكيف  
 يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لما عليه قد اوصى الوصيه في حصه انما من  
 الوصيه لمن يجوز لهم الوصيه فان حار لك احده دون حار له ان توصي في نصيب  
 نصيب الورثه دون نصيب وانه باطل فبما قلنا ولو قال اوصى هذه صدمه  
 موقوفه بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي ابدانهم سدد على المساكين  
 وليس له مال غيرها ولم يحرر الورثه تكون لماها لمك لورثه على قدر ميراثه

وملكها وقفا على ولد وولد ولد ونسبه ثم سطر الى عدد القريصين يوم اسن الله  
 ونسبهم جمع على الارض على عدد دم فار كان ما نصبت ولد الولد والنسل منها مل  
 على الثلث الذي صار وقفا كما اذا كان اولاد الصلب سر والباقي حقه او اكر  
 من على الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد القريصين كانت على الثلث الوصف لم  
 حاصه ولا سى لولد الصلب منه وان كان ما نصبت الباقي من جمع على الارض  
 اقل من على الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة واولاد الصلب تسعة يعطى  
 لهم ما كان نصيبهم من جمع على الارض وما فصل يكون ميراثا بين ورثه على  
 كتاب الله تعالى وكما ارادوا او نصوا بغير الاستحقاق الى ان يمرض ولد الصلب  
 فاذا امرضوا يكون على الثلث كلها للباقي لروال المراجع ولو قال ارضى هذه صدقه  
 موهوبه لله عز وجل بعد موتى على اولاد زيد ومن بعدهم على ورثتي يكون الله  
 لاولاد زيد اذا امرضوا يرجع الى ورثه الوافق على قدر ميراثهم منه ان لم  
 يمترو فاذا امرضوا يكون للمساكين وهكذا الحكم لو قال على اخوتي واولادهم  
 وسلمهم اذا امرضوا هي على ولدى وسلى اذا امرضوا هي للمساكين  
 واذا رحمت الله الى ولده سيم بين ولد ونسبه على حكم ما تقدم ولو وصف ارضه  
 وهي مخرج من ملك ماله ثم ملك المال فل موهبة ارض موهبة فل وصوله الى  
 الورثه وليس له مال سر ذلك مخور لهم ان سفلوا الوصف من نفسها ولو لم يكن له  
 مال مخرج الارض من ملكه وصف الوصف ثم ملك ما لا مخرج من ملكه يكون كلها  
 وصفا ولو جعلها وصفا بعد وفاته وهي مخرج من الثلث ثم حدد فيها له فل موهبة  
 فانها تكون للورثه لان الوصفه انما تحب بعد الموت فكل مره يحدد ملكه هي  
 ملكه فتكون لورثه وان حدد بعد موهبة وخرجت هي ايضا من الثلث يكون  
 للموقوف عليهم ولو وصفا وصفا مر لا يدخل فيه سوا كما لا يدخل في السع بخلاف

المأخوذة بعد الوصف والموت اذا حرج من التلب لانيها عما وقف ولو اوصى ان  
يسرى من تلب ماله ارض تألف دينار ويوقف على ولد ريد وعلى ولد ولده وسلمهم  
اندا ما سألواهم من سهم على المساكين يحب ان يعطى كما اوصى ومن مات منهم  
سقط سهمه وسقط المله حاربه عليهم ما بقي منهم احد ولو شرط انه مي احياح ولده  
او ولد ولده او نسله اليها بحري عليهم دون عيرهم ما كانوا اليها محايحين بعدر حاجتهم  
صح شرطه ثم اذا ردت الي اولاده لصلته لحاجتهم يساركم فيها سائر الورثه واذا  
ردت الي النافله كلهم او بعضهم لا لما بنا واذا ردت الي الفرض لحاجتهم كان حكم  
الاجماع حكم الاقربان في الاسراء وعدمه واذا رد الي اولاد الصلب من المله  
قدر ما يكفيهم ويساركم فيه نصه الورثه رد اليهم اندا هكذا حتى يصير ما نصهم  
بعدر كفائهم من طعام وادام وكسوه لهم ولا ولادهم ولا رواحتهم في كل سه ولو  
عن لمن يحياح منهم قدرا معلوما كان ذلك له وحده ان كان من النافله ويساركم فيه  
نصه الورثه ان كان من ولد الصلب من عير رد وان قال بحري على كل محياح من  
الطن الاعلى من اولادى من المله في كل سه الف درهم وعلى كل محياح من الطن  
الذى نله في كل سه خمسمائه درهم وعلى كل محياح من الطن الذى بلى الناني في  
كل سه مائتا درهم بصرف المله على ما شرط ان وسعهم والا تقسم بينهم على  
سه ما سعى لهم ان لم يرب الطون وان رتبهم يدفع للطن الاعلى الالف اولاً ثم  
وهم ولو قال ارضي هذه بعد وفاتي صدقه موهوبه على ان يعطى كل من كان فترا  
من ولدى وولد ولدى وبنى اندا ما سألوا منهاى كل سه ما يكفيه بالمعروف  
وهي مخرج من التلب وفصرت المله عن هذه المصارف سدا بولد الولد وبكل من  
حارب له الوصيه فعطى ما سعى له منها فان فصل سعى يعطى لولد الصلب لان  
الوصف في المرض كالوصيه وهي لا يحوز للوارث فيكون لمن يحوز له الوصيه ولو

قال ارضى هذه صدقه موقوفه مد وفاقى وذكر وحوها سماها ثم اوصى ان تكون  
 صدقه موقوفه على وحو اخر سوى الوحو الاولى وذكر بعد كل وحه المساكين  
 وهى مخرج من الثلث تكون العلة بين الخمس انصافا لكونه اوصى بوصدين ولم  
 يرجع من واحده منهما واذا اسرص احد القرصين يكون سهمه للمساكين لذكره  
 انهم مد كل قرين والله اعلم

فصل فى اقرار المريض بالمدب لو اقر مريض فقال ان هذا الارض التى فى  
 يدى ومبا رجل مال لها على فلان وفلان وعلى الثمرا والمساكين ثم مات الممر  
 فى مرضه ذلك يكون وقفا من جمع ماله لذكره فى الموقوف عليهم استحصا باعتبارهم  
 ويكون ثلثا العلة للرجل الخمس والثلث الآخر للثمرا والمساكين لانه موقوف وما  
 فى يد الا ترى انه لو اقر المريض بارض فى يده فقال ان رجلا مالكا لهد الارض  
 اقر انها لفلان انه يحب ان يدفع اليه فان قال فى مرضه ان هذا الدرهم دفعها الى  
 رجل ولم يسمه وقال لى بصدوقى بها او حج بها عى لا يصدق الا فى مقدار الثلث  
 فقط فان حرجب من ثلث ماله صرف فيما قال والا فصاحه وانما لم يصدق لعدم  
 تعيينه الممر له وان قال دفعها الى رجل وقال هى لفلان فادفعها اليه كان اقراره  
 حارا ويدفع اليه الدراهم كلها وكذلك لو كاتب ارضا فقال وقفها رجل على فلان وفلان  
 ومن سدهما على المساكين ودفعها الى فلان يكون وقفا على من سمي ولا حق فيها  
 لورثه لغير لكون الممر له مضافا وان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها على زيد  
 وعمرو سمان من عتيا فى كل سنة كذا وكذا للمساكين كذا وكذا وللعمرو كذا  
 وكذا وليس للممر مال غير ملك الارض يكون ثلثاها وقفا على زيد وعمرو والثلث  
 الآخر ثلث لورثه وثلث للعمرو والمساكين لانه لما اقر دكلا سدر من العلة صار كانه  
 اقر دكلا باقراره بوقف على حاله بخلاف المسئلة الاولى وان قال دفعها الى فلان



قد وصفا على ولد فلان ابن فلان وعلى ولد ولده ونسبه انما ما سألوا ولى العفرا  
والمساكين وليس له مال غيرها وكان المفرا بالوقف من حمله المفرا لهم به لا تسحق  
هو ولا ولده ولا ولد ولده من سلته ما مضى الى حصصهم من التمس مد فسمه  
على مجموع المفرا لهم فمضم الى التمس الذى هو حصصه المفرا والمساكين واحد  
الورثه بنسبه والعفرا والمساكين بنسبه ولو (١) أمر نارض فى بده ان رجلا مالكا  
لها وصفا على المفراء والمساكين لا نصير وصفا من جمع ماله وانما نصير وصفا من  
التمس فان حرج منه كات كلها وصفا والا فمحصاه لانه لما لم ير ماله وصفا على  
رجل بنسبه صار كانه هو الذى وقفها فى مرسه والى هدا هب الحسن بن زياد فانه  
مرو بين امراره لمعس وبين امراره لمعس حمل الكل للمفرا له فيما اذا كان ممسا  
وصفا كان المفرا به او ملكا وحمل له التمس فقط فيما اذا كان محمولا والباقي لورثه  
المفرا ولو امر نارض فى بده ان رجلا حطها صدقه موقوفه عليه وعلى ولده ونسبه  
اندام من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وصفا عليه ولا على  
اولاده لكونه أمر تملكسها للمفرا وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا يسل قوله  
فى ذلك لنفسه ولا لولده وان لم يكن له مارع ممس لكونه امر ماله صدقه والا صل  
فى الصدقه ان يكون للمساكين فقد امر بها لهم معنى فصحاح الى اساب ما ادعاه  
لنفسه ولا لولاده وانما امراره به للمفرا فانه سباهه منه على الواصف فمسل بخلاف  
ما اذا امر نارض فى بده ان رجلا وصفا له فانها تكون له لانه لم ير بها لاحد وادا  
أمر بان الارض الى فى بده وصفا ورجل على جماعه ممس وعلى المفرا والمساكين  
تكون لكل ممس عن سهم وللمفراء والمساكين سهمان على ما رواه محمد عن أنى  
حسبه وقال الحسن بن زياد لهما سهم واحد والله اعلم

(١) مطلب امر المرسى انه وصفا على معنى كات كلها وصفا وادا لم يكن مساكين له اثاب فقط

في باب في اقرار الصحيح بارس في بده اياها وقف

اذا اقر رجل صحيح بارس في بده اياها صدقه موقوفه ولم رد على ذلك صح اقراره  
ومصر ومعا على الفقهاء والمساكين لان الاوقاف تكون في بد النوام ساد فلوم  
بصح الاقرار ممن هي في ائمتهم لطلب اوقاف كسر ولا يحمل هو الواجب لها الا  
ان نعم منه بان الارض كانت له حين اقر فثبتت يكون هو الواجب لها وقبل فلم  
النسب بذلك يكون الراي فيها الى القاضي ان سا ركها في بده وان سا احدها منه  
ووجه قبول النسب ان يدعي رجل انه الواجب لها فمهم المقرر منه انه هو الواجب  
فمدفع حصومه المدعي وسب لنفسه ولانه لا رد عليها عمل وهذا كرجل اقر بخرجه  
سدي بده فانه بصح اقراره بها ولا يكون له الولا الا ان نعم منه انه كان له حين  
الاقرار نعمه فكذلك المقرر بالوقف ان اقام منه انه الواجب فلب وعلها لا تكون  
له الولا به فاسا وفي الاستحسان ركها القاضي في بده وهو الذي نعم عليها على  
الفقهاء ذكره في قاصحان وذكر الخصاص وهلال اب ولائها له ولا نصي له  
مايراعها من بده حتى علم ان الولا به نسب له لائها لو احبب منه لقضى عليه ماها  
لم يكن له ولم نسب ذلك بخلاف الولا فانه ماقراره بالنس حرج من بده فلا يحمل  
له الولا واما الارض فلا يخرج من بده ماقراره بالوقف فسعى الولا به على حالها  
ولو اقر اياها وقف وسكت ثم قال هي وقف على حقه كذا سئل فوله وما قال لان  
من في بده سئل فوله فبه وهذا استحسان وفي القياس لاصل فوله الآخر لان  
ماقراره الاول صار للمساكين فلا يملك انطاله ولو قال سد الاقرار انا وقفها على  
ذلك الحقه صل فوله ايضا ما لم نعم منه تسب بخلاف ما قال ولو اقر اياها وقف على  
وطني ولد ونسبه ائدا ومن سدد على المساكين صل فوله ولا يكون هو الواجب لها  
لان العاده حرب ان يكون الوقف عليهم من سدد فلو ادعى له سد ذلك حماه

ناسها وقف عليهم ما عرادم فافر لهم به صح افراره على نفسه فقط فيكون حصه منه  
 لهم ويرجع الى اولاده فما سويهم فان كانوا كبارا وافرروا به لهم كان لهم والا تقسم  
 المله عليه وعلى ولده ونسله فما اصابه كان للمهر لهم والثاني لا اولاده وادام سطل  
 افراره ويرجع حصه الى اولاده ونسله هم يكون من عدم للساكن ولو افر ناسها  
 وقف من قبل أمه وابوه ميت صح افراره هم ان كان على امه دس او اوصى بوصه  
 وليس له مال غيرها ساع بها ما بقي به دسه وسعد وصنه وما فصل يكون وقفها  
 لعدم عداد افراره في حق امه وان احاط بها الدس ساع كلها به الا ان يعنى دسه  
 عه وان كان معه وارث آخر فمجد الوفاء كان نصه منها له بعد التلوم ونصب المهر  
 وقف ولو افر ناسها وقف على قوم معلومين وسامهم هم افر بعد ذلك امها وقف على  
 سهرم او راد عليهم او بعض منهم لا يصح افراره الثاني وسطل بالاول ولو افر ناص  
 في يده ان المامى القلاى ولاه سلبا وهي صدقه موقوفه لا فصل قوله في التوله  
 فاسا ذكر في فاصحان وقال هلال لا فصل قوله في التوله والوقف ناسا وفي  
 الاستحسان سلوم المامى انما فان لم يظهر عده عر ما افر به أمضى الوقف على صح  
 ما افر به ولو كانت ارض في يد ورثه فافرروا ان انام وقفها وسعى كل واحد منهم  
 وحها عر ماسى الاخر سطل المامى افرارهم والولايه عليها اليه فصرف له حصه  
 كل واحد منهم فما ذكر لانه لانيه فيه ولو كان منهم صبر وعاب يوقف  
 حصصها الى الادراك والمردوم ومن اسكر منهم الوقفه يكون حصه ملكا له ولو  
 شهد اسان على افرار رجل بان ارضه وقف على ريد ونسله وسهد آخران على افراره  
 ناسها وقف على عمرو ونسله يكون وقفها على الاسس وما ان علم وان لم يعلم او ذكروا  
 وما واحدا يكون المله بين القرضين انصافا ومن مات من ولد ريد فقصه لمن يعنى  
 منهم وكذا حكم اولاده وادام افرص أحد القرضين رحمت الى القرض الثاني لروال

المراح ولو افر ان هذه الارض كانت لزيد من عدا له وقد وقفها في وجوه مياها  
 وحملها مولها عليها رجع الى زيد فما ان كان حيا والى ورثته ان كان ميا في الرقة  
 وسدنها وان لم يكن له ورثه او سعى المير رحلا بمحمولا يستريح فيه ولو افر رجل بان  
 انا وقف ارضه على الساكنين وانه حمل راسها اليه وليس معه وارث به به نسخ  
 اقرار بالوقف وشمل قوله في الولاءه ايضا استحسانا ولو افر رجل مال هذه الارض  
 صدقه موقوفه عن ابي على القترا والمساكن صر قتا ولو كان به وارث آخر  
 حصد الوقف لا تسحق ساجي نسب عد القاصي انها كانت لانه لما قل من  
 ان لم ير انها كانت لانه لاحتمال ان يكون الواقف لخاسره والولاءه لسبب له الا ان  
 نسب انها المير خلاف ما اذا قال انها صدقه موقوفه من ان لانه حمل اذا الوقف  
 من انه فرجع الى قول سريكة في حصه مسا ولو قال هذه الارض صدقه موقوفه على  
 ولد حدي حار ويكون المير من حمله الموقوف عليهم الا ان ثبت انها كانت ملك المير  
 وما لا اقرار بالوقف حثت محوور ما محوور للرجل ان حبه وسئل منها ما لا محوور له  
 ان سبه ولو افر بان هذه الارض وقف على ولد زيد وبنه اذا ماتا سلوا على ان لي  
 ولاها وعلى ان لي ان اخرج منها من اري احراجه وادخل من اري ادخاله وان ل  
 ولانه الزيادة واللسان وولاه الاستبدال بهذا الوقف الماري من ارض او دار  
 واتى بهد الامور مسئلة ما اقراره ولم نسب الارض الى واقف صح اقراره الوقف  
 لهم ومحس ما ذكر ولا تسمع قول للمير بالوقف في سبه بدون حجة الا يرى انه لو  
 قال هذه الارض التي في يدي موقوفه على ولد زيد وبنه ولد وبنه سري  
 ومن بعدها يهي وقف على ولد عمرو وبنه اذا هم من بعدهم على الساكنين كل  
 اقراره بذلك حارا وتكون وقفا على ولد زيد المدة الى ذكرها هم اذا مقب تكون  
 وقفا على ولد عمرو فاذا اصرصوا يكون على الساكنين لانه قول اما وقتت على هذه

السروط الى ذكرها فان قل قولي في انها وقف هي وقف على ما ذكرنا هذا اذا  
لم ينسبها الى رجل معروف واما اذا ذكر لها واقفا معروفا فان ذكره عند اقرار  
بالوقف رجح اليه فانه ان كان حيا والى ورثته ان كان مساويا ذكره عند الاقرار  
به لا يصح لاستلزامه اجمال نطال ما صار وفقا للاقرار الاول لكون المول قول  
المنسوب اليه في الوقف وسد بها واذا اقر ان رجلا معروفا دفع اليه هذه الارض  
وقال هي وقف على وحر سبها لا تسئل قوله فيها ان كان الرجل حيا وان كان  
مسا سئلوم القاضي فيها فان صح سنده في امرها سئل عمل به والا عمل سؤل المرف  
استحسانا وصرف عليها فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا الاوقات المقادير والاقرار  
بان هذه الارض ملك فلان التمس وقد دفعها الى فلان القاضي ولو ترك اسس وى  
بدها ارض فعال احدهما وفيها ابوابا علما وانكر الآخر الوقف يكون حصه المرف  
وفقا عليه وحصه المنكر ملكا له ولا حق له في الوقف لان انكاره له بمنزلة رده  
فان راد المرف وقال وفيها علما وعلى اولادنا ونسلا اندا ما ناسلوا هم من بعدهم  
على المساكن كات حصه وفقا على من أقرهم ان صدق اولاد المنكر عنهم فيما  
في يده احدوا استحقاقهم منه ولا سئل حصم منه بانكار ايهم وان واقفوه بعد  
موت ايهم فيما كان في يده صارب كلها وفقا وان بانمود على الانكار محرمون من  
الوقف وان واقفوه كلهم في حياه ايهم وانكروا بعد موته صارب كلها وفقا  
لاقرارهم السابق وان واقفوه بعضهم وانكر بعضهم بعد موت ايهم نصيب نصيب  
الموافق الى الوقف وتقسيم ثلثه على حكم ما اسرفوا به ونصيب المنكر منهم ملك له  
ولو (١) باع المنكر حصه من الارض ثم رجع الى المصدق سئل البيع ونصير  
وفقا ان صدقه المسترى والا فخرمه فقه ما باع ونسرى بها بدل ولو كان حذما

لا يدر على سرا يدل مدخل مع الناس في الوقف ولو اقر لرجل مريض في بده  
ايها وقف سلما وعلى اولادها وسله ائدا هم من ندم على الساكن فصدته  
احدهما وكفده الآخر ولا اولاد لهما يكون نصيبا وفيما على المصدق منها والنصف  
الآخر للساكن ولو رجع المنكر الى الصدق رحب العله اليه وهذا بخلاف ما اا  
اقر الرجل مريض فكفده المير له ثم صدته فليها لا يصير له ما لم يصير له بها ناسا والقبر  
ان الارض المير يوصيها لا يصير ملكا لاحد سكنت المير له فاذا رجع رجع اليه  
والارض المير تكونها ملكا رجع الى ملك المير بالسكن ولو اقر مريض في يد رجل  
ايها وقف ودو الد مسكر ثم استراها او ورها منه عصر وقتا واحده له رعيه ولو  
كان معه وره فالمرجع فيما سويهم اليهم بها واساتا ولو اقر ان اما اوصى ان يكون  
ارصه صدقه موقوفه ولم تكن له وارث سره وقال ليس له مال سرها كان ثلثا وما  
وله ان سطله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو اقر ثلثه وقف الثلثه  
الثلثه في سه ثلاث وسميانه حلا واسيد ثلثه بذلك ولم تكن في بده واما كاب  
في يد رجل استراها من آخر فامر المسرى انه استراها في سه اسن وسميانه للرجل  
المير بالوقف بامر وماله وايها له دونه فليها يكون وقتا ان صدق المير بالوقف  
المسرى فيما قال من الامر وعدم التارخ والا فلا وان اقر انه استراها له بامر  
وبد منها عه بريا يكون وفيما وان حقد المير له الامر بالسرا لعدم لحوق كنه  
عليه بصرونها وفيما وان مات الواصف فمات الورثه وقتها قبل ان ملكها وقال وصه  
والموقوف عليهم وقتها بد ما ملكها بسرا وكله ريد وصدق ريد على ذلك مد  
موت الواصف يكون وقتا ان كان مريض بالسرا ساهها على الوقف وافر بعد الثمن عه  
ميرغا ولا يمدح جمود الورثه في كونها وفيما لاسهاد مورثهم انه وفيما فان مال تقدر  
المن من مال الواصف رجع في صرونها وقتا الى الورثه فان صدقوه على ما قال كاب

وقتا وان كذبوه في الوكيل بلزمهم التمس على بن العلقم فان حملوا بطل كونهما واما والا فلا والله اعلم

### باب الولاية على الوفاء

لا يولي الا امين قادر بنفسه او بنيه لان الولاية مفقودة بشرط المطر وليس من  
الطريق بوليه الخائن لانه محل بالمقصود وكذا بوليه الماخر لان المقصود لا يحصل به  
ونسوى فيها الذكر والا يولى وكذلك الاعمى والبصر وكذلك العبدودى يوفى اذا ناب  
لانه امين \* رجل طلب التولية على الوفاء قالوا لا تعطى له وهو كمن طلب الفضا  
لا بعد \* لو وفاء رجل ارضا له ولم بشرط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال  
والباطى ان الولاية تكون للوافى وذكر محمد في السير انه اذا وفاء صبي له  
واخرجها الى العم لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان بشرطها لنفسه وهذه المسئلة  
منه على ما تقدم من ان التسليم شرط عند محمد فلا يبنى له ولاية الا بالشرط منه  
له وليس بشرط عند ابي يوسف فيكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه احد  
مباح بلع ولو بشرط ان يكون الولاية له ولا ولادته في بوليه القوام وعمرهم والاستبدال  
بالوفاء وفي كل ما هو من حسن الولاية وسلمته الى المولى خارج ذلك ذكره في السير  
ولو لم بشرط لنفسه ولا لغيره المولى ليس له عمر له من بعد ما سلمها اليه عند محمد  
لكونه فانما مقام اهل الوفاء وعند ابي يوسف هو وكله فله عمر له وان شرط على  
نفسه عدم العزل ولو حمل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولا لغيره ساء على الوكالة  
الا ان يحملها له في حياته وبعد مماته لانه بصر وصيه بعد موته ولا سطل عند محمد  
سأ على اصله ولو كان له وفاء حمل عند صريه رجلا وصا ولم يذكر ن امر  
الوفاء ساء يكون ولا لغيره الى الوصى ولو قال أب وصى في امر الوفاء قال هلال  
هو وصى في الوفاء فقط على قولنا وقول ابي يوسف وعلى قول ابي حنيفة هو وصى

في الاسيا كلها وحمل في اصمغان انا يوسف مع اني حسنه فكان سه روايه  
 ولو حمل ولاسه الى رحلس بعد موته واوصى احدهما الى الآخر في امر الوهب  
 ومات حار له التصرف في امره كله ثم روى يوسف بن خالد السمي عن اني  
 حسنه انه لا يجوز لان الواهب لم يرص الا راسها ولم يرص راي احدهما وبني  
 فاس قول اني يوسف يعني ان يجوز امراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص به  
 الى صاحبه كما لو اوصى الى رحلس فانه يجوز امرادهما بالتصرف عنده ولو شرط  
 الواهب ان لا يوصى المولى الى احد عند موته اوسع الاضا ولو شرط ان يكون  
 ولاه وقفه لمسه او حملها لغير من ولد او سره وشرط ان لا يرله منها سلطان  
 ولا فاص كان شرطه باطلا اذ لم يكن هو او من حمله مأمورا بسله ولو منع اهل  
 الوهب ما سمي لهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من سله (١) وكذا اوسع  
 من العمار وله سله حبر سلها فان فعل فيها والا احرجه من يد فان مات ولم يحمل  
 ولاسه الى احد حمل القاضي له فيما ولا يحمل من الاحاب ما دام بمعد من اهل يد  
 الواهب من يصلح لذلك اما لانه اسم اولان من قصد الواهب نسه الوهب اليه  
 وذلك فيما ذكر ما فان لم يحد من الاحاب من يصلح بان اقام احبها ثم صار من ولده  
 من يصلح له ان يحد في حسنه الملك ولو حمل رلاسه الى رحلس فعل احدهما ورد  
 الاخر نعم القاضي الى من فعل رجلا آخر ليعوم مقامه وان كان الذي فعل موصا  
 لذلك فموص القاضي اليه امر الوهب ثم روى حار ولو سال حملت الولاه لفلان في  
 حثاني وسد ماني الى ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان سركا له في حثاني وسد  
 ماني لا يجوز ما حمله لانه في روايه الحسن عن اني حسنه وقال ابو يوسف يجوز  
 وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان ماله ولاه صدقي هذه في حثاني وسد ماني



دون فلان فانه يجوز عند اني يوسف ولو اوصى الى رجل فان تسرى عمال سباه  
 ارضا وتحملها وفنا على وحوه سباه له واسهد على وصته حار وفعيل الوصى ما امر  
 به ويكون الولايه له على الوقف وله ان يوصى بما اوصى اليه ويصرف له ما كان لمولاه  
 ولو حمل الواصف رجلا موليا على وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف وقفا آخر ولم  
 يحمل له واليا لا يكون مولى الاول موليا على الثاني الا ان يقول اب وصى ولو  
 وقف ارضا وحمل لكل واحد واليا لا يشارك احدهما الآخر فان اوصى بعد  
 ذلك الى رجل آخر بصر موليا على كل وقف وقفه الموصى مع من حملته الواصف  
 موليا ولو حمل ولاته وقفه لرجل ثم حمل رجلا آخر وقفه يكون شركا للمولى في  
 امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي على كذا وكذا وحملت ولايتها الى فلان  
 وحملت فلانا وصى في بركاتي وجميع اموري حينئذ يرد كل منهما بما قوض اليه  
 ولو حمل الولايه لافضل اولاده وكانوا في الفصل سوا يكون لا كبرهم سوا ذكر  
 كان او ابي ولو قال للافضل فالافضل من اولادي فاني افصلهم الفصول او مات  
 يكون لمن يملكه منه وهكذا على الترتيب كذا ذكره المحقق وقال هلال القاسم ان  
 يدخل القاصي بذله رجلا ما كان حيا فاذا مات صار الولايه الى الذي يملكه في  
 الفصل ولو كان الافضل عمر وضع امام القاصي رجلا فهو بامر الوقف ما دام  
 الافضل حيا فاذا مات ينقل الى من يملكه فيه فاذا صار اهلا بعد ذلك رد الولايه اليه  
 وهكذا الحكم لو لم يكن منهم احد اهلا فان القاصي يعم احسنا الى ان يصر منهم  
 احد اهلا فترد اليه ولو صار المفصول من اولاده افضل ممن كان افصلهم ينقل  
 الولايه اليه بشرطه انما لافصلهم فسطر في كل وقف الى افصلهم كالوقف على  
 الاقرب فالاقرب من ولده فانه يعطى الاقرب منهم واذا صار غيره اقرب منه يعطى الثاني  
 ويحرم الاول ولو حملها لاس من اولاده وكان منهم ذكر واي صالح للولايه

ساركا فيها لصديق الولد عليها ايضا خلاف ما لو قال لرحل من اولادى فانه لاحق  
 لها حيث ولو حملها لرحل من عند وفاته قال قد اوصيت الى فلان ورحمت عن كل  
 وصيه الى بطلان ولانه المولى وصارت للوصى ولو قال رحمت عما اوصيت به ولم  
 يوص الى احد بمعنى القاصي ان يولى عليه من يوصى به لبطان الوصيه رجوعه  
 ولو حملها للموقوف له ولم يكن اهلا احرجه القاصي وان كانت العله له وولى عليه  
 مامونا لان مرجع الوفاء للمساكين وسر المامون لا يوصى منه عله من يحرث او  
 مع فممع وصوله اليهم ولو اوصى الوافى الى حماله وكان بعضهم سر مامون بذله  
 القاصي مامون وان راي اقامه واحد منهم معاقبه فلا بأس به وان مات واحد منهم  
 عن سر وصى اقام القاصي معاقبه رجلا ولو منهم ولو شرط الولايه بعد وفاته  
 لزيد من الممروم لكر وهكذا وح الترتيب ولو حملها لاولاد وفهم صمرا ادخل  
 القاصي مكانه رجلا احيا او واحدا منهم كثيرا ولو اوصى الى صبي سفل في الناس  
 مطلقا وفي الاستحسان هي باطله ما دام صمرا فاذا كبر تكون الولايه له وحكم من  
 يحل من ولد ونسبه في الولايه حكم الصمير فاسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا  
 يحرر فاسا واستحسانا لاهله في ذاته بدليل ان تصرفه الموقوف لحق المولى بعد  
 سله بعد العن لروال المانع بخلاف الصبي والدي في الحكم كالعبد فلو احرجهما  
 القاصي من اسق العبد واسلم الذي لا سود الولايه اليهما ولو حمل الولايه لعاب اقام  
 القاصي معاقبه رجلا الى ان يعدم فاذا قدم رد اليه ولو قال ولاني هذا الوفاء الى  
 عبدا لله حتى يعدم رد فاذا قدم فهو وصى كان رد وصا وحده سيد قدمه وقال  
 بعضهم اذا قدم رد كان شركا لعبد الله في الولايه الا ان يقول اذا قدم رد فالولايه  
 اليه دون عبدا لله قال هلال وهذا القول عبدا ليس لى والقول سيدنا القول  
 الاول ولو حملها لزيد ما دام في التصرفه كانت له ما دام معها فيها وكذلك لو حملها

لامرأه ما لم يزوجها ادا بزوجت تسقط ولايتها وان لم يسن على سبوطها كما  
 لو قال صدقي لفلان ما كاتب فمراة ادا اسمي لا سقط مساقنوت ما ساق  
 الاستعانة عليه ولو مات مع المسجد فاقام اهله فيما مكانه مير اذن القاضي لا يصير  
 فيما في الاصح ولكن لا تضمن ما يقع في عمارته من الملة ان كان هو الذي احر  
 الوقف لانه ادا لم يصح التولية بغير خاصا والقاص اذا احر المعصوب يكون  
 الاخره له ذكره في فاصحان بخلاف توله الموقوف عليهم فيما ادا مات منهم فاما  
 صحيحه وان لم يستلزموا راي القاضي ادا كانوا محضون وكان الميم من اهل الصلاح  
 ولو اقام قاضي لده فيما على وقف واقام قاضي لده اخرى فيما آخر سله هل يجوز  
 لكل واحد منهما الاسراف بالنصرف قال الشيخ اسمعيل الراشد سمي ان يجوز  
 بصرف كل واحد منهما بمفرده ليعوض كل منهما الامر كمالا الى ما اقامه ولو اراد  
 (١) أحدهما ان يرسل من اقامه الآخر قال ان راي المصلحة في عزله كان له ذلك والا  
 فلا وادا كان للوقف ممول ومسرف لا يصرف في الملة الا المولى لان المسرف  
 ما ور بحفظ المال لا سر والله تعالى اعلم

في فصل فيما يحمل للمولى من على الوقف في محور ان يحمل الواقف للمولى على وقفه  
 في كل سنة مالا معلوما لتمامه بامرره والاصل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه حب قال لو االى هذه الصدقة ان ما كل منها غير سائل مالا وما فعله على بن  
 ابي طالب رضى الله عنه حب حمل بقية المسد الدين وفهم مع صدقه ليقوموا  
 بمآربها من الملة وهو عزله الاخر في الوقف الا يرى انه محوره ان يساخر احرا  
 لما سخا الى الوقف من المآره وسيله عمل الناس وليس له حد معين واما هو على  
 ما سارقه الناس من الحمل عند عهده الوقف ليقوم بمصالحه من عماره واستعمال

وسع سارت وصرف ما اجمع عند فيما شرطه الواصف ولا تكلف من العمل منه  
الامل ما فعله اماله ولا ينفي له ان يصرفه واما ما فعله الاخرى والوكلاء  
فليس ذلك بواجب عليه حتى لو حمل الولاء الى امرأ وحمل لها اخرا معلوما  
لا تكلف الا مل ما فعله النساء عرفا ولو مارع اهل الوفاء التزم وقالوا للحاكم ان  
الواصف انما حمل له هذا في معاملة العمل وهو لا يصلح سالا يمكنه الحاكم من العمل  
مالا سله الولا ولو حل به آفة حكمه مع الامر والهي والاحد والاسطا فله  
الاخر والا فلا اخر له ولو طس اهل الوفاء امانته لاخره الحاكم الا بحاته  
ظاهرة بينه وان راى ان يدخل منه رجلا آخر فعل ومعلومه بان له وان راى ان  
يحمل لمن ادخله منه حصه من معلومه فلا بأس وان رآه صفا حمل لمن ادخله من  
سلة الوفاء قد ا ممسا حار ونسبى له ان يمسد فيما يحمل له من الدالة ولو حمل  
الواصف للنام بوفه اكبر من اخر سله عور لانه لو حمل له ذلك من سبرار  
سبوط سله الصام بامر بخور وهذا اولي بالخوار ولو قتل للغم وكل في ا ر الوفاء  
في حيا من راب واحمل له مما عنده لك ما راب فوكل رجلا رجلا له منه سا  
حار وبخور له اخراجه والاستدال به رطع ما حمل له وسدتم اقامه احد مكانه  
ولو شرط له سويس ا ر بعد مماته ميل ما شرط له في حياته حمل التزم بتمس  
معلومه لرجل اتامه سبما وسكب عن الثاني ثم مات يكون لوصيه ما سبى له قسط  
ورجع الثاني الى اصل الدالة ولو شرط له المعلوم ولم يشرط له ان يحمله له ليس  
له ان يوصى به ولا يسي منه لاحد وبخور له ان يوصى ما ر الوفاء وسقط للملوم  
سبه مونه ولو وكل هذا التزم وكلاني الوفاء او ارضى به الى رجل وحمل له كل  
المعلوم او عنده ثم حن حونا منسبا سطل بوكله ووصاه وما حمل للوصى او الوكيل  
من المال ورجع الى سله الوفاء الا ان يكون الواصف سبه لجه اخرى سد اتطاه

عن النعم فبعد فيها حنيد (١) وقد رآه الخون المطلق ما سبق حولا لسقوط القراض  
كلها عنه ولو ساد عمله عادب الولانه اليه لانه رآه لا بهارالب سارص فاذا رآه ساد الى  
ما كان عليه ولو اخرج النعم حاكم ثم جاء حاكم آخر فادعى عنده انه اخرج محامل  
يوم سموا به اليه من سر حره لشيخ بها الاخراج من الوفاء لا قبل قوله لان  
مضى امور الحكم على الصحة ولكن يقول له صحح اليك موضع للولانه بامر الوفاء  
فاذا انت اليك موضع لها ردها اليه واخرى له ما كان حاربا له من العله وهكذا  
الحكم لو انت اهله عند من اخرجته بحدوده ورجوع عما كان سعى  
اخرجه ولو مات النعم عن سر ايضا وافام العاصي معا به رجلا بحري عنه من ذلك  
المال بالمعروف ولا يحمل له جميع ما كان للنعم ان كان اكبر من المعارف لانه محور  
للاوقاف من الصرف مالا محور للحاكم الا يرى انه محور له ان يحمل كل العله للنعم  
بخلاف العاصي فانه لا يحري عنه الا بعد الاستحقاق لانه نصب باطلا لمصالح  
المسلمين فلا يجوز له من الصرف الا ما فيه مصلحه ولو حصى الوفاء ان يعرض  
الحاكم الى ما جعله للمولى من المال ليعا به بالوقف مادام احد معه فانه او اخرجه  
من الولانه بسوط في وقعه ان هذا المال حار على فلان مادام حيا وان خرج به  
عن النعم بامر الوفاء لم يقطع عنه المال حنيد باحد من كل سنة مادام حيا ولو  
جعله لولده النعم ونسبه انما بعد موته حار وكان ذلك المال حاربا عليهم بعد موته بحكم  
شرطه (٢) ولو وقف ارضا ووقف معها عبدا يعملون فيها وشرط بعضهم من سلبها  
بالمعروف ثم مرض بعضهم لشيخ النعمه ان قال على ان يحري عليهم بعتهم من سلبها  
انما ما كانوا احيا وان قال لعمليهم فيها لا يحري سبي من العله على من سئل منهم عن  
العمل ولو باع العاخر واسرى بتمه سدا مكانه حار وان حصى احد منهم فعل المولى

ما هو الاصلح من البيع او القدا ولو هذا ما كبر من ارض الحامه كان موقوفاً  
 ازائد قصته من ماله وان هذا اهل الوقف كانوا مطرعن وسى السد على ا  
 كان سله من العمل في الصدقه ولو وقف ارضه على مواله سلام مات حمل  
 الناصي للوقف فما وحمل له سر المله وفي الوقف طاحون في يد رجل بالمعاطفه  
 لا يحاح فيها الى اللهم واحجاب الوقف يصون سلهما له لا تسحق السهم سلهما  
 لان (١) ما ماحده اما هو بطريق الآخر ولا اخر بدون عمل والله تعالى اعلم  
 هو فصل في بيان ما يجوز للهم من الصرف وما لا يجوز في اول ما سله السهم في  
 سله الوقف القدا بمازله واحده القوا وان لم شرطها الواقف بها شرطه اناها

دلالة لان قصد منه وصول الثواب اليه دليلاً ولا كس ذلك الا بها ويحترق في  
 تصرفاته الطر للوقف والمطله لان الولاهه قصد به حتى لو آخر الوقف من عهده  
 او سكه باخر المثل لا يجوز وكذا اذا آخره في ايه او اياه او سده او مكابه  
 للهمه ولا يترفعها وساقى ما عه من الاحلاف في باب الاحاره ولو اياه في  
 المولى بما فصل من سله وقف المسجد طابوا او مسجدا آخر حار لان هذا من  
 مصالح المسجد فلو اياه احلوا له والجميع انه يجوز لان المسرى لم يذكر سا  
 من سراط الوقف فلا يكون من حمله ارفاق المسجد ولو حتى السهم هلاكه العمل  
 او السحر الذي في الارض يجوز له ان يسرى ما سربه فيها فلا يصح سحرها  
 ولخلف سبها سوا ولو اراد المولى ان يسرى من سله وقف المسجد ذهبا او (٢)  
 حصرا او احرا او حصا لفرس في يجوز ان وسع الواقف في ذلك للهم ان قل  
 بعمل ما راه من مصلحه المسجد وان لم توسع بل وقف لبناء المسجد وعمارته فلس  
 له ان يسرى ما ذكره لانه ليس من العماره والسا وان لم يرف سطره في ذلك

سطر بهذا المم الى من كان قبله فان كان سترى من العله ما ذكرنا حار له السرا  
 والا فلا ولو اسرى عليه يوما ودفعه الى الساكن ضمن ما بعد من مال الوقف  
 لوفوع السرا له ولو طلب من المم حراج الوقف والحماه وليس في يده سى من  
 العله قال القصة ابو القاسم ان كان الواقف امره بالاسدانه حار والا كان ذلك في  
 اليه ولا يرجع به في عله وقال القصة ابو القاسم اذا استعمل امر ولم يجد بدا من  
 الاسدانه سعى له ان يسدس بامر الحاكم ثم يرجع به في عله الوقف لان للقاضي  
 ولايه الاسدانه على الوقف وذكر الباطني ان المم لو اسدس سأل المحل في عس  
 البذر للرداعه في ارض الوقف ان كان يادن القاضي حار عند الكل وسعيد  
 الاسدانه بما ذكر انما هو فيما اذا لم يكن في يده سى من العله واما اذا كان في يده  
 سى منها واسرى سأل للوقف وبعد المم من ماله حار له ان يرجع بذلك في سنته وان  
 لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالسرا اذا سد المم من ماله فانه يجوز له الرجوع به  
 على موكله ولا يصح ان رهس المم الوقف بدين لانه يلزم منه بطله ولو رهس  
 المم دارا من الوقف وسكن الممرس فيها فالواقف عليه اجر مثلها سوا كان  
 معده للاستعمال او لم يكن احساطا في امر الوقف ولو ساول الاكار من عله  
 الوقف سأل فصالح المولى على سى ان وحده عله على ما ادعى او كان معرا لا تملك  
 ان يحط ساعه ان كان الاكار عسا وان كان محاسا حار ان لم يكن ما عله فاحسا  
 (١) ولو احدث مولى الوقف من عله ساسم مات بلا سان لا يكون صامسا ولو  
 طرح المم حسن المسجد الذي يكون في امام الرسع حار ان لم يكن له قيمه والا فلا  
 يجوز له طرحه وضمن الآخذ قيمه ولو مال حواش مصفا على بعض والاول منها  
 وقف والساقى ملك والمولى لا يهر الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف عله كان

(١) طلب احد من عله الوقف ومات بلا سان لا يمان عله

لاصحاب الخوارج ان احدثوه بنسبه الخائن المائل من سله الوقت وان لم تكن له  
 علة في يد المولى دفعوا الامر الى القاضي لئلا يامر بالاستدانة على الوقت لاصلاحه  
 حاشا بين دارين احدهما وقت والاخرى ملك فانهما وسا صاحب الملك في حد  
 دارا فبال اسم القاسم رفع السم الامر الى القاضي ليحذر على نفسه من نفسه  
 حسب كان في الدم ولو قال السم الثاني اما اضلقت فمه السا وافرحت حسب سب وامن  
 اب لفسك حاشا اخرى حذر قال ابو القاسم ليس للسم ذلك بل يامر بسبه  
 وسبه حسب كان في الدم ولو اراد السم ان يني في الارض المرفوعة فربه لا كرها  
 وحماضا ولجميع مسا العلاب حار له ذلك ولو كان الوقت حاشا فاحسب الى حاد  
 تكسح لجان وموم حاشا به وسد فسلم السم بعض السوب الى رجل اخر له لسو  
 بذلك حار وليس له ان يني في الارض المرفوعة وبالسعل بالاحار لان اسمعلا  
 الارض نا راسه فان كانت معلقة ببيوت المصر ورس الناس في استخار سوما والدله  
 السوب فور علة ال راسه حار له حشد السا لكون الاستعلا بهذا اسع للفقرا  
 ولو اجتمع من سله وقت على التفر او على المسجد الجامع الى م ناب الاسلام بانه  
 ما سب حماه من الكره على مكان صحيح في دفع سرهم الى ال محور للحاكم ان  
 سرف ما كان من سله المسجد في ذلك على وجه الرض اذا لم يكن للمسجد حاحه الى  
 ذلك المال يكون دسا ذكره السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ولو كان  
 الوقت على الر والصدقات وحصلت منه سله وهو محاسب الى الاصلاح وظهر لها  
 وجه ر محاف المولى فونه ان صرفها الى العمار والاصلاح محوفاك الاسارى او  
 امامه المعاري المصلحة فانه سطر ان يمكن في ما حذر المرمه صرر ظاهر محاف  
 حرات الوقت صرفها في ذلك البر وحر المرمه الى العلة الثانية وان كان  
 ما حذر صرر ظاهر تصرفها الى المرمه فان فصل سى تصرفه في ذلك البر والمراد



من وجه البرههما وجهه صدق بالعلم على نوع من الفقرا فاما عمار مسجد او  
 رباط او نحو ذلك مما لا يتصور فيه التملك فانه لا يجوز صرفها فيه لان الصدق  
 عاره عن التملك فلا يصح الا على من هو اهل للملك ولو اتفق المولى دراهم  
 الوقف في حاجته ثم اتفق من ماله ملها في مصارفه حار وبارا من الصمان ولو خلط من  
 اياه بدرهم الوقف مثل ما اتفق كان صامتا للكل فانه السخ الا ايام ابو بكر محمد بن  
 القليل وهذا ما على القول بان الخلط استهلاك كما عرف في وصيه والله تعالى اعلم  
 فصل في اسطرط الواقف ان من احدث في الوقف حدا يرد به انطاله ارباع  
 الم فهو خارج منه لو اسطرط الواقف في كتاب وقفه ان من احدث من اهل  
 الوقف حدا يرد به انطاله اوسا به او افسده مادخل يد انسان فيه فهو خارج  
 من هذه الصدقة ولا شيء له في شيء من عليها وما كان له مما هو مردود على من  
 كان من اهل هذه الصدقة ممسا على اصلاحها وصححها وسامها وحوشها وسلمها  
 الموصوفه في هذا الكتاب كان شرطه حائرا وهو على ما شرط فلو نزع اهل  
 الوقف فيه وقالوا اما يرد بصححه واصلاحه وقال سارهم اما يريدون انطاله وافساد  
 وقد شرط الواقف ان من فعل ذلك وخرج منه سطر الناصي الى امر المارسين  
 فيه فان كانوا يريدون سارهم بصححه واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على  
 حاله ان كانوا يريدون ما انطاله اخرجهم منها واسند على ائمتهم فان قالوا ان  
 العلم بظلمنا مع حقوقنا واما سارهم في حقوقنا لا في ابطال الوقف سطر الناصي ايضا  
 فيما بالوه كالاول ولو شرط ان من سرق ليلان والى هذه الصدقة من اهلها وباريه  
 فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من عر تسد بانطال الوقف وافساده  
 وباريه بعضهم وقال معنى حق من العلم فانه يكون خارجا عنه ولم يس له فيه حق  
 وان كاتب سارهم لطلب حقه عملا بشرطه المطلق لانه لو صرح به فقال على انه ان

بارع فلاما باضر هـ الصدقة احد قطاله عنه من الملة فهو خارج من الويف ولا  
 حق له فيه قطاله واحد منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان باع  
 فلاما مولى هـ الصدقة احد من اهل الويف فامر الواف يقال الى فلان رجل  
 آخر ان ما امره وان ما اخرجته وصرف ما كان له من الملة الى من يرى من  
 اهل الويف كان امر البارع في الاعاء ويضمنه له فان اخرجته منه ليس له ان يرد  
 وان اراد ائحراجه فكله فاما له ائحراجه بعد ذلك والقوي ان بائحراجه اياه قد  
 فعل ما شرط له وليس فيه ما يصح التكرار وبما فعله لم يفعل ما واما ركه وهو  
 ليس بفعل فكان الشرط باقيا محاله ولو شرط له رد من يخرج منه حار له رد ثم  
 اياه بعد الرد وراى ائحراجه ليس له ائحراجه لاسيما الشرط الا ان يذكر لفظا  
 يصح تكرار الاخراج منه بمارسته له كقوله وكلما بارسه ائحراجه وان راى رد لاداه  
 حدد محور له تكرار العزل والتولية في كل ماره وشرط مل ذلك للعم وشرط له  
 الاضا به حار واذا اوصى به الى رجل حار له مل ما حار للاصل ولو شرط الاضا بذلك  
 الشرط لكل من يلى عليه عم الحكم كل من يلى عليه من القوام والله تعالى اعلم  
 في فصل في انكار المولى الويف وفي نصب الميراث له لو اسكر المولى الويف  
 وادعى انه ملكه نصرا خاصا له ويخرج من يده لصرووره حاشا بالانكار ثم ان كان  
 الواف حاشا وصحة في ائحراجه من يدهم هو ما خاف ان ما اعاد في يده  
 وان ما دعه الى من به وحمله والبا عليه وان نصب الارض ضمن الفصل  
 الحاصل بعد الجحود لا ما فعله لصرووره خاصا لها من ذلك الويف وكذلك اذا ائهم  
 من الدار بعد انكار وقسها فانه يصح ومنى به ما ائهم منها وان كان ما  
 وظاله اهل الويف به اقام العاصي له فيما واخرجته من يده اذا صبح امر سده  
 ولو عصبها من المولى رداله وضمن العاصي الفصل وصراف يده في عمارها

ولا تصرف لأهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عهد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك وما قام مقامها وأما حقهم في العلة خاصة (١) ولو هدم المأصط منها شيء وأدخل فيها حدودا وأخرى ضمن ما أسندهم منها وأمرهم ما شئ فيها ولو كانت أرضا وعمرس فيها استجارا أمر سلطانها أن لم تصرف المأصط والطلع بالوقف وأمره بأن يحرق الدار وسقف الأرض ورفعها لا يمكن منه ويضمن المقيم له قيمتها معلومة إن كان في يده ن عليه ما يمكن للصيانة والاخره وأعطى الصيانة من الأخره وإن أراد المأصط قطع الشجر من أقصى موضع لا يسف الأرض فله ذلك ولا يحرق على أحد القيمة ثم يضمن له ما شئ في الأرض من الشجر إن كان له قيمة والأما ولو كانت أرضا فمكرها المأصط وحرقها أو فعل نحو ذلك مما ليس بمال معلوم لا يرجع شيء ولو كانت دارا فهي عمارتها وحفظها وطبخ سقاوتها لاسي له أن لم يتمكن أحده وأن أمكنه الآخر أحده وأن يصف الدار بأحده ضمنه ولو عصفه رجل وأخرجه من يده فصفه أو عصف منه وعمر عن رده في الصورين ضمن قيمته في قول من يرى ضمن المأصط ثم يسرى بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الأصل فإن ردت الأرض المعصومة قبل أن يسرى بالقيمة بدل رد إلى من أخذت منه وإن ردت بعد السرا رجعت الأرض إلى ما كانت عليه وفقا ويضمن المقيم القيمة للمأصط ويكون الأرض إلى استراها له ورجع على أهل الوقف تمام صرفه عليهم من عليها ولو باعها لرد له عوض القيمة بأقصى منها كان القصاص عليه خاصة ولا يرجع به في علة الوقف فاسا واستحسانا ذكره هلال ولو صاعف منه القيمة لا ضمنها لهم لكونه أمسا ولو هلك القيمة ثم ردت الأرض المعصومة ضمن قيمتها ورجع بها في علة الوقف ثم بعد الاستعانة بصرف العلة لاهلها ولو ضمن المأصط قيمة

(١) مطلب هدم المأصط منها ما وأدخل حدودا وأخرى ضمن ما أسندهم وأمرهم ما شئ الخ

الوقت الذي حرج من يد لغيره عن رد سم رجع الى يد فانه لا ملكة لعدم مولا  
 الملك كالمدر اذا سبب وصحن عاصبه فتمه لغيره عن رد ماناه ملافاه لا ملكة  
 اذا طر بل سود الى مولا ورد الى العاصب ما احدمه وليس له حسن الوقت  
 يد رجوعه اليه لاحد ما دفعه كالمدر ولو اسبل العاصب الارض سمن بالزراعا  
 فاعله له وحله فتمه ما نص من الارض ولا يبره اجر ملها وهذا قول المعتمد  
 وقال المأخرون يد وم اجر ملها واجر مل مال النعم وما اسند للاستئجار ولو  
 اسبل محالا وسخرها فعله رد الله ان كان فانه ورد ملها او سمنها ان كان  
 هالكه اما ان السمن والمأخرين لكونها مما من من الوقت وليسرف ذلك  
 لاربابه لعل ختمهم به خلاف فتمه من الوقت على ما سنا ولو اخرج الارض من  
 يد العاصب على سم ثابت بآفه سناونه لا ضمان عليه لعدم وجود العصب فتمه ولو  
 كان الله رجود وف السمن سم طلب سمنها لعصبه انها مع الاصل لو  
 راد فتمه الوقت يد العاصب سم سمن منه وعمر عن رده سمن للنعم ان  
 سمن الثاني لكونه اوفر على اهل الوقت الا ان يكون معدما واذا اسع السمن  
 احدهما رى الآخر من السمن كالمالك اذا احناو سمن الاول او الثاني رى  
 الآخر ولو سبب ارضا او دارا بهدم ما الدار وقطع اسمها الارض ولم يدر على  
 ردها فتمه السمن فتمه الارض والسخر او الدار والسمن رد الارض او الدار  
 والنفس المهدوم والسخر الملوغ بان يد فانه يكون للعاصب فرد انه السمن حصه  
 الارض من النعمه وحرف حصه السخر والسمن الممار ولو هدم ما الدار سمن  
 العاصب باحد السمن ارض الدار من العاصب سم هو بالمأخر سمن فتمه السنا  
 انها سنا فان سمن العاصب رجع ما سمن على المأدم وان سمن المأدم لا رجع على  
 احد ولو سمن العاصب المأخر فتمه السنا لم سمن للنعم له سبيل وان كان العاصب

معدما لرده القيمة الى ما كان الوقف في بد يوم الحياه ولو صب رجل ارضا  
وبنا واخرى عليها الماء حتى صار ب نجرا لا يصلح للرياسة ضمن فمها وسرى بها  
ارض اخرى فيكون وقفا على روط الاول ولو وقف رجل موصيا فاسولى عليه  
سامت وحال بين الوقف ومنه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باحد  
من العاصم فمها وسرى بها وحدث آخر فمها على راس الاول فصل له النس  
مع الوقف لا يجوز فقال اذا كان العاصم واحدا وليس للوقف منه سهم مسلكا  
والى المسئل اذا صار منه ملكا محب به الاستبدال كالنرس المسئل اذا قل والعمد  
الموصى لخدمه السكه اذا قل والله تعالى اعلم

### مر باب احاره الوقف ومزارعه ومسافاه

لو شرط الواقف ان لا يوحى المولى الوقف ولا ساهمه او ان لا يدفعه مزارعه  
او ان لا يعامل على ساهمه من الا غار او شرط ان لا يوحى الابلاب سس م لا  
يعد عليه الامد انقصا المقد الاول كان شرطه حبرا ولا يجوز خالفه وار مال  
من احده من ولاه هذه الصدقه ساه ما ذكر فهو خارج من ولاها وهي الى  
فلان كان كما قال ولو لم يذكر في صك الوقف احاره فراى الناظر احارته او دفعه  
مزارعه مصلحه قال القصة ابو جعفر رحمه الله ما كان ادر الى الوقف واسع للفقرا  
حاره فعله الا ان في الدور لا تؤثر اكر من ساه لان المده اذا طالب يودى  
الى ابطال الوقف فان من رآه يصرف ساه يصرف الملاك على طول الزمان بطله  
مالكا اما في الارض فان كانت بررع في كل ساه لا يوحىها اكر من ساه وان  
كانت بررع في كل سس م اوى كل بلاب سس م حاره ان يوحىها مده  
يمكن المساحر من رداها ولو شرط ان لا يوحى اكر من ساه والناس لا

رعون في استجارها سه وانجارها اكرم من سه ادر على الوقف واسمع للفقرا  
 لا يجوز له مخالفه شرطه بانجارها اكرم بل رفع الامر الى القاضي لتوحيها  
 اكرم من سه لكونه اسع للوقف فان القاضي ولانه النظر للفقرا والمائس والمومن  
 ولو استنى في كتاب وقفه فعال لا يجوز اكرم من سه الا اذا كان اسع للفقرا  
 حنبله يجوز له انجارها اذا راي ذلك حرام من غير رفع الامر الى القاضي للادان  
 له منه وه ولو اجر الصم دار الوقف خمس سن فالسح ابو الصائم اللحي لا  
 يجوز اجار الوقف اكرم من سه الا من عارض بمباح الى يحل الاخر لخال من  
 الاحوال وقال الفقه ابو بكر اللحي اما لا اقول بفساد الاحارة مده طويله لكن  
 الحاكم سطر فيها فان حصل للوقف بها ضرر اطلبها وهكذا قال الامام ابو الحسن  
 على السعدي وعن الفقه ابي الليث انه كان يحرق اجار الوقف ثلاث سن من سر  
 فصل بين الدار والارض اذا لم تكن الواقف شرط ان لا يؤثر اكرم من سه وعن  
 الامام ابي حمص البخاري انه كان يحرق اجار الصاع ثلاث سن فان اجر اكرم من  
 ثلاث سن احلوه فيه قال اكرم مسامح يلح لا يجوز وقال غيرهم برفع الامر الى  
 القاضي حتى يطله وبه احدى التمه ابو الليث ولو احاح الصم الى اجار الوقف اجار  
 طويله قالوا الوجه فيه ان بعد سودا مراده كل عقد على سه ونكس في الصك  
 اساجر فلان من فلان ارض كذا وكذا ثلاث سن ثلاث سن سدا بعد كل سه تكدا  
 من سر ان يكون بعضها شرط لبعض فيكون العقد الاول لازما لانه معر والثاني  
 غير لازم لانه مصاف وقفه نظر لانهم قالوا بان الاول لازم والثاني غير لازم لكونه  
 مصافا فلا بعد المقصود وذكر خمس الامه السرحسي ان الاحاره المضافه تكون  
 لازمه في احدى الروايس وهو الصحيح وذكروا ايضا ان الصم اذا احاح الى يحل  
 الاخر بعد عقود مراده على نحو ما قالوا واجتمعوا ان الاخره لا تملك في الاحاره

المصافه باسراط التحمل فكان فيما قالوا طار من هذا الوجه ولو احر ولى الوصف  
 او وصى النعم مير لا لاوصف او للنعم يدون احر المل قال السخ الامام الخليل ابو  
 بكر محمد بن الفضل على اصل اصحابنا متى ان يكون المساحر عاصيا وذكر  
 الخصاص في كتابه انه لا يصير عاصيا ولم يرمه احر المل فعلى له ان يمتنع من هذا قال نعم  
 ووجهه ان المولى والوصى اطلاقا بالتسميه ما اراد على التسمي الى سام احر المل وهما  
 لا ملكانه فحب احر المل كما لو احر من غير تسميه احر وقال بعضهم يصير  
 المساحر عاصيا بعد ان يرى عصب العمار فان لم يتعصب ي من الميرل وسلم كان  
 على المساحر الاحر التسمي لا عبر والقوى على انه يحب احر المل على كل حال  
 وعن القاضي الامام ابي الحسن على انه يدعى في هذا رجل عصب دار صى او ويفا  
 كان عليه احر المل فاذا وحب احر المل ثم فاطمك في الاحار فافل من احر  
 المل ولو اساحر وفاضلاب سبب باخره معلومه هي احر ملها فلما دحابت السه  
 النائم كبرت رباب الدس فيها فراد احر الارض فالوا ليس للمولى حصص الاحاره  
 بعضان احر المل لانه اما سر ووب الممدوقى ووه كان التسمي احر المل فلا صر  
 العنه بد ذلك ولو كان احد المسحور موليا فاحر اب لا يمسح الاحار لاسها  
 ووب لاوصف كما لا يمسح وب الوكيل الموحى او القاضي ولو فصل المولى  
 الوصف له سبه لا يجوز لان الواحد لا ولى طارق الممد الا اذا فصله من القاضي  
 لنفسه حينئذ ثم لهما به ناسى ولو اساحر رجل ارضا وها وبى فيها حاونا ثم حا  
 آخر مرادى احره الارض واراد احر احره بها سطر ان كان اساحرها ساهره  
 حار للمولى فصحا عند راس السر لاسها اذا كاتب ساهره عهدها عهدها عند  
 راس كل - ريم ان لم صر رفع السا بالارض كان لصاحبه رده وان اصر حار  
 للمولى ان يدفع اليه قيمه ويصير وها وان اسع من ذلك لا يحجر بل يرضى

صاحب السأ الى ان يمكن مخلصه من سر ضرر بالوقوف فاحد ولو اخر المولى  
صنعه من رجل سبي لومه ثم مات الموح والمساخر بل انصا المد فروع  
وربه الارض يدرهم قال السبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الله لا وره  
ثم ان انصت برزاعهم بعد موت المساخر لمهم فان الله صان ويصرف في  
مصالح الوقف دون اهله لما مر وهذا على وران قوله في احاره الوقف بدون اخر  
الميل ولو اساحر المولى رجلا في عماره لا يجد يدرهم وداس واخر ملة درم  
فاسمعه في عماره وبعد الاخر من مال الوقف قالوا يكون صامنا جمع ما عد لاه  
لما راد في الاخر اكبر ما ساء الناس فيه صار مساحرا له في دون السجد فاذا  
بعد من ماله لومه صباه ولو كانت الزماد مما ساء فيها تقع الاحاره للسجد فلا  
يصح ما دفع وملة حكما ومفسلا ما اذا اساحر مودا لخدم السجد باخر معلومه  
لكل سه ولو اساحر فسر دارا موقوفه على الفقرا وسكن فيها ورك المولى  
الاخر له محصه من الوقف حار كما لو ترك الامام حراج الارض لمن له حق في  
باب المال محصه منه والمولى ان يحال على مديون لمساخر الوقف ان كان ملما وان  
احد منه كفلا بالآخر فهو اولى بالخوار (١) ولو مات بعض الموقوف عليهم فل  
اسها مد الاحار يكون ما وح من الله الى ان مات لوربه وما تح مهابد  
مويه لطهاب الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاحره معمله ولم تقسم بينهم وبعد  
القسمه كذلك في الناس وقال هلال رحمه الله عز ان اسحق ادا قسم المجل بين  
قوم ثم مات بعضهم قبل انصا الاحل انى لا ارد القسمه واخر ذلك ولو اخر  
القسم الوقف ممن اسحق له حار لان حق الموقوف عليهم في الله لا ي ربه  
الوقف حابوب اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا رضى ان يساحر ارضه باخر



المل فالوا ان كاتب العماره يجب لو وقف لساحر الاصل ما كبر ما ساحر  
 صاحب الساء كلف وقفه ويؤجر من غيره والا سرك في مده بذلك الاخره دار  
 لرجل فيها موضع وقف بمقدار ثل واحد وليس في يد المولى سوى ثلثه الوقف  
 واراد صاحب الدار استئجار مده طولها فالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى  
 الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مده طولها لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن  
 له ملك الله حارب احارته مده طوله ولو باع القسم استجارا في ارض الوقف ثم  
 اجر الارض من المسرى فالوا ان باعها بثروها ثم اجره الارض حارب الاحار  
 وان باعها من وجه الارض ثم اجره الارض لا يصح الاحاره لان مواضع الاستجار  
 مسوله وهذا الحكم لا يخص بالوقف ولو اجر الناطر الوقف سوى من الاروص  
 او نحو ان يمس على محور بلا خلاف بخلاف سح الوكيل واحارته به فانه يجوز عند  
 أن حقه ولا يجوز عندهما قال القصة ابو حمزة في زمانها الاحاره تكون على  
 الاحلاف ايضا لان المصارف الاحار بالدرهم والدينار ولو اجرها بحظه او سمر  
 مطلق حار العقد ولو شرطه ما يخرج منها فسد ولو (١) اجر الموقوف عليه  
 الوقف قال القصة ابو حمزة رحمه الله في كل موضع يكون كل الاخر له ان لم يكن  
 الوقف حياحا الى العماره ولم يكن معه سرك فيه حار له انجار الورد والحواس  
 واما الارض فان شرط الوافف الداء بالخراج او العسر وحمل للموقوف عليه  
 ما فصل من العماره والمؤنه لم يكن له انجارها لانه لو حارب احارته كان حسم  
 الاخر له بحكم العقد فعوب شرط الوافف وان لم يكن شرط الداء ما ذكرنا  
 واجرها الموقوف عليه او رزعا لقصة متى ان يجوز ويكون الخراج والمون عليه  
 وكذا لو كان الموقوف عليهم اسن او اكبر منها أو فيها واحد كل واحد ارضا

لرءاء لفسه لا يحور وعن اى يوسف ان كات الارص عسره بحور مهاباتهم  
وان كات حراجه لا يحور لان العاد فى الاراضى الخراجه انهم لىسرتوب  
السدا بالخراج من سلبها فلو حار فيها الدهابو لم تكن الخراج فى العله وبكون فى  
دمه الموقوف عليهم فمكرن فيه بفسر سرت الوافف ا ص موقوفه فى قره  
برعها اهل القره باللب او الصف وفيها حاكم من حجه فاصى البلد فاساخر  
رحل من الحاكم الارص سبه بدرانم معلومه فلما ادرك الزرع حا المولى وطلب  
حصه الوقف من الخراج قال مصهم للمولى ان احد حصه الوقف من الخراج على  
عرف اهل القره لان فاصى البلد ان جعله مولانا قل تقلد الحاكم او كان مولانا  
من حجه الوافف لا يدخل بوله الحاكم فى تقلده وان جعله مولانا بعد ما ولد الحاكم  
الحكوميه فقد احرجه عن الولايه على ملك الارص فلا يصح اجاره ومحل  
وجودها كعدمها فى ررعها المساخر مصر كان المولى دفعها اليه مرارسه على  
ماهو المعارف فى ملك القره فكان للمولى ان باحد ذلك من الخراج ولو عصب  
ارصا ومما وقع فيها سببا لىس معصوم كالكراب وجر الامهار او الى فيها سرفسا  
واخلط بالربا وصار ميرله المسهل لاصفى العم وان راد فسا مالا مفعوما كالسا  
والسجى ناصر علمه كما هدم ولو احر الوقف بما لاسمان فيه لا يحور الاجاره ونسبى  
للعاصى اذ راع اليه ذلك ان سطلها سم ان كان الموحر ما وما وكان ما فعله على سبيل  
السرو والدمه فصح الاجار واقرها فى يده وان كان عسرمامون احرحها من يده  
ودفعها الى من يوق به وهكذا الحكم لو احرها سس كسره بحاف على الوقف  
سطل الاجاره ومجرحها من يد المساخر ومعلنا فى يد من يوق به (١) ولو قال  
المولى فصب الاحر ودفعها الى هولا الموقوف عليهم واسكروا ذلك كان القول

قوله مع عسه ولا سى عليه كالودع اذا ادعى رد الودعه واسكر الودع لكونه  
 مسكرا معنى وان كان مدعيا صورته والبر للمعنى وبما المساحر من الآخر وكذلك  
 لو قال نصف الآخره وصاعب سى او سرف كان القول قوله مع عسه لكونه اسما  
 ولو اجر المولى الوصف من اسه او اسه او من عد اه مكانه لا يجوز عدانى حصه  
 ويجوز صدقها فيما سوى عد ومكانه ولو اساحر من رجل ارضا او دارا وقفا  
 احاره فاسده وررعها او سكها بلزمه اخر ماها لا يحاور به المسمى ولو لم يررعها او  
 لم يسكها لا يلزمه اخره وهذا بناء على قول المتقدمين ولو سئى ان المساحر يخاف  
 منه على رقه الوصف يسخ القاصى الاحاره ويخرج من يده (١) ولا يفرده احد  
 الناطرس بالاچار ولو وكل احدهما صاحبه وعد حارب الاحاره ولو ادب القم  
 للمساحر بالعماره وفاصه من الآخره حار ولو اسيرط المراه عليه فقد الاحاره  
 حلقاتها بخلاف ما لو عين لها دراهم معلومه فان الاحار يكون صحيحه ولو اساحر  
 دار الوصف وحمل رواقها مرتبط الدواب ضمن القصاص لانه سب ادنى (٢) ولا  
 يوتر العرس الخنس في سبيل الله الا اذا احتاج الى النعمه واذا دفع المولى الارض  
 مرارته الى رجل ليررعها سدره على ان ما اخرج الله تعالى يكون نصيبه للوصف  
 ونصفه للاراع حار عند انى يوسف ومحمد وكذلك ان دفع الدر والارض مرارته  
 بالنصف حار ان كان فيها عمامه سمان حلها وان لم سمان عملها لا يجوز ولو كان  
 ارض الوصف سحر قدومه مما مله بالنصف سلا حار ولو ورعها القم سب اهل  
 الوصف حار وله ان يكرى امارها وسواها واذا دفعها مرارعه فاجراخ او السر  
 من حصه اهل الوصف لانها احاره معنى ولا تسقط السر بوقف الارض لان

(١) طلب لا يفرده احد الناطرس بالاچار (٢) طلب لا يوتر العرس

الله تعالى من له وحيا فلا سحر بالوقف الا ترى انه محور وقفها على عه من جعل  
 الله له السحر اسدا وصار كما لو بدر الصدق بها من الماس من حال عليا الحول فانه  
 يلزمه وكذا سم بصرف الثاني فيما بدر ولو دفع الناطر الارض صراره والسحر ساقه  
 سم مات فل ايضا الاحل لاسطل العقد لانه عند لاهل الوقف خلاف ما لو مات  
 المزارع فل اسها الا لانه سطل العقد لانه عند نفسه ولو ررعا الواف وقال  
 ررعا لنفسى بدرى وقال اهل الوقف ررعا لما كان القول قوله ويكون الخارج  
 له وان لم يسرط استعماله لنفسه لكون الدر من قبله ولو سالوا القاصى في ان  
 مخرجهما من يد لرعه انها لنفسه لا مخرجهما من يد بل مخرجه ررعا لوقف فان  
 اعل بعدم الدر والمون المحاج البها ادب له بالاسدانه على الوقف وصرف  
 ما سنده في عن الدر وما لا يد منه للزرع فان ادعى الحر ناصر القاصى اهل  
 الوقف بذلك مع سلبها في يد الواف فان قالوا انه اذا صار ذلك في يد واحدة  
 ويحدانا ولكن ررعا نحن لنا ورفع يده عنه لا يحسبهم الى ذلك لانه احق بالتمام  
 سله الا ان يكون غير مامون عند مخرجه من يده ويحملة في يد من يوس به  
 واذا صار الخارج له من ما نصص الارض ررعه واذا ررعا سم اساب الزرع  
 آفه فقال ررعا لهم صدق في ذلك وله ان ما حدا ما اسدان لكما من سله اخرى  
 ولو احلف هو واهل الوقف فيما احق كان القول قوله فيه لان الله ولا سها وكذا  
 لو ررعا غير وادعى انه ررعا للوقف وصدهه الواف على ذلك لكونه وكلاسه  
 في ررعاها وكذلك لو احلف مولدا مع اهل الوقف فقال ررعا لنفسى وقالوا اما  
 ررعا لما كان القول قوله في ذلك لكون الدر له وما حدث منه هو اصلحه  
 سار كالواف والله تعالى اعلم

باب ما الساحد والربط والسعاب والدور في التمرور  
في الخانات وحمل الارض معبره

قال ابو يوسف رحمه الله ليس التسليم بشرط في المسجد ولا في سرد من الاوقاف  
وقد سئل عن رجل دخل هذا المكان مسجدا وادى للناس بالصلاة فيه  
نصر مسجدا وقال حمد رحمه الله وهو ماس قول ان حسبه رحمه الله تعالى لا يرول  
عن ذلك بل التسليم به احد خمس الاثمة السرحى ثم التسليم في المسجد ان صلى  
فيه بالجماعة نأذبه وعن اني حسبه فيه رواه في رواه الحسن عنه بشرط اذا  
الصلاة فيه بالجماعة نأذبه اما من فصاعدا وبها احد محمد وفي رواه اخرى عنه اذا صلى  
فيه واحد نأذبه نصر مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد نادان واقامه ولم  
يذكر هذه الزيادة في طاهر الرواية فكيف يصلا الواحد لان المسجد حتى الله  
تعالى او حتى عامه المسلمين والواحد في استماع حتى الله تعالى وحتى العامة تقوم مقام  
الكل والصحيح رواه الحسن لان نص كل شيء وسلمه يكون بحسب ما ليس به  
وهو في المسجد نأداء الصلاة بالجماعة اما الواحد فانه صلى في كل مكان ثم على  
الرواية التي لا يشترط الا اذا فيها جماعة اذا نسي رجل سجدا وصلى فيه هو وحده  
هل نصر مسجدا اخلهوا فيه فقال بعضهم نعم لان محمدا ذكر في الكتاب ان على  
قول اني حسبه لا نصر سجدا حتى يصلي فيه من اجل الجهول فدخل فيه نأذبه  
وعنه وقال بعضهم لا يكفي صلاته وهو الصحيح لانها انما بشرط لاجل النص  
لما فيه ونسبه لا يكفي فكذا صلاته ولو شاء وسئل الى المولى هل نصر مسجدا هل  
اداء الصلاة فيه لا رواه فيه عن اصحابنا واحلف المسامح فيه قال بعضهم نصر  
مسجدا ونسب كما سمع سائر الاوقاف بالتسليم الى المولى لانه باب عن الموقوف عليهم  
قال في الاحبار وهو الصحيح وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه وقال بعضهم

لا يصح سجدا بالنسبة الى المولى وهو احسان شمس الائمة السرحنى رحمه الله اد  
 بعض كل سى ما طوى به كما صرى شرط التسليم وحل له ساحة لا سا فيها فامر  
 فوما ان يصلوا فاسأله تالوا ان امره بالصلاء اذا او لم يذكره ولكن اراده  
 ثم اب لا يورثه وان امره بالصلاء - را او سه ثم اب يكون لورثه لانه  
 لا بد من التماسد والتوسب ساه ولو حمل دار سجدا وحمل رجلا واحدا  
 مودبا واماما فاد الرجل وانما وصلى وحده كان مسلما لان اذا ها مادان واقه  
 كاقامه الجماعة ولهذا لا لو صلى واحد من اهل المسجد مادان واقامه لا يكون  
 من عجي بعد من اهله اذاوها به بالجماعة سد التمس ولو حمل مولى المسجد  
 مريلا موفيا على المسجد مسجدا وصلى الناس به سى ثم ركب الصلابة  
 راعد مريلا مسجدا حار لعدم صبروه به مسجدا بحمل المولى ولو اتخذ رجل  
 مسجدا لصلابة الخمار او لصلابة المند هل يكون له حكم المسجد احلف المسامحة  
 بال مصمهم يكون سجدا ح اذا مات لا يورث به وقال مصمهم ما اخذ اعلمه  
 الخمار مريلا سجدا فلا يورث به وما اخذ لصلابة المند لا يكون سجدا مطلقا  
 واما يعطى له حكم المسجد فى صحة الامدا بالامام ولين كان مريلا عن المصروف  
 وما سرى ذلك فليس له حكم المسجد ربال مصمهم له حكم المسجد حال اذا السد  
 لا سريه والجماعة - را ومحب هذا المكان مما يحب به المساجد احساطا ولو  
 اتخذ مسجدا ومحبه سرداب او قوفة فاب ار حمل رسط دار مسجدا واد  
 للناس بالدخول والصلابة به سى ان سرور له طرها لا يصح سجدا ويورث  
 به الا اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كانا رفعا لمه ورى الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا ان يكون الاسفل مسجدا اذا كان الاعلى ملكا  
 لان الاسفل اصل وهو ما ساند دون العكس وعن محمد رحمه الله انه لما دخل

الزى احرار ذلك بكل حال لصق المارل وعن ابي يوسف منه لما دخل بغداد (١)  
 ولو حرب المسجد وما حوله وشرق الناس عنه لاسعود الى ملك الواقب عند ابي  
 يوسف فباع بعضه بادن القاصى وبصرف عنه الى بعض المساحد وسعود الى ملكه  
 او الى ورثه عند محمد وذكر بعضهم ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبصمهم  
 ذكره كقول محمد وهذا ما على ما تقدم من اسراط السلم عند محمد امدا  
 فكذا وساه وعدمه عند ابي يوسف رحمه الله مطلقا و<sup>ن</sup>بى رباطا او حانا او حوصا  
 او حجر برا او حمل ارضه سقاه او مفره او طريقا للمسلمين فعند ابي حنيفة لانهم  
 ما لم يحكم به حاكم او يملكه بموته على ما تقدم من اصله وعند ابي يوسف يلزم تحرد  
 القول لما تقدم من ان السلم ليس بشرط عده وسد محمد بشرط السلم وهو  
 البرول في الخان والرباط والسر من الخوص والاسقا من البر والسقاه والدفن  
 في المقبره باده في الكل وبكى فيه فعل واحد لعدم الكل كما تقدم في اول  
 الفصول وفي فاصحان وقال محمد ان دفن فيها انسان فلا رجوع وكاها رواه عنه  
 ووجهها انه اعبر ادى جمع اللزاق والوصه ولو<sup>بى</sup> مارسانا لمالح فيه المرمى  
 ووقف عليه ارضا ليس عليها على ما يحاح اليه المرمى والاطنا محور ان حمل  
 آخره للمساكن ولو كان طريق العامة واسما في فيه اهل محله مستحدا للعامة وهو  
 لا يصر بالمارة فالوا لانس به وهو مروى عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا ب  
 الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا ولو اسمح الى توسعه من الطريق او توسعه  
 الطريق منه ولا يصرر فيها على الآخر محور لما قلنا (٢) وليس لاهل المحله ان  
 يدخلوا ساسا من الطريق في دورهم ولو لم يصر بالمارة ولو صاق المسجد على الناس

(١) مطلب حرات المسجد وما حوله

(٢) مطلب ليس لاهل المحله ان يدخلوا ساسا من الطريق في دورهم

ومعه ارض ملك لرجل موحد منه بالعتمة كرها دفعا للصرور العام وبحر الحاس  
 ماخذ العتمة ولو كات وقتا على المسجد وارادوا الزيادة فيه منها محو اذن القامى  
 ولو اراد قسم المسجد انبنى حوائط في حرم المسجد وفاته قال الفقيه ابو المبر  
 لا محو له ان يحمل سائر من المسجد سكنا ومسجلا ولو اذن السلطان لقول  
 يحملوا ارضا من اراضي البلدة حوائط وقتا على المسجد او ان يردوا في مسجد  
 قالوا ان فتح سو وهو لا تصرف بالناس سند امر فيها وان فتح سلطانا سند لاسا  
 اذا فتح سو صدر ملكا للعتمة فسند امره فيها واذا فتح سلطانا سعى على ملك  
 ملاكها فلا سند امره فيها (١) ولو حول اهل المحلة باب المسجد من موضع الى  
 موضع آخر حار ولو اسرى رجل موصا وحمله طرفا للمسلمين وأشهد على دية  
 صح وسرط مرور واحد من الناس فيه ناده على قول من سرط التسعين في  
 الوقت قال في قاصصان وسون في الكتاب بين الطريق والمدة وسار الاوقات  
 وقال على قول ان حصة يكون له الرجوع فيها الا ان المسجد حاصه وروى الحسن  
 من ان حصة انه لا يرجع في المدة في الموضع الذي دس فيه ويرجع فيما سواه  
 لان النسيق فتح وحكى من الحاكم المروى مبرره انه قال وحدث في الوادرس  
 ان حصة انه امار وقت المدة والفترة كما امار المسجد وكذا التسطر حدها  
 الرجل للمسلمين سطر فون فيها ولا يكون ساوها ميراما لورسه وقال الحافظ سند  
 ذكره اوقات الفحاه ومما يوجد ذلك وصححه ما الماحد فان الناس جميعا احموا  
 سنام قال وكذلك ما الخانات لليل وكذلك سمار السات للمسلمين وكذلك  
 ما الدور في الثعور لليل وكذلك ما الدور حكة برلمان الخايج وكذلك رجل حمل  
 دارينلو بعضها طرفا للمسلمين واخره من ملكه واثانه فليس له الرجوع في دية



ولا رده الى ملكه هذه الاسماء كلها خارجة عن املاك مالكها الى السبل الى حملوها فيها فالوقوف ملها وظاهر ان ما ذكره الحصاص من حسن ما حكى عن الحاكم من وحدانية الرواية عن ابي حنيفة فكان عنه ثلاث روايات الرجوع الى المسجد خاصة على ما قاله فاصحاح من نسو به الكتاب الخ والرجوع الى المسجد وموضع الدهن على رواية الحسن والرجوع الا فيهما وفيما ذكره الحاكم والحصاص والله اعلم رجل قال حملت حجري هذه لدهن السجدة ولم رد عليه قال القصة ابو حمزة رحمه الله بصر الحجره وفيما عليه اذا سلمها الى المولى وعليه المولى وليس له ان يصرها في غير الدهن وعن ابي حنيفة اذا حمل ارضه وفيما على المسجد وسلم حار ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه عمره جعل الاصل مسجدا او بمزله وباده في المسجد رجل يصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين يكلموا فيه والتقوى على انه يجوز وذكر الناطق انه لا يجوز ويكون مبرأ عنه وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في فصل ما سوف حوار الوقف عليه وفي فاصحاح لو وقف ارضه على كل مودن يودن او يؤتم في مسجد منه قال الشيخ اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف لانه مبرأ منه ومن لم يبرأ منه وقد يكون ذلك للمودن او الامام عا وقد يكون مبرأ فلا يجوز وان كان المؤذن مبرأ ومجوز الصدقة على المبرأ لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز ايضا والمحلة في ذلك ان تكسب في صك الوقف وصف هذا المكان على كل مودن مبرأ يكون في هذا المسجد او المحلة فاذا حارب المسجد او المحلة بصر الملة الى الفقراء اما اذا قال وقف على كل مودن مبرأ فهو مجهول فلا يصح كما لو قال اوصيت ثلث مالي لواحد من عرص الناس فانه لا يصح رجل اعطى دراهم في عماره المسجد او مصالحه او بعهه فلن ياتي به يصح بعم بالمسك ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البر مجوز اسراج المسجد منه ولا يراد على

سراج واحد ولو في رمضان لانه امراف ولو اوصى لعمارة المسجد قال ابو القاسم  
 بصرف وما كان من السا دون التريين قبل انصرف ذلك المال في (١) المارة قال  
 ذلك من سا المسجد وصل ابو بكر اللحي عن الوصف على المسجد المحور لهم ان  
 بنوا مارة من سله قال ان كان ذلك من مصلحه ما كان اسمع لهم فلا مانع به  
 وان كان محال لسمع الخيران الا اذا كان مارة فلا اري لهم ان يفعلوا ذلك ولو  
 من النعم المسجد من سله الوصف على عمارته كان صامسا ولو قال اوصت سله  
 ما لي للمسجد قال ابو يوسف هو باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد هو حار  
 وذكر البايطي اذا وقف ماله لاصلاح المساجد محبور وان وقف لسا المضاير او  
 لاصلاح الطريق او لحفر الصور او اتحاد السعاب والخابات للسلس او سرا  
 الاكمان لهم لا محبور وهو جائز في القسوى ولو حمل ارضه صيده موقوفه على  
 مرمره مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل بطرس سطحه وبارر حطائه وادخال  
 حدود في سعيه او من يواريه ورت مادله ذكر الحصاص انه باطل لانه قد محو  
 الحله فيبطل المسجد ولا يحتاج الى مرمره فان راد على ذلك وقال فان اسمى عه  
 المسجد كات الله للساكني حار لانه ما سابد ولو كات الارض وقتا على عمل  
 المساجد او على (٢) مرمره الممار حار لان ذلك مما لا يقطع ارض وقف على عماره  
 المسجد على ان ما فصل من عمارته فهو للفقرا فاحتمت الله والمسجد سر محاح  
 الى المماره قال النعمه ابو بكر اللحي محس الله لانه رعا يتحدث بالمسجد حذب  
 وبصر الارض محال لا تقتل وقال النعمه ابو جعفر الخواب كما قال وعدي انه لو  
 سلم انه لو اجمع من الله مقدار ما لو احاح المسجد والارض الى المماره تمكن  
 المماره بها وفصل بصرف الزباده الى الفقرا على ما شرط الواصف مسجد اهدم

وقد اجمع من عليه الوقف على مرمه ما يحصل به السا قال الحصاف لا يسن الله  
 في البناء لأن الواجب وقف على المرمه ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والقوى على  
 انه محور السا سلك الله ولو كان الوقف على عماره المسجد هل للعم ان يسرى  
 سلما لربى به على السطح لكنسه ويطينه او يعطى من عليه اجر من يكتس السطح  
 ويطرح عنه اللع ويخرج الرب المجمع في المسجد قال ابو نصر له ان فعل ما في  
 ركة حراب المسجد (١) ولو كان باب المسجد في مهب الريح فصب المطر بابه وبطل  
 داخله والخارج منه وسى على الناس دخوله قال القصة ابو جعفر محور ان يحدوا  
 له طله من عليه ومنه ان كان لا نصر باهل الطريق ولو سقط من ماله حصرا في  
 المسجد خرب المسجد واسمى عنها فابها يكون له ان كان حرا ولورسه ان كان  
 مساعدا محمد رحمه الله وان لم يكن له ان يبنمها ويسرى بنمها حصرا اخرى  
 وهكذا الحكم لو اسرى قديلا ويحويه للمسجد واسمى عنه وعقد ان يوسف باع  
 ونصرف منه في خواش المسجد وان اسمى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد  
 اخر وهذا الاختلاف سا على الاختلاف في المسجد عنه اذا اسمى عنه حراب  
 ما حوله ولو كمن وحل مسافيره الاسد يكون الكمن للذى كفه لو حرا  
 ولورسه لو مسافرا واذا صار دساح الكمن حلقا بنمى السلطان ويسمى به على امرها  
 لان الولاة عليها له لا لعمره ولو كان يحب المسجد ما نصر مخاطه صررا بنا فاراد  
 التمس او اهل المسجد ان يحدوا من ما له حصا يحاسبه لجمع الضرر عنه قالوا ان كان  
 الوقف على مصالح المسجد محور للعم ذلك لان هذا من مصالحه وان كان على  
 عماره لا محور لان هذا ليس من العماره ولو باع اهل المسجد حسبه او حاره  
 صار حلقه وفاقليا باب احلقوا فيه فعال بعضهم محور والاولى ان يكون بادن

العاصي وقال معهم لا يحور الا ما به وهو الصحيح وليس لمولى المسجد ان يحول  
 سراح المسجد الى منه ولو ادعى رجل في مسجد او معبرة حقا ونقض العاصي له  
 على واحد من اهل الحلة ما يليه كان ذلك فصا على جميعهم لان واحدا منهم حصم  
 من الناس وفي الحان لا يصح حتى يحصر العلم او ماله ولو اسرى سائرهم المسجد  
 بدون ادن العاصي قالوا لا يرجع سهمه في مال المسجد ولو ادخل المولى حذعا في  
 ماله في الوقف حار وله ان يرجع سهمه في له الوقف رجل من مسجد في سكة  
 فاحاح الى العماره فمارسه اهل السكة فيها كان الناس اولى منهم بعمارته وليس لهم  
 مبارعه فيها وكذلك لو بارو في نصب الامام والمود كان ذلك اليه دونهم الا  
 اذا عسوا رجلا اصلح ممن عه هو فحتتد لا يكون بنيه اولى (١) ولا ناس ان  
 يركب سراح المسجد منه من المغرب الى وقت العشاء ولا يحور اب يركب فيه كل  
 الليل الا في موضع حرب العاد فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواجب يركب فيه كل الليل كما حرب العاد  
 به في زمانا ومحور الدرس سراح المسجد ان كان موضوعا فيه للصلاة وان كان  
 موضوعا فيه للصلاة فان خرج اليوم من الصلاة وذهبوا الى سيوفهم وبني السراح  
 فيه قالوا لا ناس ان يدرس سور الى بيت الليل لا يسمي لو احروا الصلاة الى بيت  
 الليل لا ناس به فلا سطل حقه من محليهم وفيما راد على البيت ليس لهم ما حصرها فلا  
 يكون له حق الدرس ولو ان قوما سوا مسجدنا وقصل من حسمهم سمي قالوا  
 بصرف الفاصل في سانه ولا صرف الى الدهن والحصر هذا اذا سلموه الى المولى  
 لئني به المسجد والا يكون الفاصل لهم يصنعون به ما سارا ولو جمع مالا لنفسه في  
 ما المسجد فاقب نعمه في حاجته ثم رد بذله في هذه المسجد لا نسمه ان فعل

ذلك فاداه فله وكان سرف صاحبه حين له بدله او اساده باعاه عوضه في المسجد  
وان كان لا سرفه رفع الامر الى القاضي لئلا يره باعاه بدله فيه وان لم يتمكنه الرفع  
اليه قالوا رحوله في الاستحسان الحواز اذا ابيع ماله في المسجد ويخرج عن العهده  
فيما به وبين الله تعالى المذكور اذا سال للمعسر سوا وحلظ ما احده نصفه بعض ولم  
يكن المعسر امره بالسؤال والاخذ يكون صاميا واذا اداءه بعد ذلك للمعسر يكون  
مصدقا لنفسه من مال نفسه ولا ينسقط عنه الزكاة وان يوبوها عند دفعهم اليه وان  
امرهم بالسؤال له فاحد المال وحلظ نصفه بعض ودفعه اليه لا يصح لتمامه مقامه  
بالامر مادون له بالحلظ ونسقط الزكاة عن الدافع ان يواها وهذا ساء على ما مرر  
من ان حلظ الودعه اسهل لك لها عند اني حسمه وصي الله عنه والله تعالى اعلم

فصل في ذكر احكام سلب بالمعاري والربط لو ائخذ اهل قرية ارضا لهم معبره  
وفروا فيها ثم بنى فيها واحدا منهم بنا لوضع اللبس وآله الدفن واحلست فيه من يحفظ  
الامنه يمر رصا اهل القرية او رصا بعضهم فقط لا بأس به ان كان في المعبره سعة  
بحسب لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احاحوا اليه رفع الساء للدفن فيه ولو حفر  
لغيره فبما في معبره ان كان فاسمه لسحب ان لا يوحس الذي حفر والا حار لمبره  
الدفن فيه وهو كمن سقط المصلي في المسجد او رل في الزناط وجعل في وضعه  
علامه وخرج الامر وحاه آخر فان كان في المكان سعة لا يوحس الاول واذا دفن  
الغير فيه قال ابو نصر رحمه الله لا يكره ذلك وقال القميه ابو الالب مكره لان الذي  
حفر لا يدري باي ارض يوب وفي اي مكان يدفن معبره كات للمركن  
واندرست آثارهم او اخرجت المطامير الناحية ودفن المسلمون متوأم فيها حار لان  
موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان معبره للمركن فنبسب وانحدت  
مسجدا ولو ائخذ رجل قطعة ارض معبره ودفن فيها ولده وهي سر صالحه للدفن



اخرى الله ليكون اخرها من الاماكن هذه وجوب ان يكون واسعا له ذلك  
وقد مررت وحمل اوصى سلب ماله للرباط فالى من صرف قال القصة ابو جعفر  
رحمه الله ان كان هناك دلالة انه اراد به المعنى بصرف التهم والا صرف الى  
عمار به رباط في طريقه (١) اسعى به المارة ومحامه رباط آخر به في سبيله  
الى الرباط الثاني وهكذا حكم المسجد وهذا ما على قول اني يوسف ولو اسيرى  
صحبا جعله في المسجد الحرام او في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او في مسجد  
آخر وهذا اذا قال محمد رحمه الله حاروقه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان  
لاهل المسجد وعيهم من المسلمين محاصره وروى الحسن عن اني حسنه ان له ان  
يرجع فيه ويكون لورثه منه وبه وبه احده هو واما احكام المسجد فمطابق في باب  
المسجد من فاصحان رحمه الله تعالى

باب السهاد على اقرار الواقع محصيه من الارض الدلايه ثم طهورها اكبر مما  
ذكر واحلاف الساهد من فاصحان رحمه الله والرجوع عنها والسهاد على دي الد الحاحد

لوسهد ساهدان على اقرار رجل انه حله حصه من الارض الدلايه وهي الباب  
ملا وحددها صدقه ودفقه لله تعالى على وجودها من الره وحده حصه  
مها اكبر ما ذكر يكون المجموع وهذا كما اوصى محصيه ما ثم طورت اكبر  
اسمى محلاف السبع فان الله دفع على ما سمي فقط ولو حله حصه من الارض  
الدلايه وهي الباب ملا وهذا على اموام باعالم ثم من مدغم على المساكين وسهد  
على اقراره بذلك ساهدان ثم وحد حصه اكبر مما سمي الله ودوم ذكر  
في كتاب وقته وصده الموقوف عليهم وقالوا انما قصد الواقع عا ما وباب الباب  
فقط يكون جميع حصه منها وهذا ولا غيره يصدق الموقوف عليهم في حق

(١) طلب اني عن المسجد ومحامه مسجد آخر صرف عنه الى المسجد الثاني

الوصف بل في حقهم فيكون له الحصة الى ذكرها الواصف لم وله ما راد سلبها  
 للمساكين ولو شهد احدهما بالثب والآخر بالنصف فصلى ثالث بالمعنى سله وهكذا  
 الحكم فيما لو شهد احدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يسعى بالمعنى سله ولو شهد  
 رجلان او رجل وامرأتان على سهاد رجلين او رجل وامرأتين فشهد احدهما اسما  
 اسهداها انه وقف جمع ارضه وسد الآخر اسمها اسهداها انه وقف نصف ارضه  
 فصلى بالنصف المعنى سله ولو شهدا على رجل انه اقر بوقف ارضه الثلاثه وقالوا  
 يحددها او حددها احد الشاهدين دون الآخر فالسهادة باطله لانهما لا يملكان  
 مادا شهدا ولا يعلم القاضي مادا يحكم الا ان يكون الارض مسورة تقى سورها  
 عن يحددها فان السداد حثثه هل يسعى بوقفها ولو حددها الشاهدان  
 سلايه حدود فلب السداد وصلى بكونها وما خلافا لزم رحمه الله ولو حددها  
 يحدس لا تقبل اسما ولو شهدا انه حددها لهما وقال اسما الحدود او قال لم يحددها  
 ولكنا علمنا او لا لئس له ارض بالنصره مالا سواها لم تقبل سهادتهما ولو شهدا  
 على الحدود وقالوا لا نعرفها فلب السداد وبكلم المدعى شاهدين على امره  
 الحدود ولو شهدا واحدا في زمانا او مكانا فان قال احدهما اقر سدي بوقفه اناها  
 في رجب سه كذا قال الآخر في زمانا او مكانا او قال احدهما اقر بذلك عدي في  
 النصر وقال الآخر في الكوفة فلب السهادة ولو احتلما في مكان الوصف لم تقبل  
 السهاد لان اختلافهما في مكانه يسلم خلاف الموقوف ضروره ولم سم على  
 واحد منهما بصاب السادة خلاف اختلافهما في زمانا او مكانا او فيها ولو سد  
 احدهما انه حمل ارضه صدقه ووقفه لله عز وجل اذ على المساكين او على يوم  
 باعائهم اذ ما يوالدوام من بعده على المساكين وسهد الآخر انه حمل نصفها وقتا  
 على المساكين لا تقبل الا في قول ان يوصف فابها هل في نصفها سا على اصله



من القول بخوار وفي المساع ولو شهد أحدهما أنه حملها صدقة موقوفه لله عز وجل  
 على المساكين وسهد الآخر أنه حملها صدقة موقوفه على قوم ناعما بهم إذا  
 ما بوالدوا لم يصل أعاقا لم يتم تمام الشهادة على واحد من الجهتين ولو شهد أحدهما  
 أنه حملها وفيها على المساكين وسهد الآخر أنه حملها وفيها على ساكني أهل بيته  
 ومراته إذا ما بوالدوا هم من عدم على المساكين تمام الشهادة سواء كانوا محصورين  
 أو لا محصورين ويكون المساكين المراد به ولو شهدا عليه بوقف أرضه وقال أحدهما  
 كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرصه تمام الشهادة ثم إن حرج  
 من ثلث ماله كاتب كلها وفيها والا فحسابه ولو قال أحدهما وفيها في صحبه وقال  
 الآخر حملها وفيها مد وفاته بطلب الشهاد وإن كاتب يحرج في الثلث لأن الشاهد  
 بانه وفيها بعد وفاته شهد بتمام أرضه والساهد بانه وفيها في صحبه قد أمضى الوقف  
 وهما حلفان وكذلك لو شهد أحدهما أنه بخر الوقف وسهد الآخر أنه ساعه بدخول  
 الدار بلا فاسها لا تقبل ولو شهدا بانه وفيه حصصه من هذه الدار ولم يسم لنا كمسها  
 سطل فاسا وتقبل استحصانا ولو شهد أحدهما أنه حمل أرضه صدقة موقوفه على  
 الفقراء والمساكين وأبواب البر أو قال لأن السجل معهم وسهد الآخر أنه وفيها على  
 الفقراء والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وفيها على الفقراء والمساكين لأن الصدقة  
 عليهم من أبواب البر ولو شهد أحدهما أنه حملها صدقة موقوفه على الفقراء والمساكين  
 وسهد الآخر أنه حملها عليهم وعلى فقراء داره قال الخصاص هذا باب أبواب البر  
 من قبل أن الذي شهد فقراء الفقراء لم يسمد بجميع العلة للفقراء والمساكين أتم  
 شهد لهم ببعضها إلا يرى أن رجلا لو أوصى ثلث ماله للفقراء والمساكين وللفقراء  
 فراه أنه سطر إلى سدد فقراء فراه يوم مات فصرف لهم في الثلث بدمهم  
 بسبب الفقراء والمساكين يسمين فكذلك في الوقف سطر إلى عدد فقراء الفقراء

يوم فسمه الله الخيم ما اصاب القعرا والمساكين سئل لم يوقف ما اصاب قعرا  
الغراه الى ان يبين فيه الحال وقال هلال رحمه الله يكون للقعرا والمساكين وكنت  
لو قال احدهما للقعرا والمساكين وقعرا الخيران والموالي والغراه وقال الآخر بل  
ذلك الا انه قال لا احفظ الموالي والخيران فالسباه حارب في هذا ويكون الارض  
وقما وكذلك لو قال احدهما حملها صدقه موقوفه في وجوه الخير والبر وقال الآخر  
لا السيل وفي سبيل الله حارب السباه ويكون الارض وقنا ولو شهد احدهما  
انه حملها صدقة موقوفه على سد الله وقال الآخر على ريد حارب السباه على  
الوقت ويكون الله للقعرا والمساكين لاسيما قد اتفقا على انه قال صدقه موقوفه  
واحتقا فيما سوى ذلك فعلى منهما ما اتفقا عليه وردا احتقا فيه ولو شهد احدهما  
انه حملها صدقه موقوفه على سد الله واولاده ومن سئل على المساكين وسهده  
الآخر اسما على سد الله ومن سئل على المساكين فسم الله على سد الله وسئل  
اولاد ما اصاب الاب احده وما اصاب الاولاد فهو للمساكين لاسيما قد اتفقا  
سئل ان لصد الله حما في هذ الصدقه فقال احدهما له من ذلك حصه لو فسم الله  
منه ومن اولاد وقال الآخر له كلها فعلى منهما ما اتفقا عليه وسئل ما احتقا فيه  
اذا كان اولاده بلاه تقسم الله على ارضه فاحد الاب الربع وكلما مات واحد  
منهم فله نصيب على من بقي فكون له الثلث موت واحد والنصف موت اثنين  
والكل ثوبهم لعدم الميراث ولو شهد احدهما يزيد ثلثين من الله في كل سنة  
وسد الآخر ثمانه فبما اتفقا عليه ولو شهد احدهما له ثمانه في كل سنة وسهده  
الآخر ثمانه في سنة واحد فعلى له ثمانه في سنة واحد فقط واصل هذا  
عندما اسما اذا اتفقا على اسما صدقه موقوفه وراوا احدهما ساء او راد كل منهما  
سالم رده الآخر ان سئل الزيادة وهل السباه على ما اتفقا عليه ولو شهد

انسان على رجل انه وقف ارضه على الساكن وحكم القاضي على المسود عليه  
 بذلك وحملها وفقا لحكمهم رجعا عن السهاد لزمهما فمما يوم القضا عليه سا  
 والارض وقف على حاملها ولا فرق في المدعى بين ان يكون مدسا الوقت لثبته  
 او مبرعا في الدعوى حتى لو حصر رجل مبرع وقال للحاكم ان هذا وقف ارضه  
 القلاسه على ريد بن عبد الله ادام - ام من مد على الساكن ويرد يدعي ذلك  
 والمدعي عليه بمحدد الوقت واقام المدعي ساهدين فشهدا بذلك وحكم القاضي  
 بسهادهما لزيد بن رجما صمما فمما للقاضي عليه وان حذر ريد بن عبد الله كوسا  
 وفقا لحكم القاضي بوقفها وتكون ستمسا للساكن وهكذا الحكم لو شهدا عليه  
 انه حمل داره هدا سجدا او ارضه هذه الى لا سا فيها مسجدا او مقبرة او حمل  
 ملكه هدا حانا للسند او حوصه هدا سفاه للاره وحكم به القاضي بجمع السهود  
 فاهم يسمون فمما ذلك يوم القضا ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي  
 في يده وقفها ريد بن عمرو سلسا ودوا الد بمحدد الوقت وهو لى ملكي واقام المدعي  
 ثبته ان ريدا وقفها عليه لا تسحق بذلك سا وان سهدت الثبته انها كانت في يده يوم  
 وقفها لان الانسان قد ينف ما لا يملكه وقد يكون في يد ممد احاره او اعاره  
 ويحو ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان الارض التي في يده كانت في يد  
 موربه الى ان مات وامام على ذلك ثبته فانها تقبل وتكون ميراثا له ولو شهدوا ان  
 ريدا امر عبدنا وابنه مدسا عليه انه وقف هذه الارض وفقا صحيحا وانها كانت في يد  
 الى ان مات لا يصح وفقا لاسم سهدوا او لا بالوقف ثم شهدوا بانها كانت في يد  
 حتى مات وبين السهادين سافص قال الحصاص فان قصدا بانها ميراث لم تكن وفقا  
 وان قصدا بانها وقف لم تكن ميراثا واولى الامر ان يحكم بانها ميراث بين ورثه  
 ولا تكون وفقا وهذا الحكم الذي ذكره اعما ساقى على قول من بشرط لصحة

الوقف احراجه من يد و سلمه الى المولى و اما على قول من لا يسترط ذلك فسمى  
 ان يكون و ما لعدم الناصر في السداد بالوقف و الناصر الى الد الى الموت و الله اعلم  
 ولو ادعى على آخر ما نهد الارض التي في يد وقف و يد من سدد الله و دو الد  
 بمحمد و رسول هي ملكي رزقها سه او رسول انا و صه فيها او و كله و اقام المدعي به  
 على ذلك فشهد على اقرار بانه وقتا و لها كاتب ملكه حين وقتا بقصى بوقفها  
 على الخيمه التي قامت عليها اليه و يسترط لبيع الله كون دي الد حصما بان يدعي  
 انه وارث او وصي او وكيل بخلاف ما لو ادعى انه (١) مودع له او مساحر منه  
 او مرهب او صاحب فانه لا يكون حصما ولو جحد الواصف و دعه ارضه فادعي  
 سله الموقوف سله او سر سريما من قبل الساكن و اقام به على كونها وقتا نعم  
 القاضي بوقفها و مخرجها من يد لظمر رحاسه و صبح دسوى الوقف و السداد به  
 من سر سان الواصف ذكر في قاصحان و الله اعلم

فصل في سداد اسس بالوقف لحه و سداد آخرى لها و ابرها او لبرها  
 لو مات رجل حصر حصم و تال ان هذا المولى حمل ارضه هذه صدقه مودعه  
 له سر و حمل على القبرا و الساكن قبل و به وهو صحيح و اقام على ذلك ساهدين  
 و حصر جماعة آخرون و قالوا انه و صهاى صحه على القبرا و الساكن و طلى قبرا  
 قرايه و اساق قرايه و اقاموا على ذلك ساهدين بحكم القاضي بكونها و صهاى ان  
 ذكرت التتال و قتا فان كان وقف السداد لله را و الساكن منه ما يكون العله  
 كلها لحم حرمهم لثوب الوقف لحم في زمن لا مراحم لحم فيه الا ان يكون سطرط  
 التستر و التبدل و الزيادة و النقص في اصل الوقف حثتد تكون العله للقرايه  
 و الساكن و قبرا القرايه فان كانوا سر مسلا فسم على ابي سر مس ما فصر  
 (١) معط الله دع و الساحر و المرهب و القاضي لسوا حصما بخلاف الوقف و لو كان

للقراء والمساكين تسعين ونصرت للقراء الفراه عدد وكما رادوا أو نقصوا  
 من القسمه وان كان وف السباده للقراء الفراه ساعا قسم الله على تسه ما ذكرنا  
 في الصوره المذكوره من غير احساح الى شرط تغيير وبدل وزياده ونقص لان  
 سهودم قد سهدوا للقراء والمساكين اصابا وان لم يذكر النسان وما كان عدد  
 قراء الفراه عشره مثلا تكون الله على اى عشر سعا اذ قد اوجب سهود فقراء  
 الفراه لهم منها عشره وللقراء والمساكين تسعين واوجب سهود الفقراء والمساكين  
 لهم الكل فقسم الله على تسعين وسبعين سها نصرت للقراء والمساكين في  
 الكل المسهود لهم به ونصرت فقراء الفراه بالعشره المسود لهم بها ثم كلما رادوا  
 او نقصوا قسم سها الفقراء والمساكين الى عدد ثم ونصرت الحاصل هو المسله  
 ونصرت للقراء والمساكين في كلها ولهم فيها عدد عدد ولو صاروا اى عشر  
 تكون المسله من اربعه عشر فنصرت لهم منها عدد سعا عشر وللقراء والمساكين  
 بالكل وهو اربعه عشر فكون القسم تسه وعشرين ولو صاروا ثمانه يكون  
 المسله من عشره فنصرت لهم منها ثمانه وللقراء والمساكين بالكل فكون القسمه  
 من ثمانه عشر وعلى هذا قسم هذا على ما رواه محمد بن الحسن في الجامع الصغير  
 عن ابي حنبله انه نصرت للقراء والمساكين تسعين ونصرت لاميها الاولاد  
 بعددهن وهن ثلاثه اقس فقسم الله بينهم على حصه اسهم وقال الحسن بن زياد  
 للقراء والمساكين تسه واحد فلي هذا نحو ان نصرت للقراء والمساكين تسه  
 واحد ونصرت للقراء الفراه بعددهم ولو سهدت نسان كما ذكرنا وسهدت تسه  
 اخرى انه وقعها على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواله ولم يذكروا وما وكاب  
 فقراء مواله ثمانه مثلا وفقراء فراه عشره مثلا وصم لهم سها الفقراء والمساكين  
 تكون المسله من عشرين بعدد السهام للقراء الفراه حصه اسداسها وللقراء

الموالي ارضه احماسها اد على القدر الاول وحده تكون المسله من اى عسر لقعرا  
 القراه حمه اسداسها والباقي للقعرا والمساكن وعلى القدر الثانى فقط تكون  
 من عسر لقعرا الموالى ارضه احماسها والباقي للقعرا والمساكن وعلى القدر  
 كون من عسر ولس لها سدس صحيح فاحتما الى عدد له خمس وسدس كلاهما  
 صححان وهو الثلاثون فمحل المسله منها فصرف للقعرا والمساكن كلاهما ولقعر  
 القراه بحمسه اسداسها وهى حمه وعشرون ولقعر الموالى بارضه احماسها وهى  
 ارضه وعشرون فتكون مجموع السهام تسعة وثمانون من قسم الله عليها ولو شهد اثنان  
 ايه وفيها على القعرا والمساكن وسهد اثنان آخران ايه وفيها على ما ذكرنا وعلى  
 القعرا من قراه ايضا وسهد اثنان آخران ايه وفيها على ما ذكرنا وعلى قرا  
 مواله ايضا ولم يذكرنا وفيها وكان قعرا القراه عسر وقعرا الموالى عما يكون  
 المسله من عسر ثم محمل من ثلاث لما كرى الاول ثم صرف للقراه  
 والمساكن كلاهما ولقعر القراه بحمسه اسداسها وهى حمه وعشرون ولقعر  
 الموالى بحمسه ها وهو اسع لان سهدهم لما سهدوا للقراه من الآخرى منهم  
 فقد اوحوا لهم حمى العرس فاحدثون تلك النسبه منها ومجموع السهام تسعة  
 وسون فمقسم الله عليها ثم نأخذ كل فريق ما اصاب سهامه ولو شهد اثنان على  
 افراد حل في حال صحه ايه وفي ارضه على ريد ومن بعده على المساكن وسهد  
 آخران على افراد في صحه ايه وفيها على عمرو ومن بعده على المساكن واحداها  
 اسن نصى بالساعه ولو وفي احداها دون الاخرى نصى نأؤفه ولو لم يذكرنا  
 وما اود ذكرنا وفي احدا نصى به منهما انصافا لعدم الاولويه ومن مات من الماتل  
 نصد لمن بنى لروال المراحم وهكذا حكم ما لو شهد آخران لثالث والله الم  
 به فصل في الشهاد بالوقف بحره لنفسه او لوليه اذا شهد اثنان ان رجلا حيا

ارصه وقما عليهما او على ولديهما او على ولد احدهما او على انسابهما او على نسبهما او  
 نساء احدهما فالسباده باطله وهكذا حكم السباده للآباء والاحداد ولو سبدا لاحويهما  
 ارحمهما او لخالتهما فالسباده حار ولو سبدا نانه وقمها على اهل بيتهما وعلى قوم  
 آخري او سبدا عليه نانه وقمها على قرابه وهما من قرابه او سبدا عليه نانه وقمها على  
 نسبه وهما من نسبه فالسباده باطله ولو سبدا عليه نانه حمل ارضه وقما عليهما وعلى قوم  
 معلومين ولما ارد انطال سبادهما فالأنا لا فصل ما جعله لنا حارب سبادهما وكاب  
 حصصهما للمساكين بخلاف ما لو سبدا به لقرابت الواقف وهما من قرابه فاب  
 سبادهما باطله وان ردا حصصهما لهما قد سبدا بذلك لاولادهما وسلبها ولو رد  
 اولادهما لا فصل ايضا لهما السباده للنسل وهكذا الحكم لو سبدا به وقمها على  
 قرابه وهما من قرابه ولكنهما كانا عيس وقب السباده لهما اذا افقرا بصبر  
 لهما حصصه منه فكانا ساهدين لاصسما والاصل ان السباده متى وقب لهما او لم  
 لا فصل له سبادهما مالا او احتمالا كات باطله ولو سبدا نانه حملها وقما على القرى  
 والمساكين وعلى فقرا حترابه وهما من فقرا الحيران حارب سبادهما والقرى بين  
 فقرا القرابه وقرى الحيران ان القرابه لا يرول ولا يقطع والحيران اذا تحولوا يقطع  
 المحاوره ويرول عنهم اسم الحيران (١) والطر الى الحار يوم قسمه الله وقد لا يكون  
 السبود حثثد حترابا وهكذا الحكم في فقرا المتحد القلاى او فقرا العر القلاى او  
 الحسن القلاى والسبود منهم فاحتمال اعطاع الاسم ههما مكى للفصول واحتمال  
 الاستحقاق لنفسه او لم لا فصل له سباده مكى للرد هكذا ذكره هلال رحمه الله  
 وقال الخصاص لو سبدا نانه حملها صدقه موقوفه لله عروحل على حترابه وهما من  
 حترابه فالسباده باطله ولو سبدا رجلا على سباده رجلا ان فلانا وقف ارضه على

(١) مغالب الطر الى الحار يوم قسمه الله

فمراء رايه القروع او الاصول من الرأيه بالسهاد باطله ولو ماتت الاصول الرأيه  
 سم سهد القروع الاحاب لا فصل ايضا لو فوسها من الاصول لا تسهم فلا فصل  
 احبا كانوا او امواتا والله تعالى اعلم

فصل في عصب الوقت والدسوى به  $\text{ب}$  لو سب رجل صعه موقوفه خاصه  
 المعصوب منه واقام منه فلب منه ورد اليه الصعه احبا اما عداى يوسف فلاها  
 نصروها فل الاخراج الى المولى فكان له ولانه الاسر دلد وسد انى حسه ومحمد  
 ان لم نصروها فل السلم الى المولى كان هذا اول ما وقف على سر اسولى له  
 ظالم ولا يمكن ابراهه منه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقت  
 من العاصب وسلمه اليه فانكر المدعى له فاراد المدعى بحلفه قال التسه أبو حمزه له  
 ذلك فان نكل عن التمس او فامب عليه منه فعصى عليه فتمها سم تسرى بها صعه  
 فكون على سبيل الوقت الاول (١) لان المقار ضمن بالسع والسلم عند الكل  
 لان السع والسلم اسهلاك (٢) ولو باع ارضا سم ادعى انه كان وفيها فل السع  
 فاراد يحلف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان الحلف سمد صحه الدعوى  
 ودسوا  $\text{ا}$  سح لمكان التناقص وان اقام منه على ما ادعى احتسوا  $\text{ه}$  قال معصم  
 لا فصل منه لانه مسافص وقال معصم فصل لان السافص وان مع صعه الدسوى  
 ولكن على قول التسه ان حصر الدسوى لا يشرط لسول التسه على الوقت لانه حصر  
 الله تعالى وهو الصدد بالعله فلا يشرط فيه الدعوى كالسهاد على الطلاق وس  
 الامه الا انه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا مطلقا ساس من التمه  
 ونصرف جميعا الى التمس لان الساد فلب لحق التمس فلا يظهر حكمها الا في

(١) مطلب المنا ضمن بالسع والتسلم عند الكل (٢) ملك باع ارضا

ادعى انه كان وفيها فل البيع لا يصح دعوا



حقهم ولو ادعى رجل كرمًا في يد رجل انه له ورغم المدعى عليه انه وقف وليس  
 للمدعى منه واراد يحلف المدعى عليه قالوا ان اراد يحلفه لاحد الغنم ان بكل عن  
 النمل كان له ان يحلفه وان اراد يحلفه لاحد الكرم ان بكل عن النمل ليس له ان  
 يحلفه لان السكول بمنزلة الارار ولو ادعى المدعى عليه سد ما امر به وقف لا يصح اقرار  
 صفة في يد حاصر وصفة اخرى في يد غاب فادعى رجل على الحاصر ان هاتين  
 الصفتين وقف عليه وفيهما حده عليه وعلى اولاده واولاد اولاده قال القصة أبو  
 حمزة رحمه الله ان شهد السهود ان هاتين الصفتين كاسا ملكا للواقف وفيهما حمزا  
 وفيها واحدا فعصى بوقف الصفتين حمزا وان شهدوا على وقفين مفروقين لا يعصى  
 الا بوقفه الصفة التي في يد الحاصر ولو وقف في صحته صفة ومات حمزا رجل  
 وادعى ان الصفة له فافر له بها بعض الورثة او استخلف فكل قال القصة أبو  
 حمزة لا يصدق الوارث في ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمر له فبما حصه  
 من الصفة من بركة المثل في قول من يرى الفارق مضموما بالمصنف ولو ادعى دارا  
 في يد رجل انها له باصلها وسانها وقال المدعى عليه لا بل هي وقف على مصالح  
 المسجد المالاني فادعى المدعى منه في دعواه فعصى القاضي له بها وكس السجل ثم امر  
 المدعى ان أصل الدار كاتب وفيها والسا له قالوا سطل دعوا وسطل فصا القاضي  
 والسجل ولو ادعى على رجل في يده صفة انها وقف واحصر صكاه فخطوط المدول  
 والمصاه الماسين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان  
 يعصى بذلك الصك لان القاضي اعما يعصى بالحجة والحجة (١) اعما هي البينة او  
 الاقرار اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط به الخط وكذا لو كان على باب الدار  
 لوح مصرود مطلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يعصى ما لم يسهده السهود

هو فصل لما سئل هل الوف في رجل وقف صمعه واسمده على ذلك حماله وكس  
صكا واحتطاني كساه الحدود فكس حدس كما كان وحدس محلاف ما كان قال  
التعنه ابو بكر ان كان الحدان اللذان سلف في ذكرهما في حاب العلف ولكن بين  
الذي حمله حدا وبين الصمعه الوف ارض سره او كرم سره او دار سره فالوف حار  
ولا يدخل ملك عمر في الوف وان كان الحد الذي سما في الصك لا يوجد  
ذلك الموضع ولا بالمعد منه فالوف باطل الا ان يكون صمعه مشهوره مسعه  
من التحديد فمحور الوف حقد رجل وقف صمعه له وكس صكا واسمده السهد  
على ما في الصك ثم قال ان وقف على ان سعى فيه حار الا ان الكاتب لم يكس  
ذلك السط ولم اسم بالذي كس في الصك قال التعنه ابو بكر ان كان الواف رجلا  
فصحا محس المره فمري له الصك فامر بمجمع ما فيه فالوف صحيح كما كس  
ولا فصل بوله فان كان اعلم لا يصح المره ولم يسم السهد على سره ولقول بول  
الواف اني اسم ما في الصك واسم السهد على ما في الصك من سر اسم  
ما فيه وان قال السهد فمري له ما تدارسه فامر به واسم ما له لاسل بوله وهذا  
لا يخص بالوف بل بحري في البيع وسائر التصرفات ولو اراد رجل ان يجمع  
صمعه له في ثوبه من الثرى على ثوب وامر بكس الصك في صمعه فسمى الكاتب  
ان يكس من امرجه من الاراضي والكروم ثم فري الصك له وكان المكتوب  
ان فلان بن فلان وقف جمع صمعه له في هذه الثرة وهو كذا وكذا فاحاط على  
المساكن وبين حدودها واسم ما له الراح الذي سمه الكاتب فامر الواف بمجمع  
ذلك قال ابو بكر رحمه الله ان كان الواف في صمعه واحترانه اراد به جمع ماله في  
هذه الثرة المذكور وعبر المذكور وذلك على الجمع الذي اراده وكذا الواف  
الواف وقد احترس منه قبل الموت بالامر على ما تكلم بالاطر اذا امر الواف

او بصرف تصرفا آخر وكسب في الصك آخر وهو سول على هذا الوصف ولم يذكر  
انه سول من اى جهة فالوا تكون فاسده وكذا الوصى اذا لم يذكر انه وصى من اى  
جهة ولو اساحر ارضا من سول على وصف وكسب بذلك كسبا ولم يذكر وانه يجوز  
الاحارة والله تعالى اعلم

فصل في ذكر حكم الاوفاف المتعاقبة ٦ اذا عادم اصل الوصف ومات سبوه فما  
كان في ابدى القضا وله رسوم في دواوينهم وسارع اهله فيه فانه يحرق على الرسوم  
الموجودة فيها استحقاقا وما ليس له رسوم في دواوينهم وسارع اهله فيه حملوا في  
القاس على النسب من رهن على سى حكم له به واذا حملوا على النسب بصريح حرمنا  
وسى سله في بد القاضى ولو ان فاضا بولى فلدا فوجد في ديوانه كان مله ذكر  
اوفاف وهى في ابدى اماء ولها رسوم في ديوانه فانه يملها استحقاقا ولو سارع  
فيه يوم وادعى كل فردى انه وده فلان من فلان سلسا وليس لهم منه فان كان للواف  
ورنه رجع في النان اليهم وعمل سولهم وان لم يكن الوصف في ابدىهم بل كان في  
بد امين القاضى الذى كان مله والا حملوا على النسب فان اصطخوا على احده وليس  
لهم رسم في ديوان القاضى ليعمل به تسخس سفته وسمه سله منهم والا بصرف  
الى المقر لان عملة القمطه لانه مال سدر اصاله الى مسجحه ولو انكر الورنه وصف  
مورهم انا وقالوا هو ميراث لما كان ملكا لهم ولو قالوا انما وصفه علينا ولنا اولادنا  
خاصه هم من سدا على الساكن قال الحصاص الوصف في ابدى القضا ولا يجوز  
ان امل سولهم فيما ليس في ابدىهم ويحمل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل  
ولو انى القاضى رحل وقال انى كسب امسا من كان ملكا وفى بدى صسه كذا وهى  
وصف ريد من عبد الله على جهة كذا فانه رجع في امرها الى ورنه ريد فان ذكرها  
جهة يخالف قوله عمل سولهم وان قالوا هى وصف سلسا وعلى اولادنا هم من سدا على

المساكين او قالوا نسب يوسف وانما هي ميراث لنا عه عمل معلوم وقتنا وملكا ولو لم  
نسب الميراث الوصف الى احد اوتسه ولكن لنسب للثوب السه وربه حثت بعمل  
القاضي يقول الامس ما لم يصب عد حلافه ورجوع القاضي الى قول الورثه وساتهم  
معه عما اذا نص القاضي الوصف على انه كان ملك الرجل الذي يدعي الماسكين  
فه انه وصفه واما اذا نصه الى راع ومع بينهم ولم يصبه على انه كان ملك الذي  
يدعون انه وصفه فانه لا يسطر الى قول الورثه فيه وانما يرجع فيه الى ما يوجد  
رسمه في ديوان القاضي الذي كان عليه وعمل به هذا يحصل ما ذكره الحصاص رحمه  
الله ولو شهد اليهود على وصف بالناسم قال عامه المباح ان كان مسهوا مسادا  
نحو وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما اسبه حارب السهاده بالناسم وقال ابو  
بكر البخاري لا يجوز وان كان مسهوا واما السهاده على سرائطه وحجته فذكر سمس  
الامه السرحي رحمه الله انه لا يجوز السهاد على السرائط والحجاب بالناسم وهكذا  
قال السمع الامام الاساد طهر الله روحه الله تعالى والله اعلم

هو باب وصف الرجل على نفسه ثم على اولاده ثم على القمرا والمساكين

لو قال رجل ارضي هذه صدقه موقوفه لله عروحل على ان لي عليها اذا ما سب  
ثم من عدي على ولدي وولد ولدي ونسلي اذا او قال ثم من عدي على ولد ريد  
ونسلي اذا ما سألوا ثم من عدي على المساكين يجوز على قول ان يوسف رحمه  
الله وهو قول احمد واس اني لبي واس سدره واثيري واس سريح من أصحاب  
الساني وه احد مباح بلع وذكر الصدر السهد ان القوي على قوله ريبا للناس  
في الوصف ولا يجوز على فاس قول محمد وه قال هلال وهو قول السافعي ومالك  
وكذا لا يجوز وصفه على صه وفرع سله هلال فربا كسره ولو قال صدقه موقوفه

على سبي قال القصة ابو حمير بنى ان يحور في فاس قول اني يوسف وقال  
 الحصاب يحور فاسا على ما اثار ابو يوسف من استنسا القله لنفسه ولحمته ولاولاد  
 ما دام حيا وما سوى هذا القول ما روى ان محمد بن الحسن اثار ان صف الرجل  
 على امهات اولاده ومدرانه قال القصة ابو حمير الوفاء على امهات اولاد عمره  
 الوفاء على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياه المولى يكون للمولى فلو حملته على  
 امهات اولاده المرحوم من ومن سجدت في حياه وبعد وفاته الم بروج حار  
 ا على قول اني يوسف فظاهر واما على قول محمد فاما اثار الوفاء طهين لانه لا بد  
 من تصحيح هذا الوفاء بعد موت الوفاء لانه احسب اثار حار بعد الموت حار  
 في حياته بما وكف من سبي يحور بما ولا يحور اصله ولو وفت ارضا واستنى لنفسه  
 ان ناكل منها ا دام حيا ثم مات وعنده من عله هذا الوفاء رب او معالي فذلك  
 كله مردود الى الوفاء واو كان عنده خبر من ر ذلك الوفاء كان مبرانا سه لانه  
 ليس من الوفاء حصته ولذحول الصفة فيه بخلاف ما تقدم ولو دخل ارضه وفتائه  
 عمر وحل آذا على ان سبق عليها على نفسه ا اذا ما دام حيا وعلى اولاده وحسبه فاذا  
 مات يكون لولده ونسبه ثم من مقدم على الساكنين يصح ثم اذا استعليا سبي وبني  
 والمال فام لم سقمه وسارع فيه الورثة واهل الوفاء يكون مبرانا عه لورثه لان قوله  
 على ان اصفه عمره قوله على ان لي ان اءوله والله اعلم

و بات ذكر الوفاء على اولاده واولاد اولاد ونسبه وعنه ا اذا والوفاء المقطع

لو قال ارضي هذا صنفه موقوفه لله عمر وحل ا على ولدي كاتب القله لولده  
 لصله نسوي في الذكر والابن لانه اسم ماحود من الولاده وهي موحود فمها  
 الا ان يقول على المذكور من ولدي محمد لا يدخل فيه الابن ثم يكون القله

لاولاد الصلب ما بنى منهم احد فادا اعرصوا بصرف العله الى المساكن ولا بصرف  
الى ولد الولد سى لا بمصار على النطن الاول ولا استعمال بدون شرط وان لم تكن  
له ولد لصلبه وقت الوفا وله ولد ابن كات العله لا لا ساركة فيها من دونه من النطن  
لعمامه مقام ولد الصلب ولا بدخل ولد النتب في ظاهر الروايه وبه احد هلال  
ودكر الحصاص عن محمد انه بدخل فيه اولاد الساب ايضا والصحيح ظاهر الروايه  
لان اولاد الساب اما ينسبون الى آلهم لا الى آنا امهاتهم ولو قال على بنى وكان له  
اسان او اكر يكون العله كلها لهم وان كان له اس واحد نسحق بضعها والصف  
الآخر للمساكن لان اهل الجمع اسان ها كالوصه (١) ولو قال على بنى وله سون  
وساب فال هلال يكون العله منهم جميعا بالسويه لان الساب اذا جمع مع السون  
ذكروا لفظ الذكر وهو روايه عن ابى حنبله الا يرى انه لو مال على احوى وله  
احو واحواب ان العله يكون لهم جميعا لقوله تعالى فان كان له احو واه يستعمل  
الامات وروى ابو يوسف عنه انه مال في الوصه ان الساب للسون دون الساب الا في  
كل من يحسن ان يقال هه المراس بنى فلان فادا نسب الى حد او فسله سمى  
السون والساب جميعا في الروايات كلها ولو قال على بنى وله ساب فقط (٢) او قال على  
سابق وله سون لا عبر يكون العله للمساكن ولا سى لهم ولو قال على سابق وله ساب  
وسون يكون العله للساب فقط لعدم قبول لفظ الساب السون ولو قال ارضى هذه  
صده موقوفه لله عروحل على المذكور من ولدى وعلى اولاده فهي للمذكور من  
ولد لصلبه ولو ولد المذكور انا كانوا اذكورا درن ساب السلب فلا يعطى النتب  
الصلبه ويعطى ساب احسا ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولد ولدى يكون للمذكور

(١) مطلب قال على بنى وله سون وساب هل بدخل الامات (٢) مطلب قال على

من ولده لصله ولد كور من ولد ولده ويكون الذكور من ولد الس والساب في  
 العله سوا ولا يدخل فيها ابى من ولده ولا ولد ولده ولو قال على ولدى وعلى اولاد  
 الذكور من ولدى يكون على ولده لصله الذكور والاباب وعلى الذكور والاباب  
 من ولد الذكور من ولده ويكونون فيها سوا ولا يدخل ولد سب الصل ولو قال  
 على ولدى وولد ولدى الاباب يكون للاباب من ولده دون ذكورهم وللاباب من  
 ولد الذكور والاباب وهم فيها سوا ولو قال على الذكور من ولدى وعلى ولد  
 الذكور من سبى يكون على الذكور من ولده لصله وعلى اولادهم من الس والساب  
 وعلى ولد كل ذكر من سبى سوا كان من ولد الذكور او ولد الاباب ولا يدخل  
 فيه الابى الصل ولو قال على ولدى وولد ولدى ولم رد سبى يكون العله بين اولاد  
 واولاد اسه لانه سوى منهما في الذكر وهل يدخل ولد السب قال هلال يدخل  
 ولو قال على ولدى وولد ولدى الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد الس  
 والساب وقال على الراوى لو وصف على ولده ثم ولد ولده يدخل فيه الذكور والاباب  
 من ولده فاذا اصرصوا فهو لولد اس الواف دون ولد سبه ولو قال على اولادى  
 واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الاس وولد السب والصحيح ما قال هلال  
 رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد الس يتناول اولاد الساب ذكر في  
 السر اذا قال اهل الحرب اسموا على اولادنا يدخل فيه اولاد الس واولاد الساب  
 قال سمس الائمة السرحى رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولده ولد وابنه ولده  
 من ولده سبه يكون ولد ولده حقه بخلاف ما اذا قال على ولدى فان من ولد السب  
 لا يدخل في الوصف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصله وانما يتناول  
 ولد الاس لانه سب له عرفا ولو قال وصف اوصى هذه على ولدى وهذا وآخره  
 للمساكين ثاب ولده قال ابو القاسم بصرف العله الى المساكين ولو قال على ولدى

وولد ولدى قال بصرف العله الى ولد وولد ولد فاذا ماتوا ولم ين منهم احد  
 بصرف العله للمساكين ولا بصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطونا ماله بان قال  
 ارضى هذا صدقه موقوفه لله عز وجل ائدا على ولدى وولد ولدى وولد ولدى  
 من سدم على المساكين بصرف العله الى اولاد ائدا ما سئلوا ولا بصرف الى  
 المساكين ما بين منهم احد وان سئل لانه لما ذكر البطن الثالث فقد حسن فعلن  
 الحكم نفس الانساب لا سر وهو موقوف على من قرب وبعد ولو قال على  
 اولادى واولاد اولادى بصرف الى اولاد واولاد اولاد ائدا ما سئلوا ولا  
 بصرف الى القفرا ما دام واحد منهم باقيا وان سئل لان اسم الاولاد يسأل الكل  
 بخلاف اسم الولد فانه يسرطفه ذكر ماله بطون حتى بصرف الى الوافل  
 ما سئلوا والاقرب والامد في العله سواء قسم منهم على سدد رؤسهم والابى  
 مثل الذكر ويدخل في القسمة كل من ولد لافل من سبه اسهر من وف طلوع  
 العله ولا يدخل فيها من ولد لا كبر منها الا ان يكون وف على ولد سبه ما بين  
 حاب امرائه او ام ولد بولد لافل من سبن فانه يكون له حصه من ثلث العله  
 وكذلك لو طلق امرائه او اعنى ام ولده حاب بولد فانه بين السبن فانه  
 يكون اسوه سائر اولاده ولو كان له حاره بها حاب بولد لافل من سبه  
 اسهر من محى العله فادناه سب سبه ولا يسأل من كان ملة فيها لاسها قد وحب  
 لهم فلا يصد في انصاف حتى الدى وحب لهم العله عن لا يدري اهو منهم ام لا  
 ذكره هلال وكبارادوا او بعضوا سبر القسمة الساسه ولو ذكر البطن الثالث من  
 قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولدى من سدم على ولد ولدى من وم  
 او قال بطل بعد بطن محمد سدا ما بدا به الواف ولا يكون للبطن الاسفل سى  
 ما بين من البطن الا على احد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنهى الطون موبا الا



ان عوب احد من البطن الاعلى بعد طلوع العله فانه لمحق سهمه من تلك العله  
ويكون ميراثا عه بين جمع ورثه ولا حول ما بينهم قبل طلوعها ووب وعود  
العله الوف الذي سمع الربع فحما وقال بعضهم يوم نصر الربع مقوما (١) وكون  
سهمه بين جمع ورثه فيما اذا وف في زمان صحه واما اذا وف في مرض موته  
على ولده وولد ولده وان سفل نظما بعد نظر ثم مات منهم امراه بعد ما طلبت العله  
ورك روحا واحا قال ابو يوسف لزوجها نصف سهمها من العله ولا يعطى الاح  
سبا اذا كان من اهل الوف لانه وصه فلا يأخذها من وجهي وقال محمد هو  
ميراث وليس بوصه فللروح النصف وللأح النصف ولو قال على ولدي هذين فادا  
امرضا فهي على اولادها اذا ما ساسلوا قال السج الامام ابو بكر محمد بن الفصل  
رحمه الله اذا امراض احد الولدين وحلف ولدا بصرف نصف العله الى الثاني  
والنصف الآخر بصرف الى القبرا فادا مات الولد الآخر بصرف جميع العله الى  
اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لارثه في الوف وهو انما حمل لاولاد الاولاد  
بعد امراض البطن الاول فادا مات احدهما بصرف نصف العله الى القبراء ولو  
وف على ولد وليس له ولد لصلته وله ولد ابن فان العله تكون لولد الاس فادا  
حدثت للوف بعد ذلك ولد لصلته بصرف العله اليه ولو وف على ولده واصله اذا  
ما ساسلوا هم من مدم على المساكين ولم يكن له ولد تكون العله للمساكين فادا  
حدث له ولد رجع العله الى ولده واصله هم اذا امراضوا يكون للمساكين وكذلك  
الحكم لو وف على ولد ريد واصله هم من مدم على المساكين ولم يكن لريد ولد  
هم حدث له بعد ذلك ولد ونسل وكذلك لو وف على اثاره المقيمين في بلد كذا  
فاصل منها كلهم بصرف العله الى القبراء هم مود العله اليهم مودهم اليها وساني

(١) قوله وكون سهمه الى قوله وللأح النصف مودر عليه بالسجحه الى ما دسا به راند

مقطع النصف في باب الوفاء على آله ولو قال على ولدي وعلى اولادهم واولاد  
اولادهم وسلمهم انما ما سألوا وكان له اولاد وقد مات بعضهم عن اولاد مثل  
الوفاء يكون على الاحا واولادهم فقط ولا يدخل معهم اولاد من مات قبله  
لانه لا يصح الا على الاحا ومن سجدت دون الاموات وقد نسيه الى اولاد  
الاحا يوم الوفاء قوله واولادهم بعد الصبر اليهم دون عرهم ولو قال على ولدي  
وولد ولدي وعلى اولادهم انما ما سألوا ثم من بعدهم على المساكين يدخل فيه  
ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله ولد ولده ولو  
قال نظما بعد نظم للدكر مثل حظ الاميين فان حاب العله والنظا الاعلى دكور  
واناب يكون بينهم للدكر مثل حظ الاميين وان حاب والنظا الاعلى دكور فقط  
او اناب فقط يكون بينهم بالسوية من غير ان تعرض دكر مع الاناب او ابى مع  
الدكور بخلاف ما لو اوصى سلب ماله لولد ربه بينهم للدكر مثل حظ الانس  
وكانوا دكورا وخط او انا فقط فانه تعرض مع الدكور ابى ومع الاناب دكر  
ونصف السلب عليهم ما اصابهم احدوه وما اصاب المصوم اليهم رد الى وره الموصى  
واتقروا ان ما سطل من السلب رجع ميراثا الى وره الموصى وما سطل من الوفاء  
لا رجع ميراثا وانما يكون للنظا الثاني وانه لا حق له ما دام احد من النظا الاعلى  
حيا فعلم بهذا ان مراده قوله (١) للدكر مثل حظ الاميين انما هو على قدر  
الاحاط لا مطلقا وعلى هذا احور الناس ومما بينهم الا يرى انه لو قال على ولد  
فلان تقسم العله بينهم فاذا اهرصوا فهي على المساكين ولم يكن لفلان الا ولد واحد  
ان العله كلها تكون له بخلاف (٢) ماله قال على بنى فلان ثم على المساكين ولم يكن

(١) مطلب قول الوفاء للدكر مثل حظ الاميين انما هو عد الاحتياط

(٢) مطلب لو قال على ولد فلان الخ

له سوى ابن واحد فانه يسحق نصف العله والنصف الآخر للمساكين لان اصل  
الجمع هنا ابن واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا احلها في الحكم ولو قال في  
صحة ارضي هذا صدقه وقوفه لله عز وجل ادا على ولدي وولد ولدي وولد ولد  
ولدي واولادهم وسلمهم ادا ما سألوا ومن سدم على المساكين ولم يزل يطا بعد  
نظن وانما قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصبه من العله لولده وولد  
ولده وسله ادا ما سألوا يصح الوصف ويكون العله لجمع ولده وولد ولده وسلمهم  
بنهم بالسويه واذا مات بعض ولد الصلب عن ولد ينقل نصبه الى ولده فممن  
العله على عدد الموحود من اولاده واولاد اولاده وان سفلوا وعلى ولده المب ما  
اصاب المب باحده ولده مبصا الى نصبه لانه اسمعهما من وجهين بخلاف (١)  
ما لو اوصى لرجل بالف درهم واوصى سلب ماله لفراسه وكان الرجل من فراسه فانه  
يسحق الا كبر من الالف ومما سويه بالمعاسيه لان هاتين الوصيتين من وجه واحد  
فلا يجوز ان يجمع بينهما ولو كانت المسله محالها ولكن قال على ان سدا بالنظر الا على  
سم بالدي بله نظا بعد نظن الى آخرهم وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصبه  
لولده وولد ولد وسله ادا على ان سدم النظر الا على سم بالدي بله كذلك ادا وكلما  
حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا ولا سلا كان نصبه مردودا الى اصل  
عله هذه الصدقه وعمرى على احكامها وروطها يكون العله للنظر الا على الموحود  
يوم الوصف والحادب بعده سم يكون لمن سدم نظا بعد نظن فلو كانت اولاده لصله  
عشره مثلا وسمت العله عليهم ستم سم مات بعضهم وترك ولدا او ولد ولد وان  
سفل سميت على عدد اولاد الصلب فما اصاب الاحبا احدوه وما اصاب المولى  
كان لاولادهم وسلمهم على ما شرط من تقدم نظن على طن فاذا كانت اولاد

(١) مطلب اوصى لرجل بالف درهم وملك ماله لفراسه وكان الرجل من فراسه الخ

الصلب كما فرضا غيره ومات منهم ابنان عن سر ولد تقسم الملة على الثلثة الناصر  
 ثم ادا مات ابن آخران عن اولاد تقسم على الثلثة الصا ما اصاب الاحدا احدوه  
 وما اصاب المس كان لاولادها على ما سطر ثم ادا مات ابن آخران عن سر ولد  
 ولا نسل تقسم الملة على ستة اسهم على الارسه الناصر وعلى المس عن اولاد  
 واحد كل حصة سهمه وعلى ما اصاب المس لاولادها وتسقط سهام الارسه الناصر  
 انما عن سر اولاد فان باع الارسه الناصر من اولاد الصلب اولاد المس ناسا  
 في سهمي المس آخران وقالوا اسهمنا لنادركم لموسما بعد موت ابوكم فقال لهم ان  
 الواف سرط ان من مات ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه مردودا الى اصل  
 له الصدقه وسرى الى احكامها وسر وطما فرد نصيب من مات من سر ولد ولا  
 نسل الى اصل الصدقه وسهم على مسجها وعلى كل ذي حق حقه عملا لسرطه  
 ولو قال وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه  
 مردودا الى ولدي لصلي وصورة الموت على حالها تقسم الله الى ثمانية ما اصاب  
 ابوي الاولاد وهو الربع كان لهم وما اصاب المس آخران وهو الربع اسما كان  
 للارسه الناصر ولد الصلب عملا لسرطه ولو قال وكلما حدث الموت على احد  
 منهم ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه منها راجعا الى الناصر الذي فوهه ومات  
 واحد منهم ولم يكن فوهه احد او لم يذكر في سهم من موت عن سر ولد ولا نسل  
 ما يكون نصيبه راجعا الى اصل الله وحاربا عمرا او يكون لمن نسجها ولا  
 يكون للمساكن منها شي الا بعد اعراسهم لهوله على ولدي ولهم ادا وادا  
 كانت المسله محالها المعتم اولا ومات ابنان من العصر عن سر ولد ثم مات ابنان  
 آخران عن اولاد وكان اولاد احدهما اربعة ملام مات من الاولاد الاربعه واحد  
 من ولد ومات آخر منهم عن سر ولد تقسم الله على ثمانية كما تقدم ما اصاب

الاحياء أحدوه ويدفع سهم كل من المس إلى اولادهما ثم قسم ما اصاب الارسه  
 بينهم ارباعا ثم رد الربع وهو سهم المس منهم من عر ولد إلى اصل العله وقسم  
 على ثمانية اسهم فما اصاب المام من ذلك قسم بين الاس النافين من الارسه وبين  
 احبهم الذي مات ورك ولد انا ما اصاب الحير احداه وما اصاب المس  
 يكون لولده ولو مات احد من البطن الثاني فل الاستحقاق عن ولد كما لو مات  
 المسى عمرو مثلا من البطن الثاني عن ولده بكر وس اخوه ثم مات ابوه من  
 البطن واحده الاعلى يكون نصبه لاولاده فقط ولا تسحق بكر س لان نصبه  
 من نصب أمه عمرو وانه مات فل الاستحقاق فلا تسحق بكر س ما بقي احد من  
 البطن الثاني لكونه ذكر التعاون ميرته فاذا اعرض البطن الثاني سارك بكر البطن  
 الثالث لكونه منه فلو مات اولاده السر عن غيره اولاد مثلا وقد كان له ولدان  
 ماما فل الوفاء عن ولد س مثلا بنصف النصيب التي كانت على عدد البطن الاول  
 وبصر من ابى عشر على عدد رؤوس البطن الثاني ولم يعمل بولده وكلما حدث  
 الموت عن احد منهم اسفل نصبه إلى ولده وولد ولده الخ بموجب السر لدخول  
 بنسبهم في العله نفسه فلا واسطه امه بل بول الواف على ولدى وولد ولدى  
 وانما لم يسحقوا مع اولاد الصلب ليرثه الطون واذا صارت العله للبطن الثاني  
 ومات منهم احد عن ولد او نسل اسفل نصبه اليه عملا بذلك الشرط وهكذا  
 الحكم في كل بطن إلى ان ينهي الطون مونا فالحرر ان ما امكن ان يدخل نصبه  
 لا يعمل بذلك الشرط وما لم يمكن يعمل به ولو مات جميع البطن الثاني عن اولاد  
 بنسبهم عن واحد وبصبرهم عن اسر وبصبرهم عن سبه مثلا تقسم العله على عدد  
 رؤس البطن الثالث بالسويه نالما ما نالوا وهكذا الحكم في كل بطن إلى ان ينهي  
 الطون ولو قال اوصى هذه صدقه موقوفه لله عمر وحل على ولدى لصلى ما داموا

احدا محرم عليهم ولا يخرج عنهم سى منها الى غيرهم حتى يعرفوا فاذا اصرصا  
 يكون الله لولد ولدى واولادهم وتسلم اذا ما ساسلوا هم من مدهم على  
 المساكين وكلما حدث الموت على احد من ولدى اصله كان نصيبه لولده هم من  
 مده لولد هم لولد ولد اذا ما ساسلوا وكل من مات من ولدى او ولد ولدى  
 عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى اصل الوفا وحاربا محراما كان الوفا حاربا ونسب  
 له فيما سطره هم اذا مات احد من اولاد الصلب تسفل نصيبه الى ولده على  
 ما سطر ناسا من اسفاله الى ولد ولد وانسخ به قوله لا يخرج عنهم سى منها الى  
 لكونه ماحرا مصر اولو وفا على ولده وتسلم اذا ما ساسلوا هم من مدهم على  
 المساكين ولم يكن له ولد يكون الله للمساكين فاذا حدث له ولد يرجع الله الى  
 ولده وتسلم هم اذا اصرصوا يكون الله للمساكين وكذلك الحكم لو وفا على ولد  
 ريد وتسلم هم من مدهم على المساكين ولم يكن لريد ولد هم حدث له مده ذلك ولد  
 وسمل ولو قال على (١) عسى يكون الله لولد وولد ولد اذا ما ساسلوا من  
 اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون ارواح الاناث ن ولد ولده الذكور  
 فكل من رجع نسبه الى الواف بالآباء فهو من عمة وكل من كان ابوه من سر  
 الذكور من ولد الواف فليس من عمة ولو قال على ريد وعلى ولده وولد ولده وتسلم  
 وعمة اذا ما ساسلوا على ان سدا ريد وبالطن الاعلى معه هم وهم كذلك حتى تسبى  
 الطون وكلما حدث الموت على احد منهم وله ولد كان نصيبه من الله لجمع ورثه  
 نسبهم على قدر ابراهيمه وكلما حدث الموت الى احد هم ولم يترك ولدا كان  
 نصيبه منها مردودا الى اصل عله الوفا وحاربا على احكاما وسرورها هم من  
 مدهم للمعرا والمساكين صح ونسبهم الله بين ريد واولاده من الطن الاسلى على

سددهم فلو كانت أولاده خمسة بنين واستر كات المسمه على ثمانية لكل واحد منهم  
 سهم فادام مات ريد ولم يترك عريم من الورثه او مات احد اولاده ولم يترك عريم من  
 الورثه تسقط سهمته ونسبته المله على سبعة فلو ترك ريد روحه وابوين ايضا كان  
 سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم منه وماخذ اولاده من وجهين وهو سار  
 بخلاف الوصيه كما تقدم سانه انا بنسب المله على ثمانية فاحد كل واحد من اولاده  
 سهمه ثم بنسب سهم اسهم بنسبهم وبين نصه ورثته على قدر ميراثهم منه فلو مات  
 روحه ريد او ابواه او احدهما قسمت المله اذا مات على ثمانية كما تقدم ودفع الى كل  
 ولد سهمه ثم قسم سهم ريد بنين اولاده وبين من بنين من روحه او ابويه وسقط  
 سهم المات منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت ريد بعض ولده عن ولد وورثه اخر  
 ايضا فانه بنسب سهمته الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم وسقط حصته من سهم  
 ابنه ليرث الوارث الطول وسهمته هو باقي النص على ثمانية ما بقي له ولد ويكون ذلك  
 الساقط لمن بنين ولد ريد ونصه ورثته على قدر ميراثهم منه فلو مات بعد ولد ريد  
 في حياته ريد عن ولد ذكر وورثته وام مع اخوته بنحسب الام الى السدس والروحه  
 الى الثمن بنحسب نصان وبنحسب الاخوة بنحسب حرمان فلا سويهم سوي من سهمته  
 ويكون لاه واه من سهمته على اعشار السدس ولورثته منه على اعشار الثمن والباقي  
 لاه ثم اذا رال الخاحب لا يعود المحروم الى الاستحقاق ولا يكمل للام الثلث ولا  
 للروحه الربع لان الميراث بالاستحقاق كاملا او ناقصا او الحرمان بالكلية وموت  
 المورث ولو مات بعض ولد ريد بعد موت ريد عن مات وام وورثته مع اخوته  
 لا بنحسب اخوته بها فمقسم سهمه بين ورثته على مقدار ميراثهم منه ولو مات بنين  
 وورثته واحده الروحه على ثلثه الثمن ثم مات الاب بعد ذلك فسمي حقا على ثلثه  
 الثمن فاحده ورد الباقي الى اصل سله الوارث ولو كان آخر اولاد ريد وبنا ساه عن

روح وبف واحد الزوج الزوج والب البصف سم رد الباني على الب وادا مات  
 الب رد سبها الى اصل العله ولا تكمل لروحها البصف لانا لو كلمناه لكنا حاقص  
 لما شرطه الواف ولو كان ليد اولاد ماتوا قبل الوف عن اولاد دخلوا في الب  
 الباني وهو اولاد من كان موجودا وب الوف والبوجه كما تقدم في الصور الاولى  
 من الاولاد العسر وما دام رد حاسارك كل بطن الى ان وب ولو مات آخر  
 اولاد عن امرا مثلا فلا سي لها من الوف لاهراض نسل رد وقد على الواف  
 استحقاق ورثته بما لو مات ولد رد او نسله عن ولد ولم يوجد ولو قال الواف وكلما  
 حدث الموت على احد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل وكان له ولد يكون العله لورثه  
 من مات منهم سوا كان له ولد او لم يكن ومن مات منهم ولا وارث له كان سبها  
 واحدا الى اصل له الوف ولو مات ورك استحق في ذ احدهما نصيبه بعم ابها وب  
 عليه من اسه والاس الآخر قول هي وب عليها مال القصة او حصر القول قول  
 الذي يدعي ابها وب عليها لانهما تضادفا ابها كانت في ذ اسبها وقال بزه القول  
 قول دي الب والاول اصح

فصل فيما لو شرط في الوف على اولاده ان من اسفل من الاسباب الى مذهب  
 الاعتزال فهو خارج او ذكر غير من الشروط لو وقف على ولده ونسله وسبه ابدا  
 ما سألوا من من تقدم على المساكين وشرط في عقد وقفه ان من اسفل منهم من  
 الاسباب وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوف ومخرج منه بخروجه  
 ولو كان الواف من المعتزلة وشرط عكس هذا الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم في  
 سائر المذاهب ولو اراد يخرج انما وان لم يكن الكفر مذهبها محتملا فيه لان مذهب  
 اهل الاسباب الاسلام والقول بترافع الاسلام من خرج عنه فقد ترك الاسلام  
 وسرأه والاسباب من سرأه ولو رجع الى الاسباب بعد ما خرج منه لا يرجع اليه



الوقوف الا ان تكون الواجب شرط ان من رجع الى الاماكن رجع حقه بخلاف  
 لو وقف على من سكن بعدد من فتره فمسه فاسفل منها معتمهم وسكن الكوفه  
 ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حالهم يوم قسمه له الوقف  
 الا ان لو وقف على فتره فمسه وكان معتمهم فتره واساء يكون القله للفقراء ثم  
 لو اضر الاعضاء واسمى الفقراء يكون القله لمن اضر دون من اسمى ولو لم ينظر  
 الى حالهم يوم القسم لم يعملم دفع القله الى الاعضاء دون الفقراء وانه لا يجوز لكوفه  
 خلاف شرط الواجب ولو كان بعض فتره ساكن في الكوفه وقف الوقف ثم اهل  
 وسكن بعدد اسكن من القله (١) ولو وقف على اقراره المعتم في البلد الا ان  
 خرج مسا فانه لا سود حقه اذا عاد لانه اسكن الموصوف بعد القسمه فلا يدخل  
 تحت الشرط ولو وقف على اقراره المعتم في بلد كذا وآخره للفقراء ثم اراد اقراره  
 الاسفل من تلك البلد هل يحرمون عن بل هذا الوقف قال القعه ابو بكر البجلي  
 ان كان اقراره في تلك البلد محصور ومحاط بهم فان وطقتهم وحتمهم بدور معهم  
 انما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من اسفل منهم من تلك البلد  
 اعطيت وطقتهم من الوقف وتعطى من كان معتمها وان لم يكن احد منهم معتمها  
 نصرف القله الى الفقراء قال القعه ابو اللب فان رجعوا الى البلد واقاموا بها رجع  
 اليهم القله في المسفل ولو وقف على من رجع من فتره يكون لمن رجع وكذلك  
 لو وقف على من اسلم من فتره يكون لمن اسلم دون من حل مسلا ولو قال وقف  
 على اولادى لصلى ما داموا صابرا فاذا طموا فطمت القله عنهم وكاتب لزيد ما دام  
 حيا فاذا مات رد الى اولادى لصلى ثم من سدهم لاولادهم ولهم انما سمى على  
 الساكن او قال على ولدى عرسين ثم يكون لزيد ما دام حيا ثم من سده رد الى

ولدى وسله اذ اسم على المساكن صح الوقف وبحرى على ما شرطه ولو وقف على  
 الاصاغر من ولد يكون العلة لمن كان صغيرا من ولد يوم الوقف ولا يكون لمن  
 يحدث له من الولد سوى منها لان الصغروان كان رول لكن رول روالا لا سود  
 فكان ذكره بمرله اسم العلم بخلاف القفر وسكنى ممداد فاهما بمحملان المود مد  
 الزوال فلا يكونان بمرله اسم العلم فمصر الصغه وقف وجود العلة ولو قال على الاكار  
 من ولدى كان للاكر منهم يوم الوقف ولو قال على اولادى العوران او النمان كان لهم  
 حاصه دون سبهم لانه على الاستحقاق بوصف لا يشغل عنه صاحبه فصار بمرله  
 الاسم فمصر ذلك الوصف منهم يوم الوقف لا يوم العلة وهكذا الحكم لو شرط هـ  
 الشروط في كل موقوف عليه من اقراره او من الاحاب والله اعلم

هو باب الوقف على اهل منه وآله وحسنه وفيه منقطع النقص ٦

اهل بيت الرجل وآله وحسنه واحد وهو كل من ساسه بآبائه الى اقصى اب له في  
 الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام اسلم او لو لم يسلم فكل من ساسه الى هذا الاب  
 من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل منه (١) والرايه والارحام والانساب كل  
 من ساسه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل اسه والى اقصى اب له في الاسلام  
 من قبل امه فكل من كان من هؤلاء فهو قراه ما حلا ابوه وولد لبطه  
 فاهم لا يسمون قراه فيكون ولد ولده واحدا وحدثه داخل في الرايه وساق  
 ما في ولد الولد والحد من الخلاف في الفصل الآتي فلو قال ارضى هذه صده  
 موقوفه لله عز وجل اذ على اهل بيتي فاذا ارضوا فهي وقف على المساكن يكون  
 العلة للفقراء والاسا من اهل منه ويدخل فيه ابوه وابواه وان سلا وولد لبطه

وولد ولده وان سفل والد كور والامات والصمار والكبار والاحرار والسد فيه سوا  
 والدي فيه كالمسلم ولا يدخل فيه هو ولا الاب الذي ادرك الاسلام ولا الامات من  
 نسبه ادا كان آناوم من قوم آخري وان كان آناوم من ساسه الى حده الذي ادرك  
 الاسلام فهم من اهل منه وعلى هذا الفصل اولاد عماته واولاد احواله ولو فيه  
 سمرا اهل منه تقدمهم وسمرا التي والقمير وب وجود المله من اسمي فل ذلك حرم  
 ومن اقمير روي ولو باخر صرف المله لما رخص بده سن فاقمير التي واسمعي القمير  
 لسارك المقمير حين السمه القمير وب وجود المله بخلاف ما لو باخرت لما منع حد  
 له جماعة من اهل منه فاهم اما لساركون من كان فلهم فيما ناني من المله بعد وجودهم  
 لا فيما كان موجودا فلهم ولو اسمعي كل اهل منه بصرف المله الى المساكن وان  
 اقمروا بعود الهيم ولو وقف المراه على اهل منها لا يدخل فيه ولدها ولا امها الا ان  
 يكون روحها او امها من اهل منها ولو قال ارضي هذه صدقه موقوفه لله عمر وحل  
 ادا على اهل بني او على قرابي ومن تقدم على المساكن يصح الوقف ويكون المله  
 لاهل منه دون راسه لنحوهم في الوحيين جميعا بخلاف المراه فاهم يدخلون في  
 حال اراده المراه دون اراده اهل النسب ولا يعطون ماله ولو قال على عمي واولاده  
 او على اهل بني ومن تقدم على المساكن يصح ايضا لاسحقاق عمه واولاده الوقف  
 في الوحيين جميعا اما باههم واما بآلهم من اهل النسب هم يصم الهيم به اهل النسب  
 وتقسم المله على عدد رؤسهم وعطى لعمه ولاولاده ما اصابهم ولا سبي نفسه اهل النسب  
 لسوهم في حال وسقوطهم في حال ويكون ما اصابهم للمساكن بخلاف ما لو قال على ربي  
 او على عمرو سم على المساكن فانه لا يصح وقد تقدم بوجهه في باب الوقف الباطل والله اعلم  
 وفصل في الوقف على راسه او ارحامه او انسابه او عاله او اهله او اقرب الناس اليه  
 لو قال ارضي هذه صدقه موقوفه لله عمر وحل ادا على قرابي او قال على ارحامي

او انساني او رحى او دى سب مى فاذا امرصوا بهى على المساكن حار الوقت  
 وبصرف لته الى فراشه للوحودى يوم الوقت والى من محدب من فراه اى اذا ولا  
 بدخل فيه ابوا ولا اولاد لصله ويدخل فيه النافله وان سلب والاحداث والحداب  
 من قبل الآنا والامهات وان سلوا ويدخل فيه المحارم وسرهم من اولاد الابان وان  
 سدوا وهذا سدما وعداى حسه سسر المحرمه والاقرب فالاقرب للاستحلال  
 وليس ان الاس والحد من القراه عدان حسه وانى يوسف فلا بدخل وسد  
 محمد هما منها سدحلال وفى الربلى ويدخل فيه الحد والحد وولد الولدى صاهر  
 الرواه وعن اى حسه وانى يوسف انهم لا بدخلون ولو قال على فراشى من قبل ان  
 وامى وكان له فراه من قبل اسه فقط واحرى من قبل امه فقط كان الوقت بين  
 الرهن نصف سوا تساوى المدد او احلف ويكون صف كل فرق بينهم بالسويه  
 لان مراده ان يكون المله لمراسه من الجهتين جميعا لا ان يجمع الراسل ما فى  
 واحد ولو قال على دوى فراشى لا يكون دوو الراه اقل من اسس سدان حسه  
 وعدما يطلق على الواحد ايضا فاذا كان له عمان وحالان يكون المله للمسن وكذا  
 الحكم لو كان له عم وعمه وحالان واذا كان له سم واحد واحوال وحالات يكون  
 النصف للعم والنصف الآخر للاحوال والحالات على سددهم وهذا كله فى قول ان  
 حسه وفى قولهما يكون المله بين الاعمام والمبايع والاحوال والحالات على سددهم  
 ولو قال على اخوى وله ثلاثة اخو مسرفين يكون المله بينهم قال الخصاص وهذا من  
 الحجه على ان حسه فى الممن والحالين ولو قال على فراشى دخل فيه كل مرتبه له  
 صعه اكان او كثيرا ذكرا او ابى مسلما او دما حرا او عبدا والرد والرسول الى المد  
 دون السد بان رد المد وصل السد بطل وبالعكس صح ويكون المله للسد فاذا  
 اعنى بطل المله ولو قال على عالى يدخل فيه كل من كان فى سبه ان يكن ذا

رحم محرم منه ولو قال على اهلى مال اصحابا في العباس يكون العله لروحه حاصه  
 ولكن يستحسن ان يكون لكل من يعول في منزله من الاحرار دون العبد ولو كان  
 له روحان في بلدان يدخل في الوصف كل من يعول في منزله مع المراس ولو قال على  
 اخوتي فاذا ارضوا في على اخوتي من قبل اني وكان له اخوه موقوفون كان الوصف  
 عليهم جميعا ثم يكون من بعدهم على المساكن لانه يستعمل ان يكون عليهم ومن  
 بعدهم على اخويه لانه وهم من حمله الاخوه الموقوف عليهم ولو قال ارضي هذه  
 صدقه موقوفه لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال الى ومن بعده على المساكن  
 تصرف العله لاقرب الناس منه فلو كان له ولد وابوان يكون العله لولده ذكرًا كان  
 او ايتى لانه اقرب اليه من ابويه ثم من بعده يكون العله للمساكن دون ابويه لانه  
 وقف هكذا ولم يقل للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كاتب العله بينهما نصيب  
 ومن مات منهما اسفل نصيبه للمساكن لعدم حمله نصيب من مات منهم لمن سقى  
 ولو كان له ام واخوه يكون العله لأمه دون اخويه لكونها اقرب اليه منهم ولو كان  
 له ام وخذل اب كاتب العله لأمه ولو كان له خذل اب واخوه يكون العله للخذل على  
 قول من حمله منزله الاب وعلى القول الآخر يكون العله للاخوه لان من اربكص  
 مع الواف في رحم او حرج منه من قبل كان اقرب اليه ممن كان منه ومن الواف  
 حائل ولو كان له اب وابن ابن يكون العله لأمه دون نافلة لكون الاب اقرب اليه  
 منه ولو كان له بنت وبنت وابن ابن يكون العله لبنت الابن لانه اقرب اليه منه  
 لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوصف ليس من  
 قبل الميراث ولو قال على اقرب قرانه مني وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم  
 في الوصف اد لا يقال لهم قرانه

في فصل في بيان الاقرب من قرانه في لو قال ارضي هذه صدقه موقوفه لله عز وجل

انذا على افارنى على ان سدا ما فرهم الى نسا او رحا فمطى من الله ما نكمه  
 لظعامه وكسونه في كل سنة ثم مطى من بله في العرب كدال و هكذا حتى شهي  
 الطون ثم ما فصل عنهم بصرف للساكن كان الوصف صححا وبصرف طيه على  
 ما شرطه فلو كان له احوان او احان احدهما لآلوه والآخر لآله سدا عن لآلوه ثم  
 عن لآله وحكم اولادهما حكهما ولو كان احدهما لآله والآخر لآله سدا عن لآله  
 عند انى حسه وعن انى يوسف ومحمد هما سوا لآله قد اركص مع الاح لام في  
 لطن الام ومع الاح لآل في صلب الاب ولو اجمع لآله من الاحوه والاحواب  
 مسرفين بحرى الخلاف والباقي والباقي ان فصل عن الاول منى من الله وحكم  
 العروع حكم اصولهم اذا اجمعوا مسرفين ولو كان له لآله اعمام وعمات مسرفين او  
 لآله احوال وحالات كدال كان من لآلوس اولى من لآل والآخر هما سوا ومن لآل  
 اولى من الم لام اولآل كمنكسه والم او العمه لآلوس مقدم على الحال او الحاله  
 لآلوس على قول انى حسه وعلى القول الآخر هما سوا ومن لآل مهما اولى من  
 لآل قول انى حسه وفى قولهما هما سوا وحكم العروع اذا اجمعوا مسرفين حكم  
 الاصول وعند انى يوسف ومحمد فراه من حبه امه وفراه من حبه امه سوا  
 دكورا كانوا او انا او حلطس وهدم الاقرب فالأقرب منهم عملا لشرط الواجب  
 ولو كان له اح لآل او لام وان اح لآلوس هدم احو على ان احه لآلوه وان  
 الاح لآل مقدم على انى الاح لآلوس ولو كان له عم لآلوس واح لام كان الاح  
 مقدما واولاد الاحوه ولولام وان سدوا هدمون على الاعمام والعمات ولولآلوس  
 فلا مطى ولد الخد حتى مرع ولد الاب اعطا وهكذا كلما ارفع الى من لا مطى  
 من فوه حتى مرع هو ولسله اعطا او موبا ولو كان له خد لام واسه اح لام كان المبد  
 سد انى حسه اولى وعندهما اب الاح من الام أولى ولو كان له اب اح لآلوس

اولاب و حد لام كان الحد عند اني حسنه اولى وعد اني يوسف بن الاح اولى  
 و بن النب مقدمه على الحد اني الام و بن النب مقدمه على بن النب الان  
 و بن النب كان النب انحدب الام او احلف و بن النب مقدمه على عمه اسه  
 ولو لآتونه و حاله مقدمه على بن عم اسه و بن حاله مقدمه على حال اسه قال  
 الحصاص فان رثك عما وعمه و حالا و حاله فعلى مذهب اني حسنه ان نصف المله  
 للم و النصف الباقي بين الممه و الحال و الحاله الاما و على قول اني يوسف و محمد المله  
 بنهم جميعا بالسويه و ان رثك عمه و حالا و حاله فالمله بنهم جميعا في القولين و سمي  
 ان يحمل الم في الصورة الاولى على انه لا يورث و الوارث لآب او لام و في النسخه على ان  
 الكل لآب او لام حملا للطلاق على ما ذكره هو و غيره مفصلا من مقدم دي الا يورث  
 من الجنس على دي الآب م م ا و ن مقدم الامام دي الآب على دي الام والله اعلم  
 و فصل في اسباب قوم مباركه الفراغ فيما وقف عليهم و لو قال ارضى هذه  
 صدقه موقوفه على فراشي من حبه اني و ن حبه امي كاتب الوقف سلمهم جميعا  
 و تقسم المله بنهم على عدد م يسوي فيها العي و القبر فلو جاء قوم الى القاضي و قالوا  
 نحن من فراشه الواقف و جعدهم المدروهون ن فراشه بامرهم القاضي باسباب فراشهم  
 منه بالنسبه و الحصر في ذلك وصي الواقف او هو ان كان موجودا و لو كان له فراغ  
 مدروهون ثم اعترف بفراغ آخر لا يورث امراره عليهم الا ان يكون عند صدقه  
 الوقف و لو لم يكن له وصي اقام القاضي للوقف فيما و له حصصا لمن يدعي انه فراغه  
 الواقف و لو احصر للمدعي و ارب الواقف و ادعى عليه لا يكون حصصا الا ان يكون  
 فيما على الوقف لانه حرج عن ملك الواقف و لم يدخل في ملك الوارث فكيف  
 الامر منه الى القاضي له يوم و لآله و بشرط لقول سباده اليهود ان شهدوا  
 و سبروا الفراغ فاداسدوا بانه اخوه لا بد ان شهدوا بانه لا يورثه او لآله او

لانه لان القاضي لو قبل ما قل ذلك لمضى له منب مجهول ولا ينسب له ذلك وكذلك  
 في الم والحال وان الم وان الحال فاذ كانت كونه فرسا وسهدوا انهم لا يملكون  
 للواقف فراس غير هؤلاء فسميت العلة حثتد منهم على عديم فلو سئل القاضي ان  
 يسأل اليهود انهم لا يملكون له فراس سرحم امرهم بالاد الله فان لم يردوا على  
 من سهد لهم بذلك وطال الامر نسحق ان نرى العلة عليهم وواحد منهم كفلا  
 مما يدفع اليهم فان افام مدعى العرايه ساهدين مسهدان القاضي القلان اسهدهم  
 انه قضى لهذا بانه قرب فلان الواقف ولم يصرر سنا نسحق احارها وحملها على  
 الصحة ولو كان الاوصا جماعة مكى بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضي  
 لرحل بانه فراه الواقف ثم حصر اسه وافام منه انه ان المحكوم له كما ذلك  
 لا سيعمل الرقب والمرأ واسها والحد وولد وولد وان سئل كالحل واسه في حكم  
 الحاكم ولو حكم القاضي لرحل بانه فراه الواقف وقصر اليهود فراه لانيه ثم حا  
 آخر واتم منه انه احو المصفي له من اتيه قضى له بها كذلك ولو فسروا فراه  
 بانه لاسه وافام الآخر منه انه احو الملب لاسه قضى له كذلك وهكذا حكم فراه  
 الام ولو قضى لرحل بانه عم الواقف او حاله مسلا وفسروا حاله ثم حصر لرحل  
 وادعى عليه انه فراه الملب وافام على ذلك منه سلبها القاضي ان كان المصفي له احد  
 من الواقف سنا والا فلا لعدم كونه حصيا وهذا استحسان وفي الناس عمل مطلقا  
 وان سهد اس الواقف لرحل بانه فراه الواقف وفسراها فلب السباه ودخل في  
 الواقف ولو سيد رحلان من صحب فراسما من الواقف لرحل انه فراه وفسراها  
 فلب ان عدلا ودخل معهم في الواقف وان لم يصلها القاضي لعدم ظهور عدائتها  
 حار لليهود له ان سارك الساهدين فيما سوبهما من العلة مواحد لهما وعمها  
 ولو سهد العرايه بعضهم لبعض فان سهد اسان لاشن فالعرايه وسهد المسهود لهما



للساهدين بالفراشه لا تسهل السهاده والله اعلم

في فصل في الوقف على فراه وكمه اسائه وما سئل بذلك لو وقف رجل  
ارضه على الفقراء من فراه او على من اضر منهم فاتب رجل فراه منه وقهره  
دخل في الوقف وقال محمد لو قال على من اضر من فراه يكون الله لمن كان  
عاسم اضر وساقه اسراط مدم المي ولو قال على من احاح من فراه في  
لكل من يكون محاحا وقف وحوود الله سوا كان عاسم احاح او كان محاحا من  
الاصل و له المسكن والعصر ولو وقف على فراه فراه وكان منهم يوم عىء الله  
فهر فاسمى او مات قبل احد حصه منها كان له حصه لسوء الملك له وقف  
عنها ولو ولدت امراء فراه بعد محها لافل من سبه اسهر لا تسحق منها سنا  
لان مسحقها هو الفقير ب فراه والخل لا بعد فقرا اد الفقر الحاحه وهو غير  
محاح الى مى فصار غير له المي من فراه وقف عليها بخلاف ما لو وقف على ولده  
او وقف على فراه حاب المراه بولد لافل من سبه اسهر من يوم محها فانه تسحق  
حصه منها لعلقه الاستحقاق بالنسب ذكره هلال رحمه الله واذا وقفها على فراه  
فراه ولم يسم له سبه حتى حاب عليه اخرى وكان نصيب كل واحد من كل له  
نصاها استحقوا الكل ان دفع البهم الملبان معا والا لا تسحقون الناسه لصروورهم  
اعسا نصص الاوى الا اذا نصص وكذلك لو وقف رجل على الفقراء من ولد ريد  
ان عبد الله ووقف آخر على الفقراء منهم ايضا حاب عليه الوعس استحقوا الكل  
ان دفع الملبان البهم معا مطلقا والا فاب كان المدفوع البهم اولا نصاها نصاها  
لا تسحقون الله الاخرى ويكون للساكن وان كان اقل من نصاب استحقوا  
الاخرى ايضا ولو قال كل من الواقفين على ولد ريد مطى كل فقير منهم بونه من  
عنه هذا الوقف حاب الملبان معا تسحق كل فقير من سبه كل وقف فويا وان

حاب احدهما قبل الاخرى واحد منها كل واحد منهم فونه ثم حاب الاخرى  
 لا يستحقون منها فوبا آخر فان كانوا قد انصفوا بعض ما احدثوه من الاولى احدثوا  
 من الثانية فوبا آخر وهكذا الحكم في وقف الرجل الواحد ارضين بعدد بخلاف  
 ما لو وقف ارضين بوقف واحد على هذا الوجه فانه لا يسحق كل قصر سر بوب  
 واحد ثم القصر الذي يحور له الدحول في الوقف على القعرا هو الذي يحور له احد  
 الزكا على ما بين في موضعه من كتاب الزكا وكيفية انساب القعرا ان شهدوا به  
 قصر لا يعلوب له مالا ولا عرضا مخرج ملكه اياه عن حال القعرا فادا شهدوا له  
 هكذا دخل في الوقف واحتمال ان له مالا ولا يعلوب به لا قصر في سهادهم لانه  
 ليس عليهم ان يعلوا السب وانما عليهم ان يهدوا ما ينظر لهم من امر كائنات  
 القاصي قصر المدنون ولو كان لسب القصر ولد عصى محب بعضه عليه لا يدخل في الوقف  
 وادام لم يعلم القاصي ان له ولدا حلقه انه ليس له احد محب بعضه عليه فان حلف دخل  
 فيه والا فلا وساقى تمام القروع فيما مله فان شهد له رجلان بالقصر بعد ما حاب العلة  
 لا يدخل فيها وانما يدخل في محب منها بعد السهاد الا ان شهدا له في وقف  
 وسدا قصره الى زمن سابق فانه بعضي له بالاستحقاق من مئذ الزمن الاول وان  
 طال \* رجل ليس من قرانه الواقف ولكن اولاده من قرانه محور له ان سب  
 قصرهم وقراهم منه اذا كانوا صغارا وانما الكفار العقلاء عليهم انساب قراهم منه  
 وقصرهم ووصى ابيهم في ذلك كابيهم ولو لم يكن لهم وصى وكان لهم ام يحور لها ذلك  
 ولو لم يكن لهم ام وكانوا في حجر احمهم محور له ان سب ذلك استحقاقا وكذلك  
 الم والحال وهو نظير الاصط في قول الملقط الهمة له واذا انت وقصرهم وقراهم  
 وكانوا في عالة عنهم او حالهم يدفع اليه ما صار لهم من العلة ان كان موصلا له وبور  
 باساقها عليهم والا يدفع الى امن وبور فان سبها عليهم واذا انت القرب قصره

بالنسبة الى وقف مرسه ريد ملا من مرسه في حق كل وقف من افاربه على مرسا  
 الافارب ويسمى مسجعا الى ان سب انه اسمى طالب المده او قصر في القاس  
 وفي الاستحسان تكلف سبودا على مرسه في هذه الحاله ان طالب قال نعم اهل  
 الوقف للقاضي ان هذا اصاب مالا صار به عسا وطلبوا منه ان يحمله على ذلك  
 بحلقه بالله ما هو اليوم عى عن الدحول معهم في الوقف ولا يحمله انه ما اصاب  
 الا صار به عسا لاحتمال انه اصابه ثم اضر واذا مات القاضي الميت للعمر والعرايه  
 او عزل تكلفه اقامه منه عند القاضي الثاني ان الاول اصاب مرسه وعرايه من  
 الواقف ولو عارضه منه القهر والمعنى يهدم منه المعنى لانها منه ولو طلب معلومه  
 عن مده ماضيه وهو عى وقف الطالب وقال انما استعنت الآن لا عطى ساعما  
 مضى ما لم يتم منه على ما قال من حدود الاستعنا وهذا استحسان رى القاس  
 بسى ان يكون القول بوله والله اعلم

فصل في الوقف على الصلحاء من مرسا او الافارب او الافارب او الاحواح  
 فالاحواح منهم لو قال ارضى هذه صدقه موقوفه لله عز وجل ائدا على الصلحا  
 من مرسا مرساى من ندم على المساكن صح الوقف واستحق عليه من مرسا  
 مرساى من كان مسورا ولم يكن مهوكا ولا صاحب ربه وكان مستقيم الطرعه  
 سلم الناحه كامن الادى فليل السركس بمعار للسند ولا سادم عليه الرجال ولا  
 عداا للخصاص ولا معروفا بالسكدت بهذا هو الصلاح عداا وميله اهل العفاف  
 والحر والنصل ومن كان امر على خلاف ما ذكرنا فليس هو من اهل الصلاح  
 ولا العفاف ولو قال على مرساى الافارب فالافارب ومن ندم على المساكن بصرف  
 المله كلها للافارب فالافارب من مرساى واحدا كان او اكر منهم بالسويه واذا مات  
 الافارب اسهل الوقف الى من يله وهكذا كلما اصرص بطن شغل الى من يله الى

آخر الطون فادام سى منهم احد يكون العلة للساكن وهكذا الحكم لو قال يعطى  
 لثلاثة لافرب الناس الى ساء او رجما لافرب فالافرب او قال الادنى والادنى فل  
 الحسن فى رجل اوصى ثلث ماله للاحوج فالاحوج من فراهه وكان فى فراهه من  
 ملك مائة درهم مالا وفهم من ملك اقل منها ايه يعطى ذو الاقل الى ان ينصرف  
 ماله ثم يسمى الباقى منهم جميعا بالسوية قال الحنفى رحمه الله والوفى عدى ميرله  
 الوصيه ولو قال على ان سدا بالافرب فالافرب من فراهه فراهى يعطى من العلة  
 ما نصه يعطى لافرب منهم مائتى درهم ثم الذى له كذلك الى آخر الطون وان  
 فصل سى يكون منهم وان تصرف العلة سدا بالنظر الاعلى يعطى كل واحد  
 نصيبا ثم ومن كذلك انى ان ينهى العلة صح الوفاء ويصرف العلة على ما شرط ولو  
 قال على ان سدا ما فريهم الى ساء او رجما يعطى من ثلث هذا الوفاء فى كل سه  
 الب درهم ثم يعطى من ثلثى كل سه تسع مائة درهم ثم من ثلثى كل سه مائة  
 درهم وعلى سه هذا النص الى آخر الطون يصرف للنظر الاعلى الف م وم على  
 ما شرط الى ان ينهى العلة ثم محرم من لم يصل له سى ومما راد من العلة مما قال  
 الوفاء يكون للساكن لاسمسا الاقارب اسى لهم ولو قال على فراهه فراهى  
 لافرب بالافرب سدا ما فريهم اليه نظما يعطى كل واحد مائتى درهم ثم يعطى الذى  
 له كذلك حتى يفرغ العلة وهذا استحسان وفى الفاس يعطى العلة كلها للنظر  
 لافرب منه ولا يعطى لمن بعده سى حتى يفرغ لافرب ذكره هلال ولو حمل  
 ارضه وقتا على فراهه ثم من سده على الساكن وكان له اقارب فراهه فراهى  
 اعسا وللأعسا اولاد لاصلاهم كزار وصغار دكور واناب والكل فراهه يعطى  
 العلة لاقاربه الثغرا ولاولاد الاعيا الذكور الكبار القادرس على الكسب دون  
 الزمى والصغار والاناب الكبار لفرص سقهم على آناهم فلا يدخلون فيه وماله

لو كان الاب فقرا واسه عى ولو كان للاولاد الكبار القمرا اولاد صغار فقرا  
 لا يطلوب ساس الوصف لوجوب معهم على حدم ذكره الحصاص وهلال  
 وهكذا الحكم في المراه الموصره اذا كان لها اولاد كبار وصغار صرا وهم افارب  
 الواف ولو كان للواف فراه فقيره وروحها عى لا يحرص لها سى من سله الوصف  
 لساها عى روحها ولو فالفكس يحرص له لعدم عاه سها ولو كان له فراه فقيره  
 ولها اح واس اح او حال موثر يدخل في الوصف وان كان يحرص لها النفعه عليهم  
 والاصل ان الصبر انما بعد عسا عى اوبه او حديه من جهة اوبه فقط وان الرجل  
 الفقير والمراه الفقيره انما سدان عيين عى فروسها وروحها فقط ولا بعد الفقر  
 عسا عى عيرهم من الفراب قال الحصاص وهذا مذهب اصحابنا ورحمهم الله سم قال  
 الصواب عدى وبالله التوفى انه يحب ان يعطى هؤلاء وان كان يحرص لهم النفعه  
 على احد ممن يلزمه معهم لاهم قالوا ان للرجل ان ياحد من الزكاه اذا كان له  
 منزل وحادم ومبايع يب لا فصل فيه سم قال ولا يقول ان فقرا يكون عسا عى  
 عيره والى صلى الله عليه وسلم يقول كل دى مال احى عماله من الناس اجمعين ورد  
 هلال بما حاصله ان امر الناس على خلافه لا ما را ما الناس لم يحوروا في كلامهم ان  
 يقولوا اولاد الاساء من الفقرا ويصوبهم الى عى آلهم فكان العى سدهم على  
 ذلك ويحور وصاناهم على ذلك ويوفرهم على معاشهم الى رى ايهم ارادوها والله اعلم  
 هو فصل في وصف دار على سكى اولاده سم على المساكن وسان من طله المرمه  
 لو قال رجل دارى هذه سده موقوفه لله عمر رجل ادا على ان يسكنها ولدى  
 وولد ولدى ونسلى اديا ما ساسلواهم من سدهم يكون سها للمساكن صح الوصف  
 ويكون سكاها لاولاده واولاد اولاده ما هى منهم احد ولو لم سى منهم عر واحد  
 واراد ان يورحها او ما فصل عنه منها لس له ذلك وانما له السكى فقط ولو كبرت

اولاد الواف وصاف الدار عليهم (١) ليس لهم ان وحروها وانما سقط سكانها  
على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكانها ويكون لمن بقي منهم قد  
كانوا دكورا وانما اراد كل من الرجال والنساء ان يسكنوا معهم نسام  
وارواحهم معهم وحسبهم حار لهم ذلك ان كانت الدار ذات معاصر ومخروطة  
على كل واحد باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان يسكن فيها الا  
من حمل لهم الواف السكى دون سائرهم من نساء الرجال ورجال النساء ولو حمل  
سكى دار لسانه دون المذكور كانت لسانه لصله فقط ولو كان لمن ارواح كان  
الحكم بينهم كالمقدمة ولو عم سكانها لسانه وصاف اولاد وان سقطت كانت السكى  
لكل اثنى من ولده وولد ولد ولسله اذا قسم سكانها بين على عددهم ومن  
مات منهم سقط حصها وكذلك من روح منهم وحرق مع روحها فان طلبها  
او مات عنها وعادت عاد حمها السكى ولو سرت ان من روح من فلا سكى  
لها سقط حق من روح من لم لا تعود حمها وبه او طلائها الا ان سرت ان  
من مات روحها او طلبها عاد حمها السكى وعلى هذا لو كان مكاتب الناس  
امهات اولاد ولو سرت مقدم بطن الى بطن كان كما سرت ولو سرت سكانها بعد  
امراضهم او بروجهم المذكور من اولاده واولاد اولاد اذا ما سألوا كان كما  
سرت ولو حمل سكى داره لولده من من سرت لرحل نفسه ليس لولده ولا لمن بعده  
ان يسكن سرت فيها الا بقرينة العارية دون الاحارة لان العارية لا توجب حمها  
للمسعر وهو غير له صفت اصابه بخلاف الاحارة فانها توجب حمها للمسعر وهو لم  
سرت له فلا محور وهي بقرينة الوصية بخدمة العبد في ستم حوار الاحارة ولو حمل  
سكانها لو احد بعد واحد يكون مرمها راصلاحها على من بذاته الواف بالسكى

وقال له ربما مره لاعى عنها وهى ما منع من حراها ولا لمره اريد من ذلك ولو  
 ورر الاول حطاطها او ادخل حدودها فى سقتها بدلا عما انكسر منها ثم مات واسفل  
 الدار الى الثانى يكون ذلك لورثه الاول وقال للثانى ان سب فادفع اليهم فمه ذلك  
 ويكون ملكا لك والا توجرو بدفع اليهم فمه ذلك من الاخره ثم سود سكاها اليك  
 ولو اهدمت وقال الاول انا اهدى واسكها كان له ذلك واذا مات يكون السا لورثه  
 وقال لهم ارفعوا ساكم عن الدار وحدوده والقرى بين هذه وبين ما قبلها ان ما رم به  
 لا يمكن تخلصه او عمده الا بصرر بخلاف السا فان كله لهم فليهم احده وليس للثانى  
 ان يملك السا فمعه يدون رصاصم ولو حصصها الاول او طين سطوحها ثم مات  
 لا يرجع ورثه لى لان ما لا يمكن احده هو فى حكم الهالك الا يرى ان رجلا  
 لو اسرى دارا وطين سطوحها وحصصها ثم استحب لى له ان يرجع فمعه ذلك  
 واعا يرجع من الدار وعما يمكن هدمه وسلمه اليه ويرجع فمعه مسا على الباع  
 لكونه معرورا ولو امسح من له السكى من مرهها اخرها القاصى ورمها من اخرها  
 ثم اذا استتب رد الى من له السكى وهكذا الحكم اذا صار للسكى ثوخر  
 ورم من ستمها وما فصل منها يكون لهم ولو امسح احد الموقوف عليهم من الترميم  
 بضم الدار وبوخر بضمه مده يحصل بها قدر ما سواه لو دفع من عند ثم بعد ذلك  
 رد اليه بضمه ولو قال حبل سكاها لزيد مده حياته ان سا سكاها وان ساء اخرها  
 واحد عليها وله ان يحمل سكاها الى ساء من الناس بفعل ذلك كلما راء واذا مات زيد  
 ومن حمل له زيد السكى بوخر ويكون عليها للسكى صحيح وكان لزيد ان يحمل سكاها  
 لنوم بعد قوم وليس له ان هو من لى ما فوض اليه الا لى شرطه له عند الوفا ولو  
 كان الموقوف عليهم مريين حمل الموقوف المذكور لواحد منهم بضمه احص به ولو  
 حمل سكاها لرجل معين من مده لسانه او امهات اولاد صحيح والله اعلم

﴿ باب الوفاء على العلوه او التعلين في سداد او المدونة الفلاسه ﴾

اذا وفت على للتعلين فان كان على معلى ما سبها كمقداد مثلا وكان مقسم محفل  
الى القضا لكنه سئل تكب العلم فما عالج الى لا يحرم وطعنه لانه نوع تعلم وان  
كان لا يسئل اصلا لا يسحق سبها فان حرج منها مسير ملاه امام بقال وطعنه  
لانه مسافر وان حرج الى ما دوسها فان مكب حجه عسر يوما فكذلك لا سبها  
طوله وان مكب اقل منها فان حرج لى له منه بد كالبر محرم وان كان لما لا بد  
له منه كطلب القوت لا يحرم لا سبها منه سبه سبها بما لا بد له منه وان كان الوفاء  
على ساكني مدرسه سبها لا يسحق الا من جمع بين السكى والتسبه لآب السكى  
مسروده اعطا والتسبه مسروده دلالة وعرفا السكى لا حق فيها الا ان ماوى الى  
سب من سبها مع ائانه وآلات السكى فان كان سبه فيها سبها ربييت خارجها  
للغراسه لا يحرم لانه لا يحل بالشرط وان قصر في التسبه سبها واسئل سئل آخر  
فان كان محال بعد من سبه المدرسه روى والا حرم ولو وفت على العلوه الساكن  
بلخ مثلا وحفل لهم سبها من الوطيه ومهم من سب عن البلد سبه او نحو ذلك ذل القفه  
او بكر البلخي من سب مهم ولم سب مسكه ولم يحد مسكنا آخر فهو من سبها بلخ ولا  
سئل وطعنه ولا وقته قال وذال المسئلة على حوار الوفاء على حى هاسم كما محور الوصفه  
لهم ولا محور صرف الركاه السهم هكذا قاله القاضي الامام ابو عبد الله يوسف رحمه الله

﴿ باب الوفاء على قوم سدد من سب على بعض او على رجلين و يحفل ﴾

﴿ لكل واحد سبها معا او على ورثه فلان ﴾

لو قال ارضى هذا صدقه موقوفه لله عز وجل اذ اعلى ريد وعمرو ما ساسا و سددما  
على المساكين على ان سدا ريد فمطل على سبه هذه الصدقه في كل سنة الب درهم





الا ترى انه لو قال تحرى عليها في كل سنة على فلان وفلان لفلان من ذلك الثلث  
 وسك عن فلان الآخر ان الثاني يكون له اصله قوله سالى وورثه ابواه فلامه  
 الثلث ولو قال تحرى عليها في كل سنة على ريد وعمرو لزيد من ذلك مائة درهم  
 وسك عن الثاني يكون لزيد مائة في كل سنة ويكون الثاني مبالعمرو فان حاب  
 العله مائة فقط كاستزيد ولا سى لعمرو ولو قال ارضى هذا صدقه موقوفه لله عز وجل  
 على ورثه ريد ومن بعدهم على المساكين صح فان كان له جماعة من الورثه يكون  
 العله بينهم على سدهم الزوجه والا سى كالتدكر فلو رلوا فاللوت الى واحد او كان واحدا  
 من الاسدا اسحق النصف والنصف الآخر للمساكين ولو قال على ورثه فلان على  
 قدر ميراثهم منه وكان فلان حافلا سى لحم ويكون العله للمساكين لاهم لاسموا  
 ورثه الا بعد موته ولاهم قد حوون قبله فلا يكونون ورثه فان مات من ورثه  
 رجع العله اليهم على قدر ميراثهم منه ولو كانت سائلة فاستحقاقهم على نفسه كما لو رل  
 احسن لايوس واحسن لام وحد ومن مات منهم يكون حصه للمساكين ولا ترد الى  
 من سى لاسلامه خلاف الشرط وانه لا يجوز فلو مات من ام واحوس يكون تسخير  
 مسئله من اتى عشر للام سهماء ولكل اح حصه فمحمل له الوفاء كذلك ولا تنه  
 القسمة وب احد الاحوس الى الاملاط لكونه خلاف ميراثهم من مورثهم ولو قال  
 على ريد وعلى ورثه عمرو على قدر ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين يكون  
 العله بين ريد وورثه عمرو على عددهم فاذا كانت ورثه عمرو اسن وانس قسم العله  
 على خمسة اسهم لزيد مسا سهم وارسه لورثه عمروم قسم بينهم على قدر ميراثهم  
 منه للتدكر على حفظ الاميين فان حدث لعمرو بعد موته ولد كان حملا دخل مع  
 الورثه في العله ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرد الى من سى لما قلنا من

الاسلام (١) ولو قال بين رد وورثه عمرو على قدر مراهيم منه استحق رد  
 النصف وورثه عمرو النصف وذهب منهم على ثلث مراهيم منه ولو قال على رد  
 وورثه عمرو ولم يذكر قوله على قدر مراهيم منه فثبت العله على رد وورثه عمرو  
 على عددهم فاذا مات احد من ورثه عمرو سقط سهمه وذهب العله على رد ومن بقي  
 من الورثه ولا ينقل نصبه الى المساكين لعدم المانع من الاستعمال اللهم ههنا واذا  
 مات رد ينقل حصه المساكين لا اليهم لاسراجه عنهم عما وقف عليه ولو قال على  
 رد وعمرو ونسبه ليس لولد رد من العله شي وانما هي لرد وعمرو وولد عمرو  
 لاصافه الولد اليه ولو قال على ولد رد ومن بعدهم على المساكين تكون العله لولد رد  
 ولو كان واحدا ومعهما حذو لرد من الولد يدخل في الوقف ومن مات منهم بصر  
 سهمه لمن بقي لا للمساكين لانه انما حظه لهم بعد ولد رد فاذا اضرصوا بصر العله  
 للمساكين (٢) ولو قال على ولد رد وهم عمرو وكرواحد ومن بعدهم على المساكين  
 فذكر بلبه مثلا تكون العله لهم فقط ولا شيء لمن بعدهم من ولد ومن مات منهم  
 تكون نصبه للمساكين لانه لما عدتهم صار كل واحد منهم مفردا عن غيره عما وقف  
 عليه فيكون بعده للمساكين ولو قال على رد وعمرو وبكراندا ما عاسوا ومن مات  
 منهم عن ولد لصله او ولد ولد وان برل كان نصبه لولد يكون العله بينهم ومن مات  
 منهم عن ولد ينقل ما كان محصه الى ولده وولد ولد ايدا ولو قال وكل من مات  
 من اهل هذه الصدقه ورك واربا كان نصبه منها لورثه على قدر مراهيم منه ينقل  
 كل ورثه فلو مات عن بنت واحوه واحواب كلهم لا يورث او لا يكون نصف  
 حصه لثنته والنصف الآخر بين احوته للذكر مثل حظ الانثى ولو حمل ارضه

(١) طلب قال بين رد وورثه عمرو يكون لرد النصف ولورثه عمرو النصف

(٢) مطلب قال على ولد رد ومن على المساكين وكانوا عددا الخ

صدقه موقوفه لله عز وجل انما على ربه وعمره ولدي بكر ومن مات متهما عن ولد  
اسئل بصدقه الله وان مات عن غير وارث كان نصيبه مردودا الى الباقي منها حار  
الوقف فلو مات احدهما ولم ير له سوي احده لا رد الله نصيبه بل يكون للساكن  
لموته عن وارث ولو لم يكن احدهما من رب الآخر ومات احدهما عن ~ وارث  
اسئل بصدقه الى الآخر والله اعلم

هو فصل في الوقف على قوم على ان يفصل او يخص او يحرم من سا مسم او يدخل  
معيهم من سا وي ان يصمه او يعطيه لمن سا من الناس ~ لو قال ارضي هذه  
صدقه موقوفه على بي فلان على ان لي ان افصل من سبب مسم ومات قبل ان  
يفصل بمصهم على بعض كتاب العله منهم على السوية لعدم اتصال التفصيل احد  
مهم فان قال فصل فلانا عطيت له كل العله لم يصح لانه محصن وليس سبب  
ولا بد ان يعطى لكل واحد مسم سا م ربه من سا مسم ما سا من قتل او  
كسر مطلقا او مد مسمه ولو راد وقال على بي فلان ويسلمهم وفصل واحد منهم  
وولد وسله انما ما ساسلوا حار وكان ذلك له ونسله انما وليس له الرجوع فيه لان  
التفصيل يلحق باصل الوقف حسب اسراطه فيه ولو فصل واحدا نصف له منه  
ملا حار ويكون اسو شركاه فيما يحدث بعدها وتعود مسنه التفصيل الله ولو قال  
فصل فلانا على احويه نصف العله وكانوا ياربه اسحق المصل نلسا واحوا نلسا  
لان النصف صار له بالتفصيل والنصف الآخر هم منهم اثلاثا لنساوهم فيه فكون  
لكل سدس والنصف مع السدس نلسا ولو قال لسبب اس ان اسلى لى فلان  
سا من العله واعطيتها لمرهم بطلب مسنه في التفصيل وصاربت منهم جمعا لانه  
يحمل لعمه مسنه عرهم واذا قال لسبب اس ان اعطى ولد فلان وسله فمدا نطل  
مسنه التي شرطها في التفصيل الا يرى ان رجلا لو قال اوصيت ثلث مالي لى

فلان على ان الوصي ان يفصل بعضهم على بعض فعلى الوصي لسبب ادى ان اعطى  
احدا منهم من هذا الثلث مسا ان مسئبه قد نطلب وصار الثلث بينهم سوا فالوقف  
كذلك وادا قطعها واعطاهما صار كانه لم يشرطها في اصل العقد ولو قال على ان لي ان  
احص عليها عن سبب منهم حارله ان يحصها بواحد منهم مطلقا او مده معه  
وبواحد مده واحد وحارله الفصل ايضا وليس له الرجوع بعد ذلك وادا حصها بواحد  
منهم ثم مات قبل الوافى عادب مسئبه لانه انما حص الرجل عليها حياته فمقطع  
مسئبه في الاحصاء حياته فادام مات الرجل مسئبه في الاحصاء على حالها  
قال هلال وهذا عدى عمر له الذي قال قد اخصصت له هـد السه فلانا فادا  
انقص السه سادب مسئبه في الاحصاء وان مات مده يكون العله بين من بين  
منهم ولو قال على ان لي ان احرم او اخرج من سبب منهم ثم مات قبل ذلك يكون  
العله بينهم جميعا وان اخرج واحدا منهم او اخرجهم الا واحدا منهم مطلقا او مده  
معلوه صح وليس له حرمان الجميع فاسا وادام مات من في منهم او اخرجهم كلهم  
سا على الاحسان يكون العله للمساكين وليس له ان ينفقها اليهم لانه لما حرهم  
عليها ابدا فعد حرج من ان يكون لهم وانقطع مسئبه فيها وصار للمساكين  
ولا ان ردها عن ذلك لان فله حصل عن مسئبه مسروطة في عند الوقف فكانه  
لم يسم احدا من أولئك ولو قال اخرج فلانا من عليها فان كان فيها له موجوده  
وف الاخراج حرج منها فقط والا كانت حارها ابدا والخصص كذلك ولو قال  
اخرج فلانا وفلانا قال اخرج فلانا لاني فلانا او قال لي فلانا صار اخرج  
ولو قال اخرج فلانا او فلانا حرج احدهما والساان اليه وله اخرجهما لعماء مسئبه  
فيها وليس له اهماهما لخرج احدهما لانه ويحرج على الساان فان مات فله سهم  
العله على عدد من لم يحرجهم وبصر لها سهم واحد وقال لها ان اصطلحها كان

لكما والا فهو موقوف اندا الى ان يصطفا وكذلك لو قال حصص بها فلانا او فلانا  
 اندا له ان يبين من حصصها وان مات فلا سان كات لهما كما وصفا ولو قال على  
 ادخل معهم من سب حار له ان يدخل معهم من سا لو سا وليس له ان يخرج  
 منهم احدا لعدم شرطه انا وله ذلك مطلقا ومده حقه ولو قال ادخل فلانا  
 فلانا صاروا داخلين ولو قال ادخل فلانا او فلانا دخل أحدهما وليس له حرمتهما  
 فصر على اليبس وحكم الموت فلا سان كما تقدم ولو قال ارضي هـ صده موقوف على  
 سى فلان على ان لى ان اعطى لثما من سب منهم ثم جعل لواحد منهم كلها او  
 بعضها مطلقا او مده معصه او رسم فيها واحدا بعد واحد او سب بعضهم على بعض  
 حار وليس له تغيير ما فعل ولو جعلها لواحد منهم مده فصب او مطلقا مات ما در  
 مسده وان قال لا اسا ان اعطيا لهم بطلب مسده وكات سهم بالسويه ولو  
 وصمها في عرقم كان قوله باطلا وهى سهم فاسا وى الاستحسان مسده مافه هم  
 ولو مات سوا فلان كلهم قبل اب سى لاحد منهم ساسا من العله بطلب مسده  
 لمزيد اناهاهم وصارت للمساكن ولو اب الواف قبل ان سعى لاحد منهم  
 سا كات العله سهم بالسويه لا سطا بها وبه ولو قال ارضي هـ صده موقوف  
 سر وحل اندا على ان لى ان اعطى لثما من سب من سى فلان صح الوقت والسر  
 وله ان يجعل لثما من سا منهم كما قدم الا انه اذا قال لا اسا ان اعطى لثما  
 لاحد منهم ولكى اعطيا لغيرهم بطل مسده فى استلها لهم ولا مشه له فى  
 الاعطاء للميرثين فكون العله للمساكن وكذلك ان مات قبل ان ياتها لم  
 يكون للمساكن لانه لما قال صده موقوف لله سر وحل اندا سم قال على ان لى او  
 اعطى لثما من سب من سى فلان كات وصفا حاروا وكات على للمساكن سوا  
 ان سا فى العله ومسده فى صرفها من المساكن الى سى فلان حاصه فان حاروا

اللهم حار وان سا عزم او مات قل ان يوجد منه منه كاب للساكن لذكر  
 انهم في صدر الوفاء وانما قوله على ان اعطى عليها من سب من بي فلان منا فان  
 استنهاصح والا فالوف للساكن ولو سامم م مات منهم احد حار له صرف  
 حصه الى من سا منهم دون عزم وان اعطى مستنه في حصه كاب للساكن  
 ولو سامها لم ولا ولادم صحت مستنه لم دون اولادهم لعلم اسرارها له في  
 اولادهم فاذا اصرصوا يكون الله للساكن دون الفروع ولو قال ارضي هذه صدقه  
 موفقه على ان للعلم ان اعطى عليها من سا من الناس حار له ان تصرفها الى الفقراء  
 والاعفاء ولو من ولده او ولد الوفاء ولو قال جعلها للاعفاء بطل الوفاء كما  
 دم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوف ومستنه محالها لان الاعطاء بغير علم  
 له والانسان لا يعطى نفسه ولا به راد من سب عزمه كوكليها راحلان روحها  
 عن سا ليس له ان روحها من نفسه فاذا قال جعلها لفلان ما عاين حار وليس له  
 ان يحولها عنه الى غيره لانه بمنه اياه صار كالمساك سرتب له في عقد الوفاء فلا  
 سبي له ما دام حيا فاذا مات عاقب مستنه ولو دل لريد له منه مثلا بطلب مستنه  
 فيها وهي على حالها فما بعد الله وكذلك الحكم فيما لو سا بمن الله لريد ولو لم  
 يجعلها لاحد حتى مات يكون للساكن ولو قال ارضي هذه صدقه ووفقه على  
 ان لفلان ان يصع عليها حب سا حار له ما حار في الاعطاء وحار له وصعها في نفسه  
 ولو كلفها مطلقا او مده بمنه لانه يمكن ان يكون الانسان واصما عند نفسه كما لو  
 قال لب مالي الى فلان بضمه حب سا فانه يجوز له وضعه في نفسه

### باب الوفاء على الموالى

لو قال رجل حر الاصل ارضي هذه صدقه ووفقه لله عز وجل على موالى من

سدم على المساكن صح ويكون الله لكل من اعقبه الوافق ولكل من ادركه  
 النسي بعد الوفا حتى يدخل فيه النسي بعد موته من مدرته وامهات اولاده  
 والموصى لبراهيم وعقهم والعقمة على الذكور والامات سوا والمحالب لذي الوافق  
 كالواو لصدى المولى على الكل ويدخل فيه اولاد مواله لاهم مواله اذ ليس  
 لهم مولى سبه الا من كان من اولاد مولات له واناوم موال لمره ولا يدخل  
 موالى مواله لوسط من هو اولى بولاهم منه ولا مولى الموالاه مع مولى العماه  
 ولا مع اولادهم ولو لم يكن له سوى ولى الموالاه استحق حقتد اسحمانا ولو  
 مات ابو الوافق او امه او اخوه وله موال وورث ولا هم لا يدخلون مع مواله فيه  
 ولا مع اولادهم بعد موت اناهم ولو كان له موالى موال ولانه موال قد ورث  
 ولا هم يكون الله لموالى مواله دون موالى امه ولو لم يكن له موال وله موالى الاب  
 قال ابو يوسف يعطى الله لموالى الاب وبه احد هلال رحمه الله وهو اسحمان  
 ولو قال على موالى واولادهم وسلمهم دخل في الوفا عند اولاد سب مواله ولو  
 لم يرجع ولاؤهم اليه او كانوا من العرب لشمول النسل الذكور والامات ولو قال على  
 موالى الذين وليت منهم يكون الله لكل من اعقبه ولى سالة النسي من حبه  
 لا سبه فلا يدخل اولادهم فيه لاسم لسواهم ولى منهم وانما صاروا موالى بالخر  
 ولا يدخل مسرله الولا فيه لعدم خلوص ولانه له ولو قال على موالى و والى ابنى  
 اراهل سى كان كما شرط ويدخل فيه موالى امه وامه دون موالى احواله الا ان  
 يكونوا من اهل منه عند دخل موالهم ولو قال على موالى وله موال اعقهم  
 او والاهم وله موال اعقوه لا سحى احد منهم سب من الله ويكون للمساكن  
 كما لا يصح الوصيه لهم لعدم حوار عموم المسرله ولا لاحد نفعه لعدم حوار  
 الترحيح بلا مرجح ولو روح الوافق سبه بمره حاب منه بولد هم اسعد دخل



الولد مع امه في الوصف وكذلك لو روح مسقه بعد المرح حاب منه بولد بدخل  
 في الوصف مادام أبوه عدا فادا اعق سطل حقه منه لا يجرار ولا يه الى مولى امه  
 وهكذا الحكم لو روحها بحر الاصل حاب منه بولد فساه ولاعها ومطلع العاصي  
 له عنه بدخل الولد في الوصف ومضى ما اكذب به سقط حق الولد منه ولو  
 استرى معن الواف امه مع رجل آخر ثم حاب بولد فادعاه معا بدخل الولد في  
 الوصف لسبب له منها ولو وقف على موالى ريد ومن بعدهم على المساكن فامر  
 ريد بان يمسحها هذا مولاه وصده على عنه اياه بدخل في الوصف لاب الولا  
 يمرله النسب ولو قال على موالى و والى والى بدخل مع مواله موالى مواله  
 فقط ولا بدخل من بعدهم في الوصف ولو وقف على مواله وله مولات فقط كاب  
 كل الغله لمن لما ذكره محمد في السرحر في طاب الامان لمواله وله ولبات ليس  
 معن رجل بدخل جميعا في الامان روى سر من الولد عن ابى يوسف عن مطرف  
 عن السمي رحمه الله انه قال لا ولا الا لدى سمه وهو قول ابى للى وعيمان  
 الى رحمهم الله والله اعلم

فوق فصل في الوصف على ايهاب اولاده ومدرته ومكانه ومالكه لو قال ارضي  
 هذه صده وفوقه لله عز وجل ايدا على ايهاب اولادى او قال على مدرتي حار  
 الوصف حتى عند محمد بن الحسن ايضا في المسهور عنه وقد وصيه في كتاب الوصف  
 وكسب في ذلك شرط ما قال فيه لقلايه كذا ولقلايه كذا وكذا في كل سر او في  
 كل سمه في حيا فلان وبعد وفاته وكذلك مدرته وسرط لمن حل الذي سرطه  
 لا يهاب اولاد وقال بعض فيها اهل البصره لا يجرور الوصف على ايهاب اولاده  
 بنا على عدم حوار الوصف على النفس وقد بناء فيما مدم فلو كان بعض ايهاب  
 اولاده عده والمص قدر وجهه والمص اعظم يكون الغله لمن عده وللمرحاب

دون المصنف وان مات المولى لاهن صرن مولات له ويدخل فيه من محدث  
 له من امهات الاولاد بعد الوفا قال تسمى الولد رحمه الله سميت اما يوسف  
 يقول في رجل اوصى بثلث ماله لامهات اولاد وا امهات اولاد عند  
 اولاد قد اسمن في صحبه وامهات اولاد قد اسمن في صحبه الفاس في هذا  
 على وجهين احدهما ان يكون الثلث لامهات اولاده اللاتي لم يكن اسمن وبعض  
 نحوه دون من كان اسمن في حياته والثاني ان يكون الثلث لمن حملا لانه قال  
 لها بعد النسي ام ولد فلان وسال لها مولا فلان وتكون صادق الاطلاق  
 وقال هذا ان ميره قد اقرى اسم ام الولد واسم المهر وان كانت ام ولد اسف  
 واحسن هذا كله عندنا والله اعلم ان يكون لامهات اولاده اللاتي سمن نحوه وان  
 كان قد اس كل امهات اولاده في حياته كانت له الوفا لمن حملا والله اعلم  
 ولو وفا على امهات اولاد ريد او على مدبراه كان حكمه حكمه وقتة على امهات  
 اولاد ولو قال على سالم ملوك ريد ومن بعد على المساكين حار الوفا ويكون  
 العله ساعا لسالم ما دام في ملك ريد هي له واذا ما به سفل معه الى مسيره لان  
 الوفا عليه الا يرى ان مول الوفا ورد اليه لا الى سيده فلو ملكه الراب على  
 الوفا س سالم بالكله وصار العله للمساكين حتى لو ما به الوافا لاسود الوفا  
 اليه لانه يطل كونه وقفا عليه من حين الوفا وصار للمساكين ولو استبراه الوافا  
 مع رجل آخر يطل حقه من الوفا سدر حقه الوافا منه وكانت للمساكين فاذا  
 اعنى يكون له من العله سدر حقه سرك الوفا والثاني للمساكين وهذا ما على  
 القول بعدم حوار الوفا على النفس قال في الكافي (١) ولو شرط العله لامهات او  
 لعنه فو كاستراطها لنفسه فمحور عند اني يوسف ولا محور سد محمد قال والقوى

على قول اني يوسف ولو وقف على فلاة ام ولد ريد وعلى فلاة مدره بكر وعلى فلاة  
مكاته عمرو ومن سدهن على المساكن تكون العله بنهن انانا ما اصاب المدر  
وام الولد كان لسدها وما اصاب المكاه كان لها دون المولى فلو عجز وردت  
الى الرنا احد سدها حصها ولو ادب فميت صارب حصها ملكا لها وهكذا الحكم  
اذا سب المدره وام الولد وب سدها والله تعالى اعلم

مر باب الوقف على فمرا حترانه او على ردمه معلومه ثم من ﴿  
﴿ سدها على غيره ثم من سده على المساكن ﴾

او قال ارضي هذه صدقه موقوفه لله عمر وحل اندا على فمرا حتراني ومن سده  
على المساكن صح الوقف ويكون العله على قول اني حصه للعمر الملاصقه دار  
لدار الساكن هو فيها لخصه الحار بالملاصق فيما لو اوصى لحترانه سلب ماله  
والوقف ملها وبه قال زفر ويكون لجميع السكاب في الدور الملاصقه له الاحرار  
والسدد والدكور والانات والمسلمون واهل الدمه فيها سواء وبعد الابواب ومرسا  
سوا ولا يعطى الفم بمصادون معص بل قسمها على عدد رؤسهم وعلى قولها تكون  
العله للحيران الذين محمهم محله واحده لقوله عليه السلام لا صلاح لحار المسجد الا في  
المسجد وفسر عن سمع الدنا الوسط من الاصواب وفسرهم في مسجد من صبر من  
مفاريين لا يخرجه من أن يكونوا أهل محله واحده بخلاف ما اذا كانا كبر من  
وساعد ما بينهما فانه يصير اهل كل مسجد حترانا على حده والاصار الى فيها الفاصل  
ان قال على فمرا حتراني من سى فلان ونسبهم الى اب فرب كالفهد او السب  
يعطى العرب منهم دون الموالى والسكاب والى فسله فكذلك في الناس وفي  
الاستحسان يكون العله لتلك الفسله من العرب والموالى والسكاب اذا كانوا فمرا

لان معنى كلام الناس على هذا رفاى وصاناهم فعمل به وسركه الناس ذكره هارل  
 رحمه الله ومن اسفل من حوار الوافى او اسعى سقط سمه والمير للاسحقان  
 وعدمه بالحوار يوم قسمه الله ن كان فى ذلك الوقت حارا وفيرا اسحق والا فلا  
 لا وفى معنى الله اد لو اسعد وفى محبها لربما اسفل الاساس منهم وانه خلاف  
 السرط ولو اسفل الوافى الى محله او ولده اخرى واتخذ فيها دار للاقامه اسفل الوافى  
 معه وكاتب الله لحرانه وفى القسمه وهكذا كلما اسفل فعمل الوافى معه ونسب على  
 محاوره وفى موبه ولا فعمل عنهم وان اسفل ورثه منها او باعوها وارحرح مسافرا  
 ماب فى سر فمل ان عند سكناى بلد يكون الله لحران دار الى سافر بها ولو  
 كان له داران وله فى كل منهما اهل يكون الله لحران الدارين جميعا سوا كاسا فى  
 مجلس او بلدين او ماب فى احدهما ولو مرض الوافى حوله ولد او احد اقاربه الى  
 محله اخرى ماب عدم يكون الله لحرانه الاولين وليس هذا كاساله سهم وا اهو  
 ميرله لزار لهم ولو كان له احو واحوال ففرا وهم من حرانه اسحقوا ايضا بخلاف  
 اولاد واو لادم وابونه وحده وامرانه ومن ملهم فاهم لا لسمون حرانا عرفا وسدم  
 اسطا ولد الولد والحد اسحقان وى الناس سطون ولو كان ساكناى دار له فزوج  
 امرا واسفل الى منها سم وفى على حرانه يكون الله لحران دار امرانه دون حرانه  
 الدس كان بين اظهريهم وهكذا حكم وفى المراه ولو كان للوافى حران ولدا حد منهم  
 ميرل آخرى محله اخرى فانه لسمون من الله ولا سطل حقه سمدد مبارله ولو ادسى  
 كل من اهل مجلس امهم حران الوافى كان الناس فى ذلك الى الوافى ان كان حنا  
 والا كلهم الناصى اقامه الله على دسوام من رهن منهم فصى له بالمله وان رهوا  
 فصى بها للمرهن لحوار انه كان حارا لهم مان كان له شان فى مجلس سد الوافى ومن  
 ادعى الاسحقان للمير والحوار وكانا معقولين او احدهما كلف الله عليهم او على



فصم الى الثمانية او التسعة ما لم يصم العلة عليه وليس للتم ان يرد من هذه  
الوجوه على من بل صمها عليهم بالسوء لكونه ملجأ بالوصف دون الزكاة ولو قل  
هي صدقة وموقوفة في ابواب البر فاحاح ولد او ولد ولد او وراثة بصرف الله  
العله لان الصدقة عليهم من ابواب البر وكذلك لو حملها صدقة وموقوفة على المساكين  
فاحاح ولد فانه يدفع الله من العلة لانه من المساكين ولهول التي صلى الله عليه وسلم  
لا يصل الله صدقة ورحم حاحه فيكون ولد ووراثه احب ولكن لا يمكن محب  
لا يمحور الدفع لغير وان كان يحمل فاص بل على وجه الاستصحاب والافضله ولو  
عزل الفاضل او مات محو لم يبق بل يرد ان يحرمه عليه وان سطره لعدم كون فعل  
الاول فصا ومن مات منهم او اسعى سقط وحكم ودره حكمه ان كانوا اقارب  
الوافد وكذلك حران الوافد ان كانوا فقرا منى للقاضي او التمس ان معظمهم من  
العله ما را ولو كان على الوافد دس لا يوق دسه من عله هذا الوفاء وللواني بعدم  
الموالي كعدم الاقارب والحران ولو اوصى ان يحمل داره صدقة وموقوفة بد وقائه  
على المساكين حار ان يصرف من عليها على الفقرا من اولاد وليس هذا بوصفه لهم  
وانما هو صدقة للفقرا بخلاف ما لو اوصى بملك ماله للفقرا فانه لا يعطى ولد لصلته  
سامة ولو قال من فيها اهل البصرة لا يعطى احد من رب الوافد سامة  
العله حمله وصه وهي لا يصح لو ارب والله اعلم

باب الوفاء على قوم على انه ان احاح فراه رد الوفاء لهم

لو حمل ارضه وقفا على رد وولد واصله وسعه من مدهم على المساكين على انه  
ان احاح فراه رد الوفاء لهم صح وسحق العلة رد واولاده ومنى احاح من  
فراه رد الوفاء لهم ولا يشرط في رده التمس احاح كلهم لانه قصد بالرد الى

فرايه المصاح منهم لا احصاح جميعهم بخلاف ما لو قال ان احصاح ولد بكر من عند الله  
 رد الوف من ريد وولده الى عمرو فانه لا رد الى عمرو الا بعد احصاح جمع ولد بكر  
 لانه لم يقصد بالرد الخاحه وانما قصد ردها الى عمرو خاسحا كان او سار صار ميرله  
 فوله حملت ارضي هذه صدقه موقوفه على المساكين ادام ولد ريد خا فادا ماتوا  
 رد العله الى عمرو فانه لا رد اليه ما بقي منهم احد وهكذا الحكم لو وقفها على جمع  
 معيه ثم قال فان احصاح ولدي او ولد ولدي او موالى رد اليهم واحصاح النقص منهم  
 فقط فانه رد اليهم واذا استموا بقطع عنهم ورجع الى ما كان عليه ولو ادعى فراه  
 المير والخاحه واسكر الموقوف عليهم دعواهم ان استموا استحقوا الوف والا فلا ولو  
 وقفها على الفقرا والمساكين او في الخ معه في كل سه ادا على انه ان احصاح خواتمه  
 رد العله اليهم فاحصاح النقص منهم فقط استحقوا العله كلها والله تعالى اعلم

هو باب وقف ارضين على جهتين واستراط النقصه من سله احدهما على  
 في الاخرى او يكمل ما سمي للموقوف عليه احدهما من الاخرى

لو وقف ارضا له على ريد ولسله وسه ووقف ارضا اخرى على وحوه سهاها وعلى ان  
 من عليها على الارض الاخرى في عمارتها واصلاحها صح فلو شرط ان تكون من  
 سله احدهما لرد في كل سه الف درهم ولعمرو في كل سه خمسمائة درهم ولكن بعد  
 ذلك ما بقي من سله في كل سه اربعمائة درهم فان لم يبق من سله ما يعطى بكر  
 اربعمائة درهم ثم له الاربعمائه من سله الارض الاخرى ثم يصرف ما بقي من سله في  
 وحوه البر يصرف سله الارضين على ما شرط فان لم يقبل لكرسي من سله الارض  
 التي شرط له بها الاربعمائه يعطى كاملا له من سله الارض الاخرى وان صدر منه  
 فقط ثم له من الارض الاخرى كما لو وقف ارضين وقال يعطى ريد من سله هاتين

الارض الف درهم وما فصل تصرف في كذا فاحرج احدهما التا وماه مثلا وان  
 نخرج الارض الاخرى ساقاه مئتي وثمانين كلهما من سلة هـ الارض وليس  
 المراد ان مئتي من سلة كل ارض حسمانه بل المقصود ان مئتي التا منهما او من  
 احدهما ولو قال مئتي على ارض كذا الموقوفه من سلة هـ الارض ما تنحاح اليه  
 ومئتي فلان كذا وفلان كذا قسم الملة على اليوم المسمى ومئتي ما منحاح اليه ليعتد تلك  
 الارض فصب لها بذلك ما اصاب السعة جعل لعارضا والباقي لمن سى والله اعلم

و باب الوفاء على السامى والارامل والامامى واليتامى والاكابر

لو جعل ارضه صدقه موقوفه لله عروحل اذا على السامى صح واستحق الملة كل من  
 مات او واصل الخ لم يذكر اكان او اتى بشرط كونه فقرا لان قصد بالوفاء لهم  
 التقربا منهم سط ولولاه سالى والحقوا انما قسم من سى فان الله حمسه الخ وقد حص  
 سهم السامى بالتقربا منهم فكذلك همها ومن احلم او حاصب مع منها نقول الى  
 سله السلام لانهم بعد اللوع هذا اذا اطلق السامى واما اذا قال على سامى سى فلان  
 اذا فان كانوا محصورون يكون الملة للموجودين وب الوفاء سوا كانوا فقرا او اساء  
 او محظونين لعله انا لانهم معسر وان كانوا لا محصورون يكون لكل سهم منهم سوا  
 كان موجودا وب الوفاء او وحد مد بشرط كونه فقرا اذ هو حثت سله حمله  
 اناه للسالكين واذا حصه بالتام سى فلان مئتي ان يوكده سوله على التقربا منهم دون  
 الاساء واذا لم سى منهم سهم كان للسالكين هم اذا حذب منهم سامى سود اليهم لئلا  
 سى فيه لاحد مطلق ولو وقفها على التقربا من سامى اهل منه الموجودين ومن  
 سجد (١) فاذا اسرصوا واسموا يكون الملة للسالكين وكلما حذب منهم سامى

(١) مطلب كون الاسماء احرارا حكاما كالاغراض الخفى في صرف الوفاء الى من على لغيره



سود لهم ثم ادا لم من منهم احد او استموا كان للمساكين صح الوقف وعمل به على  
 ما شرطه ولو جعلها صدقه موقوفه لله عز وجل ادا بحرى عليها على سائر فرائضه من  
 قبل الله وأمه فان كانوا محصورون يوم الوقف استحبها كل من كان موحودا يومئذ عسا  
 كان او فقرا وسائرهم كل من عذب منهم بعد ذلك من السامى سوا كانوا فقرا  
 او اعضاء ادا كانوا محصورون ومن طبع منهم سقط حقه وان كانوا لا محصورون يوم الوقف  
 ولا محصى من عذب منهم بعده يكون الغلة للفقراء منهم دون الاعضاء وللمم ان  
 يعطى لمن ساء منهم ثم منى ما صاروا محصورون لسائرهم الاعضاء فيها ولو قدمهم بالفقراء  
 استحبها الفقراء منهم دون الاعضاء وسائر الخادبات بعد الوقف الموحود قبله فيها  
 ولو قال ارضى هذه صدقه موقوفه لله عز وجل ادا على ارامل بنى فلان ثم من  
 بعدهم على المساكين صح الوقف واستحق الغلة الارامل يوم الوقف والخادبات بعده  
 سوا كن محصين او لا محصين وهى للفقراء منهم دون العسا سوا كن محصين او  
 ثبت ماله لارامل بنى فلان فانه للفقراء منهم دون العسا سوا كن محصين او  
 لا محصين فان كن محصين يكون الغلة بينهم بالسوية وان كن لا محصين اعطى الغلة  
 الغلة لمن ساء منهم ونسبى للوافى ان يؤكد قوله للفقراء منهم دون العسا  
 وهكذا الحكم لو قال لارامل اهل بنى او قال لارامل افرى ونسبى ان يؤكد كما  
 تقدم فى السامى والارامل كل امرا مات عنها زوجها او طلقها بعد ما ثبت مبلغ  
 النسا دخل بها او لم يدخل فمن لم يكن حاصب وقت طلاقها او موت زوجها  
 لا يدخل فى الوقف لان اسم السم لم يرل عنها بعد فلا يكون نسبه وارله فى وقت  
 واحد ولو قال ارضى هذه صدقه موقوفه لله عز وجل ادا على اناى فرائى او قال  
 اناى بنى فلان فان كن محصين صح الوقف وبحرى عليه عليهن وان كن لا محصين  
 لا يصح عليهن لانا لا يدري لمن سقط الغلة لدخول العسا مع التصرفات لكونه



سكاح ولا غيره وان كان لها روح والصغير والكبير والعنه والعقود سوا ورواها عذرهما  
 حصن او سله لا يخرجها من حكم الانكار اذ الكفر هي التي لم يسكرها الرجال ولم يجمع والله اعلم

### باب اوقاف اهل الدمه والصابه والرباديه والمسامين

الاصل في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف اعلمه فربه عندما وعدهم بفتح وقفه  
 والوقف له وما كان فربه عندما فقط او عدهم فقط لا بفتح وقفه ولا الوقف عليه  
 فلو قال دى يهوديا كان او نصرانيا او حوسا ارضى هذا صدقه موقوفه لله عز وجل  
 اذا على ولدى وولد ولدى وسلى وعصى اذا ما ساسوا هم من عدهم على المساكن  
 صح الوقف ويكون العله لولده وسله ومن عدهم يكون لمن سعى من المساكن وان  
 سعى مساكن المسلمين لان هذا ما سرف به اهل الدمه في دسهم الى الله تعالى  
 وان لم يسن مساكن المسلمين يجوز صرف العله لمساكن اهل دسه ولمساكن  
 المسلمين وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثلا وقال على مساكن اهل الدمه حار  
 صرفها لمساكن الاود والمخوس لكونهم من مساكن اهل الدمه ولو عن  
 مساكن اهل دسه بسوا ولا يجوز صرفها لغيرهم فان صرفها لهم في سرفهم يكون  
 صامعا لما فرق لمخاتمه الشرط وان كان اهل الدمه له واحده لبعض الوقف عن نفسه  
 الواقف الا يرى ان المسلم لو حصن وقفه بفراء خيرا به لا يكون لغيرهم من الفراء  
 فيه حق ولو جعل داره سعة او كنيسة او منى بار او وقفها او ارضائه على ما ذكر  
 او على القسيس او الرهبان واسهد على انه اخرجها عن ملكه لاوجه الذي سعى في  
 حال صحته لا يجوز ويكون باطلا وهي كسائر امواله تورث عنه بعد موته وكذا لو  
 جعل داره مسجدا للمسلمين او اوصى بان يحج عنه يكون الوقف باطلا لكونه ليس  
 بما سرف به اهل الدمه الى الله تعالى ولو اوصى الذي ان منى داره مسجدا لغيرهم

باعاتهم او لاهل محلة باعاتهم حار استحسانا لكونه وصه لعموم باعاتهم وكذلك  
 يصح الاتصال بمال لرجل منه ليحج به لكونه وصه لمن سم ان سا حج بذلك وان  
 سا رل ولو وقف ارضه على الزمان الدس في سعه كذا او على الفاس بها كان باطلا  
 بخلاف ما لو وقفها على فقرا سعه كذا فانه محصور لكونه قصد الصدقة ولو وقفها  
 على مصالح سعه كذا من عمار وصره واسراح وادا حرب واسمى عنها لكون الله  
 لا اسراح لله المقدس او قال للفقرا والمساكين محصور الوقف ويكون الله لا اسراح  
 او للفقرا والمساكين ولا يقع على السعة منها شي ولو اهدمت سعه او كسبه من  
 كسبهم القصد حار لهم ان يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا يحولها الى  
 موضع آخر لم يكتو امة ل بنوها في ذلك الموضع على قدر السا الاول وسمن  
 عن الرياء عليه فقالوا محصور اعادها دون الوقف على مصالحها وظاهر مسك لان  
 المنع عن الادنى يسلم المنع عن الاعلى والحوادث انه لما اقرها عليها الامام فقد عهد  
 لهم بالاعاد عند الاهدام بخلاف الوقف فانه اساء فعل فلا محصور الا على ما ذكر  
 من اصل الثابت ولو وقفها على ان يحجر بها الغراء فان كان في عرو قوم محالفين  
 لمدهه وحصل آخر للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وان كان في عرو قوم  
 محالفين لاهل دسه وكان اهل دسه ما يبرون يبرون حار عليهم واو وقفها في  
 ابواب التركاب لله للمساكين دون عمار السع والكاس ويحوها مما هو من  
 ابواب البر عسدهم فقط ولو وقفها على اكلهم موباهم وحجر فبرهم صح وصرف  
 سله فيما ذكر ولو وقفها على فقرا حترانه صرف الله الى كل فقر من حترانه مسلما  
 كان او دما ولو وقف داره على ان يسكنها الفقرا من اهل دسه فاذا استمعوا عن  
 سكنها صرف عليها للفقرا صح وكان على ما شرطه وكذلك لو عس عنها لا قوام  
 معس او لاهل دسه او لمراسه او لمواله او للفقرا منهم سم من بعدهم للمساكين فانه

يصح ويدخل فيه من اهل بيته وفراشه كل من ساسه الى اقصى اب له ادرك  
 الاسلام كالمسلمين لان من ساسه الى هذا الاب معروف فمدخل ولده لكونه ولد  
 معروف وتسحق العلة من كان وجودا وف الوقت ومن توحيد بعده ايضا من  
 الثبوت ولو وقتها على ولد وبنته وسنه ابتداء على ان من اسلم منهم فهو خارج عن  
 الوقت كان كما قال ولو كان نصرانيا وقال من اسفل من دس النصرانية الى سره فهو  
 خارج عنه فاسلم بمصمم ويؤد بمصمم ونحس بمصمم خرجوا من الوقت ولو وف  
 الدمي ارضه ثم حصد الوقت وسهد بيته اسان من اهل دسه او من عبر اهل دسه  
 وهما بدلان في دسهما أو مسلمان على سهاده دميين على اقراره بالوقت حارب السهاد  
 ولو سهد دميان عند القاضي على سهاده مسلمين على اقراره بذلك لا يجوز لعدم حوار  
 سهاده اهل الدمه على المسلمين وهذه سهاده منهم على المسلمين على ما عسدهم من  
 السهاد ولو شرط في وقته الزيادة والنقصان والادخال والاحراج او استثنى العلة  
 لنفسه وسر ذلك حار كالمسلمين ووقت تسلمهم صحة وفسادا كوقت وحالهم واسلامه  
 عند الوقت مما يريد ما كذا واما الصواب فهم عند اني حسنه عبره اهل الدمه بوضع  
 عليهم الحربه ونجرت عليهم احكامهم وقال غيره ان كانوا رهبريه ممن يقول ما يهلكنا  
 الا الدهر فهم صف من الزباده والخص من الاحلاف فهم لفظي لان كلا احاب  
 فهم بما رجع عنده ايم بيته واما الزباده فقد احلف اصحابا في الدمي الذي يريد  
 فقال بمصمم نرد على ما اچار من ذلك ونصع الحربه عليه لانا لو دسنا باحده  
 بالرجوع الى الذي كان سلسه فاما رده من كفر الى كفر وانه لا يجوز وقال بمصمم  
 لا نر عليها واما الحربى المسام من فمحور له من الوقت ما يجوز للدمي ثم لا سطل  
 رجوعه الى داره ولا نمويه سدا ولا باطلاله اناه قبل عوده الى داره ولا رجوعه السا  
 ما امان ولو اوصى بكل ماله صح لان ورثه كالموتى بالنسبه السالا سطلع حكما عنهم

فصل في اقرار الدي مريض في يده مال او دما وفيها على وحو سبها وودعها له  
 لو اقر دمي في صحته ان هذه الارض التي في يد وفيها رجل مسلم في امو  
 الر او قال في ما الساحد او في اكنان المولى او مال سبر ذلك مما سبر  
 المسلمون الى الله تعالى صح اقرار على الوحه الذي اقر به ان المسلم وفيها له وصرف  
 له فيه ولو اقر في صحته ان رجلا مسلما وفيها على السبع والكناس وما اسه ذلك  
 ما لا سبر به المسلمون الى الله تعالى سطل اقرار ويكون الارض كلها للب المال  
 ولو اقر في مرضه الذي مات فيه ان رجلا مسلما الكاخذ الارض وفيها وسلمها الله  
 فان كاتب محرر من لب الله سند اقرار بها على ورثه وان لم يخرج من اللب كان  
 مقدار لب ماله ما دنا من الارض التي اقر بها وفيه ثم سطر الى الحجة التي اقر ان  
 المسلم وفيها عليها ان كاتب ما سبر بها المسلمون الى الله تعالى سند ذلك المقدار  
 على الوحه الذي ذكر وكان وفيه والا كان لب المال ولو اقر في صحته ان دما وقتها  
 وسلمها الله صح اقراره فيها ان ذكر وحيا محور الوقت له والاسئل اقرار يكون  
 كلها لب المال لكونه اسم لها مالكا ولو اقر بذلك في مرضه وذكر حجه لاسح  
 الوقت عليها محرر بها مقدار لب الله فيكون لب المال والباقي لورثه ولو اقر  
 ان مسلما ونصرا ساسا وفيها مال كان لها يوم الوقت كان التفصيل والحكم في هذا  
 الاقرار كالتفصيل بالحكم المذكورين كما لو اقر بان الواهب لها واحد ولو ان مسلما  
 يدما في يدها ارض فار المسلم بان الكفا وقتها فان ذكر وجوها لاسبر بها  
 المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلا يخرج النصف من يد فيكون لب المال  
 ان كان اقرار في صحته وان كان في مرض موته لم سند اقراره على ورثه في النصف  
 الذي في يد وانما سقد في مقدار ثلثه فصل وعلى هذا التفصيل اقرار الدي فيما في  
 يد النصف والله تعالى اعلم

## باب الاريداد عند الوقف

لو وقف رجل سلم ارضه على المساكين او في الخع عنه في كل سنة او الدرو عنه او  
في اكفان الموتى او حفر الصور وما اسه ذلك ما سرب به الى الله تعالى ثم ارد  
وقبل او مات على رده نطل وقته وصار ميراثا عنه لحبوط عمله بها والوقف مبره  
الى الله تعالى فلا يبقى معها وان عاد الى الاسلام لا يعود الى الوقفه بخرد المود فان  
مات قبل ان يحدد فيه الوقفه كان ميراثا عنه ولو حطما وقفا على ولده وسلبه وعقبه  
ثم من مدم على المساكين ثم ارد بعد ذلك عن الاسلام مات او قبل عليها سطل  
الوقف ورجع ميراثا فان قبل كلف سطل الوقف وقد جعله على قوم باعاشهم فلما  
قد حمل آخره للمساكين وذلك مبره الى الله تعالى فلما نطل ما سرب به الى الله تعالى  
نطل الباقي لانه لما نطل ما جعله للمساكين ياريداده فكأنه وقف ولم يجعل آخره  
للمساكين واذا لم يكن آخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يحبره الا يحمل  
آخره لهم وكذلك لو وقف على اهل بيته او على قرابه او على مواله او على حي  
فالان ابدانهم من مدم على المساكين فانه سطل بموته ميراثا ولو وقف وهو مريد  
كان وقفه باطلا لان انا حسبه رضى الله عنه لا يحبر بصفه في المال الذي في يده  
حي لو قبل على رده او مات عليها يكون جمع بصفه في ماله باطله والمحموط عن  
اني يوسف ان سمه وسرايه واستخاره ومحوه حار قال الحصاص ولم يرو عنه فما  
سرب به الى الله تعالى سئ يعرفه وقال الا يرى انه لو اوصى بعمى عدله او اوصى  
بجح او بعمره او اوصى للمساكين سئ ان ذلك باطل لا يحور لانه لا يملك من ماله  
سأ يمد وبه فكيف يحور وصيه بجح او يمد او يصدقه وهو كافر بالذي سرب  
الله بذلك سال انه الساب على الدس والموب على الاسلام بحاه الى محمد صلى الله عليه  
والصلا واسم السلام وعلى آله واصحابه الاثمه العظام البرره الكرام والحمد لله على التمام

